

القوى الكبرى والصغرى للشرق الأوسط

(في القرنين التاسع عشر والعشرين)

دكتور
جمال محمود مجر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة الإسكندرية وقطر

تقديم
الأستاذ الدكتور
محمد عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث
رعية كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

دار المعرفة الجامعية
٤ - بنى سويف - الإسكندرية



المكتبة العامة لمكتبة الاسكندرية	
رقم الكتاب :	٩٥٦
رقم التسجيل :	٥٩٥٢

٤١٥٣

القوى الكبرى والصغرى في الشرق الأوسط
(في القرنين التاسع عشر والعشرين)

القوى الكبرى والصغرى للدول

(في القرنين التاسع عشر والعشرين)

دكتور

جمال محمد عجمي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة الإسكندرية وقطر

تقديم

الأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد

أستاذ التاريخ الحديث
ومعهد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

دار المعرفة الجامعية
٤ - ش. سويت - الإسكندرية

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٨٩ م / ١٤٠٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

تقديم

يغطي هذا الكتاب فترة زمنية طويلة الى حد ما لكنها مليئة بالتطورات والاحداث التي شكلت الملامح الرئيسية لتاريخ الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولقد وفق الدكتور/ جمال حجر في اختيار العنوان الأنسب لهذا الكتاب لما له من دلالات موضوعية ومنهجية تدل على دراسة عميقة ومتأنية لمواقف الدول الكبرى ، وتصارعها حول الشرق الأوسط ، والمتغيرات التي طرأت على مواقفها ودوافعها . ولا شك أن الفترة الزمنية التي قضاها المؤلف في تناول الموضوعات والقضايا المتعددة التي تضمنها هذا الكتاب قد ساعدته كثيرا على ربط موضوعات الكتاب بحيث خرجت فصول الدراسة في شكل متكامل ومتابع حول علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط .

ولقد بدأ الدكتور/ جمال حجر دراسته الشيقة والموثقة بدراسة تاريخية عن المسألة الشرقية التي كانت الأساس الذي دار حوله تنافس الدول الكبرى حول الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، ثم تطورت حتى أصبحت تعرف في تاريخنا المعاصر بأسم مشكلة الشرق الأوسط . ويحاول الدكتور/ جمال حجر أن يكون دقيقا في تحديده لمفهوم الشرق الأوسط الذي يتركز اساسا على المنطقة العربية ، وهي بؤرة صراع الدول الكبرى زمن السيطرة العثمانية . وبعد زوالها .

ويتكون هذا الكتاب من تمهيد وسبعة فصول تعالج في مجموعها اصول المشكلات السياسية التي تعاني منها المنطقة العربية بسبب منافساتها حول المنطقة سواء ، أكانت بين بريطانيا وفرنسا فيما بين عام ١٨٣١ ، ١٨٤١ ، أم بالنسبة لموقف بريطانيا وفرنسا من روسيا في حرب القرم ، أم فيما يتعلق بتطور العلاقات البريطانية الروسية حول الشرق الإسلامي حتى عام ١٩٢٧ . وتتبع الدكتور/ جمال

حجر محاولات الاتحاد السوفيتي اقامة اتصالات بالعالم الخارجى ووضع استراتيجية عمل جديدة ، ثم ألقى الضوء على سياسة بريطانيا فى تشديد رقابتها للملاحقة النشاطات السوفيتية فى المنطقة العربية . ثم حاول الباحث أن يؤكد دور السياسة البريطانية فى المنطقة فخصّص الفصل الخامس من الكتاب لمعالجة وتحليل محاضرة اورمسبى جور حول « تنظيم سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط » بهدف دعم مركز بريطانيا فى المنطقة العربية .

ولا شك أن الدكتور/ جمال حجر بذل جهداً ملحوظاً فى تطوير دراساته السابقة واستخلص منها مادة تاريخية نجح فى صياغتها وعرضها بشكل جديد يتفق مع الاطار المنهجى الذى حدده فى هذا الكتاب . ولا يفوتنى أن أشير — فى هذا المجال — إلى هذه الدراسات القيمة التى قدمها من قبل وغطت جوانب سياسية ودبلوماسية واقتصادية وفكرية مثل دراسته عن « بريطانيا والأزمة المالية فى الحجاز ١٩٢٩—١٩٣٣ » (الدوحة ١٩٨٧) ؛ وكتابه الوثائقى عن « بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤—١٩٣٨ » (الدوحة ١٩٨٨) ؛ كذلك مقاله التحليلي « نحو تنظيم الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام ١٩٢٠ » .

وإذا كانت بريطانيا قد أولت منطقة الخليج العربى اهتماماً متزايداً للأسباب الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية فإن تطور الولايات المتحدة قد جعل لها مركزاً مرموقاً فى السياسة العالمية ، وأدخلها فى القرن العشرين مجال التنافس فى هذه المنطقة لاهميتها الاستراتيجية فى الصراع العالمى ولاحتوائها على موارد طبيعية تمثلت فى البترول مصدر القوة فى السلم وفى الحرب . ولذلك أفرد الدكتور/ حجر الفصل الرابع لدراسة تطور علاقات الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين ، وهى دراسة مختصرة ومركزة لما اشتملت عليه رسالته التى قدمها لجامعة الاسكندرية عام ١٩٧٥ للحصول على درجة الماجستير تحت عنوان « المصالح الأمريكية فى العراق وغرب الخليج العربى بين الحربين العالميتين » .

والكتاب الذى بين أيدينا يوضح الامكانيات المنهجية التى مكنت الدكتور/ حجر من تنسيق مادته التاريخية بشكل موضوعى ، وأن يتوصل فى مناقشاته إلى آراء تتميز بالتحليل المستند على أصول لها قيمتها العالمية الهامة . وقد وضع من حواشى الكتاب أنه استعان بمجموعة متنوعة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، كما أنه استشار المراجع والدوريات العربية والأجنبية بدقة وموضوعية ، واستخلص منها ما يتصل بموضوع بحثه ، وهذا يؤكد الجهد غير العادى الذى بذله الدكتور/ حجر فى ترتيب الفصول ، واختيار الموضوعات التى وفق فى إعادة كتابتها وعرضها حتى خرجت فى ثوب جديد يجد فيه القارئ والباحث استفادة وممتعة .

وانه ليسعدنى أن أقدم هذه الدراسة إلى قراء العربية ، وأن اهنيء الدكتور/ جمال حجر على الجهد الذى بذله وعلى اسهامه الحقيقى فى إعادة كتابة « تاريخ العرب الحديث والمعاصر » . وسوف يدرك كل من يطلع على هذا الكتاب أنه يقرأ لمؤرخ ملتزم وجاد يبحث عن الحقيقة التاريخية دون غيرها ، ويسمو فوق التحيز العاطفى . ولقد أثبت تلميذى الدكتور/ جمال حجر كفاءة عالية ، ومقدرة متميزة فى مجال البحث التاريخى بفضل إخلاصه وتفانيه ، وكلى أمل ورجاء فى أن يستمر على نفس منهجه لتحقيق تطلعاتنا نحو خدمة البحث التاريخى فى عالمنا العربى .

والله الموفق وعليه قصد السبيل .

عمر عبد العزيز عمر
استاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

الاسكندرية فى ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ
٨ يناير عام ١٩٨٩ م

● المحتوى ●

■ تقديم للأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر	
■ مقدمة المؤلف	٥
■ تمهيد: ظهور المسألة الشرقية	٩
■ الفصل الأول: بريطانيا وفرنسا وأزمة العلاقات المصرية - العثمانية	
(١٨٣١ - ١٨٤١)	١٩
أ - مرحلة الصدام الأولى	٢١
ب - الهدنة	٣٩
ج - مرحلة الصدام الثانية	٤٨
د - التسوية ونتائجها (١٨٤١)	٥٧
■ الفصل الثاني: بريطانيا وفرنسا وأزمة العلاقات الروسية - العثمانية	
في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦)	٦٧
أ - الطريق إلى حرب القرم	٦٩
ب - الدبلوماسية الأوربية وحرب القرم	٧٨
ج - التسوية ونتائجها (١٨٥٦)	٨٨
■ الفصل الثالث: تطور العلاقات البريطانية - الروسية / السوفيتية	
حول الشرق الإسلامى (١٨٥٣ - ١٩٢٧)	٩٧
أ - الشرق الإسلامى فى العلاقات البريطانية - الروسية	
حتى عام ١٩١٧	٩٩

١٠٦	بـ الاستراتيجية السوفيتية في الشرق
	جـ العلاقات البريطانية - السوفيتية
١١٣	من ١٩١٧ إلى ١٩٢٧
	■ الفصل الرابع : بريطانيا وتطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة
١٢٣	الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية
١٢٥	أـ أهمية منطقة الخليج العربي كطريق عالمي
	بـ تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج
١٣٧	بين الحربين العالميتين
	■ الفصل الخامس : مشروع جور لإعادة تنظيم الإدارة البريطانية
١٥٩	في الشرق الأوسط (عام ١٩٢٠)
١٦١	أـ مقدمة
١٦٤	بـ المشروع وأسباب طرحه
١٧٨	جـ معوقات تنفيذ المشروع
١٨١	دـ صدى المشروع
	■ الفصل السادس : من سلبات التدخل الأوربي في تخطيط
	الحدود السياسية في الشرق الأوسط (الحدود السعودي -
١٩١	الأردنية ١٩٢٠ - ١٩٢٥)
	■ الفصل السابع : نهاية الامتيازات الأجنبية في الحجاز
٢٠٧	(١٩٢٦ - ١٩٢٧)

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة مختارة من الدراسات والمحاضرات التي قدمناها في مناسبات سابقة . أما المحاضرات فقد أُلقيت على طلاب أقسام التاريخ في جامعات القاهرة والأسكندرية وبنها في أعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . وأما الدراسات فبعضها كان جزءاً من دراسة لم يسبق نشرها ، وبعضها كان جزءاً من دراسة منشورة ، والبعض الآخر كان مقالاً منشوراً .

وإذا كانت فصول هذا الكتاب تنتسب — على هذا النحو — إلى صيغ مختلفة في الإخراج الأول لها ، ولا تنتسب إلى خطة واحدة بأي حال ، وذلك لامتداد العمل فيها على مدى فترة زمنية يبلغ طولها ثلاثة عشر عاماً ما بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٨ ، إلا أنها تشكل حلقات متتابعة زمنياً ، وتغطي مساحة لا بأس بها من تاريخ المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط بمسماها الجغرافى وليس بمسماها السياسى ، لأن المسمى الأول أسبق زمنياً من الثانى وأكثر ثباتاً منه . وفوق ذلك فإن هذه الموضوعات ، التى تبدو متفاوتة فى الشكل والحجم ، تكاد تكون متفقة فى الموضوع . فجميعها يدور حول علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط .

وهذه الدراسات تتناول علاقات كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة . وهى تبحث فى أصول المشكلات السياسية التى تعيشها منطقتنا ، وهى مشكلات من صنع الدول الكبرى ، إما بسبب طموحاتها الخاصة ، أو بسبب صراعات ومنافسات فيما بينها حول المنطقة . ومهما يكن من أمر ، فإن إعادة إخراج موضوعات هذا الكتاب إنما

هى نتاج مراجعة وإعادة ترتيب للأوراق ، فى محاولة لرسم صورة واضحة لتطور صراع القوى الكبرى على المنطقة موضوع الدراسة .

ولما كانت هذه الدراسات تغطى مساحات زمنية لا بأس بها من القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإن قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها كانت تعرف لدى القوى الكبرى فى القرن التاسع عشر باسم المسألة الشرقية ، وفى القرن العشرين صارت تعرف باسم مشكلة الشرق الأوسط . ولا فرق فى الواقع بين المسميين لأن المنطقة المعنية واحدة ، وإنما هى لغة السياسة والدبلوماسية . وإذا كان المضمون الجغرافى للمسألة الشرقية يحتوى كامل الأراضى الخاضعة للدولة العثمانية ، فإن المضمون الجغرافى لمشكلة أو مشكلات الشرق الأوسط لا يتمتع بالثبات ، ويطغى عليه المضمون السياسى للاصطلاح فهو يتسع و يضيق حسب مقتضى الأحوال ، ولكنه لا يزال مبقياً على المنطقة العربية فى بؤرة صراع القوى الكبرى .

وإذا جاز لنا أن نعتبر الدولة العثمانية دولة أوروبية منذ نشأتها على حساب كيانات أوروبية قديمة ، ولاتخاذها من القسطنطينية عاصمة ، فإن مواقف الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية تعتبر دراسة للتيارات السياسية والصراع الدولى بين الدول الأوروبية وبعضها ، سواء أجرى هذا الصراع على الأرض الأوروبية أم خارجها . أما إذا كان اعتبارها — من منظور إسلامى — دولة شرقية فالأمر يختلف .

ويعالج الفصل الأول مواقف الحكومات الأوروبية وخصوصاً إنجلترا وفرنسا تجاه العلاقات المصرية — العثمانية فى عهد محمد على ، وهى العلاقات التى اتسمت فى مراحلها الأخيرة بعداء والى مصر للسلطان العثمانى إلى درجة الصدام المسلح ، الذى كاد يتفوق فيه التابع على المتبوع ، ومع أن المسألة تبدو بالنسبة للدولة العثمانية مسألة داخلية صرفة ، إلا أن مصالح الدول الأوروبية كانت عرضة للاهتزاز بسبب تطور الأحداث فى منطقة الشرق الإسلامى .

ومواقف الدول الأوروبية لم تكن بذات أهمية كبرى لو أنها كانت جميعها متفقة على أسلوب معالجة المسألة الشرقية ، ولكن الانقسام فيما بين هذه الدول تسبب فى حدوث صدامات سياسية فيما بينها ، وزاد من شدة الخلاف وأدى إلى

تطور الأزمة وتغير أشكالها، كما ساهمت الاعتبارات الشخصية إلى جانب الاعتبارات القومية والمصالح الدولية في تعقيد المسألة.

ويعالج الفصل الثانى مواقف الدول الأوروبية تجاه مسألة أوربية كانت الدولة العثمانية طرفاً رئيسياً فيها . وتشكل نوعاً من الصراع غير المحسوب على النفوذ بين الدول الأوروبية ، فبالرغم من أن المسألة الشرقية فى هذه المرحلة كانت محصورة فى إطار دينى ضيق بين طرفين اثنين هما روسيا والدولة العثمانية ، إلا أن التنافس الدولى حول المصالح زاد من تعقيد المشكلة وتطویرها إلى صراع بين الدول الأوروبية ذاتها ، وقادها جميعها إلى تلك الحرب الغبية « حرب القرم » ومرة أخرى نجد كلاً من إنجلترا وفرنسا تواجهان روسيا ، لافى ميدان السياسة فقط ولكن فى أرض المعركة .

وكما سويت المسألة الشرقية فى القضية الأولى فى مؤتمر لندن ١٨٤١ ، فإنها سويت فى هذه القضية فى مؤتمر باريس ١٨٥٦ . وكما أقر مؤتمر لندن نظاماً ظل قائماً حتى الحرب العالمية الأولى ، فإن مؤتمر باريس وضع نظاماً للملاحة الدولية فى مضيقى البوسفور والدردنيل ، وحدد إطار السيادة العثمانية على المضيقين ، كما حدد طبيعة السفن المارة بهما وأنواعها ، وحصر النفوذ العسكرى الروسى داخل البحر الأسود .

ويلاحظ أن الأحداث التى تناولها هذان الفصلان كانت تدور فى الشرق ، بينما كانت مراكز صناعة القرار فى تشكيل تلك الأحداث أو صياغتها كانت أوربية خالصة ، والنتائج التى أسفرت عنها التسويات كانت تهدف إلى تحقيق مصالح دول أوربية .

ويعالج الفصل الثالث تطور اهتمام الروس ومن بعدهم السوفيت بالشرق الإسلامى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين . ويحاول أن يتلمس مواقف القوى الكبرى من ذلك ، وبخاصة الموقف البريطانى ، وأثر ذلك فى بناء السياسات والاستراتيجيات للدول الكبرى .

أما الفصل الرابع ، فيبحث فى تطور اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربى ، ويرصد مواقف بريطانيا من الطموحات الأمريكية ،

ويتفادى الحديث عن الموضوع الرئيسى فى العلاقات البريطانية — الأمريكية حول المنطقة وهو البترول ، لأن ذلك موضوع ضخم بذاته ، ولنا فيه دراسة تحت الطبع .

والفصل الخامس يحاول أن يجسد إحدى المحاولات البريطانية غير الرسمية لاحكام القبضة على زمام الأمور فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، بعد أن تفردت بريطانيا بالتفوذ فيها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

أما الفصل السادس ، فيسعى إلى بيان سلبيات التدخل البريطانى السافر فى شئون المنطقة عن طريق تقسيمها إلى مناطق تفصلها حدود لم يسبق لسكان المنطقة معرفتها من قبل .

والفصل السابع والأخير يرسم صورة لإحدى محاولات خلع جذور الامتيازات الأجنبية من المنطقة ، ويقصر التجربة على محاولات الملك عبدالعزيز آل سعود إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الحجاز .

وهكذا ، فإن الكتاب على تنوع فصوله ، وتفاوت الفترة الزمنية التى أعدت فيها ، إلا أنه يبين بوضوح كيف كانت المنطقة المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط مجالاً للصراعات والمنافسات بين الدول الكبرى كما هو الحال الآن ، بالرغم من تغير طبيعة تلك الصراعات ومجالاتها .

ولعلنى أكون قد وفقت فى جمع موضوعات هذا الكتاب معاً بالصورة التى تحقق الفائدة المرجوة من الوعى بالتاريخ .

وعلى الله قصد السبيل

جمال حजर .

تمهيد

ظهور المسألة الشرقية

الصراع بين الدولة العثمانية وأوروبا

لم تستطع الدولة العثمانية أن تتخطى حدودها السياسية أو الحضارية التي وقفت عندها في القرن السادس عشر، فقد اصطدمت بالفرس شرقاً مما حال بينها وبين التوسع حتى الهند، وفي المياه الشرقية كان البرتغاليون يتمتعون بتفوق بحري ملحوظ، استطاعوا به أن يطوقوا السواحل الشرقية للامبراطورية في الخليج العربي والمحيط الهندي وجنوب البحر الأحمر، كذلك نجحت روسيا في وقف أي تقدمه عثماني في آسيا شمالاً، بينما بدأت أوروبا الشرقية تتوسع على حساب ممتلكات الدولة العثمانية ذاتها

ومن المعروف أن الامبراطورية العثمانية حاولت إسقاط العاصمة النمساوية فيينا عدة مرات، على مدى قرن ونصف القرن دونما جدوى، ويرجع فشل العثمانيين في إسقاط فيينا وتراجعهم عن أوروبا إلى نمو الدول الأوروبية، فقد تحملت أسرة الهابسبورج قسماً كبيراً من المسؤولية في مواجهة المسألة الشرقية في مظهرها الأول (وهو كيف يمكن لأوروبا التخلص من الخطر العثماني)، فاستطاعت النمسا أن تطور إمكانياتها الدفاعية في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعاني من الجمود ومن تحاذل الانكشارية، وهذا أصبح الفارق واضحاً

بين القوتين ، وانقلبت الآية ، وأخذت الدولة العثمانية تتراجع عن ممتلكاتها الأوربية تحت الضغط العسكرى لأسرة الهابسبورج والتفوق الحضارى لأوربا بصفة عامة .

ولعل المعاهدات الدولية التى عقدتها الامبراطورية العثمانية تعكس لنا بوضوح مراحل انكماش ممتلكاتها الأوربية . وأولى هذه المعاهدات هى : معاهدة (سيستفاتوروك) الموقعة مع النمسا فى عام ١٦٠٦ ، وكانت هذه أول معاهدة فى تاريخ الامبراطورية العثمانية لم تفرض شروطها استانبول ، وفى المفاوضات التى دارت بشأنها على الحدود النمساوية — العثمانية تعامل امبراطور النمسا مع السلطان العثماني معاملة النند بالنند ، وبمقتضى المعاهدة تنازل السلطان عن الجزية المفروضة على بعض المناطق الأوربية التابعة له نهائيا ، مقابل كمية معينة من عملة ذهبية تدفعها النمسا ، وبذلك ألغيت السيادة العثمانية على إقليم ترانسلفانيا ، وقامت علاقات بين الدولتين ، على قدم المساواة ، وتعتبر هذه المعاهدة بداية النهاية للمد العثماني فى القارة الأوربية ، حتى بعد أن تمكن العثمانيون من إضافة جزيرة كريت إلى ممتلكاتهم فى عام ١٦٦٩ .

وإذا كانت بداية القرن السابع عشر قد شهدت قبول الدولة العثمانية مبدأ المساواة مع النمسا ، فإن نهايته قد سجلت هزيمة لها ، ذلك ان النمسا أحرزت انتصارات هامة على العثمانيين فى موقعتين فى حقبة واحدة (١٦٨٧ — ١٦٩٧) .

وبناء على تلك الانتصارات ، أُجبرت الامبراطورية العثمانية على التنازل عن إقليم الترانسلفانيا ، ومعظم أراضى المجر ، وأجزاء من أوكرانيا ، بمقتضى معاهدة (كارلوفتس) الموقعة فى يناير ١٦٩٩ . ومعاهدة (كارلوفتس) هى فى الواقع أول معاهدة توقعها الامبراطورية العثمانية كدولة مهزومة . وهكذا نلاحظ ان خسائر الدولة العثمانية فى الأرض بدأت تتوالى ، وفى عام ١٧١٨ خسر العثمانيون أجزاء جديدة بمقتضى معاهدة (باساروفتس) مع النمسا أيضا .

أما روسيا فقد لعبت هى الأخرى دوراً نشيظاً فى العمر ضد الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر . فلم تكن روسيا لتتنازل عن أراض سبق أن خسرتها للعثمانيين ، بل نجدها تتحالف مع النمسا من أجل أن تسترد كل منها ممتلكاتها ، ومن أجل أن تصل روسيا للمياه الدافئة ، وهى مياه كانت تسيطر

عليها الامبراطورية العثمانية ، واستطاع الروس أن يوقعوا بالعثمانيين انتصارات
برية وبحرية في رومانيا والبحر المتوسط في الحرب التي دارت بين عامي ١٧٦٩ -
١٧٧٤ .

وعلى أثر تلك الحرب وقعت الدولتان معاهدة كوتشك قينارجي ، التي اعترفت
العثمانيون بمقتضاها باستقلال شبه جزيرة القرم وضمها إلى روسيا . وفتحوا
أبواب الامبراطورية العثمانية للنشاط الروسي التجاري والتنصلي وسمحوا
للحجاج الروس بالوصول إلى الأماكن المقدسة في فلسطين ، وإقامة كنيسة روسية
في القسطنطينية ، وأصبحت روسيا المتحدث الوحيد باسم جميع المسيحيين
الأرثوذكس الموجودين في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية . وباختصار فإن
المعاهدة وضعت حداً للسيطرة العثمانية على البحر الأسود وخنقت حقولاً للروس
يستطيعون ادعائها في أي وقت في المستقبل . وهكذا وجد الروس أرضية صلبة
لممارسة ضغط مستمر على الامبراطورية العثمانية .

هذا وشهدت نهاية القرن الثامن عشر حرباً استمرت خمس سنوات ، بين
روسيا والامبراطورية العثمانية ، انتهت بقبول العثمانيين لمبدأ التنازل عن أجزاء
من البلاد المطلة على البحر الأسود ، وسُجل ذلك في معاهدة (جاسي) التي نصت
إلى جانب ذلك على التنازلات التي سبق أن قدمتها الامبراطورية العثمانية في
الأرض ، وهكذا أصبحت روسيا قوة كبرى في منطقة البحر الأسود ، وأصبح
لأسطولها السيادة فيه

ومع نهاية القرن الثامن عشر بدأت الامبراطورية العثمانية تفقد أراض على
أطراف حدودها : في الشرق لحساب روسيا ، وفي الغرب لحساب النمسا ، ولكن
الخطر الأوربي على الامبراطورية العثمانية لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد كان
هناك صراع من نوع مختلف نسبياً ، مع دول أوربية ، على المياه الشرقية في المحيط
الهندي هي البرتغال ثم إنجلترا .

فقد طوقت حركة الكشف الجغرافية الدولة العثمانية شرقاً ، وفقد النصف
الشرقي للبحر المتوسط أهميته السابقة كمجال لحركة التجارة والملاحة العالمية ،
وأدى ذلك إلى اضطراب التجارة الاسلامية ، ونصح السلطان بشق قناة عند

الطرف الشمالى لخليج السويس ، كما نُصح بالاستيلاء على موانئ الهند وطرده الكفرة (البرتغاليين) منها .

أعطت الكشف الجغرافية البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين تفوقاً بحرياً هائلاً فى مناطق الخليج العربى والمحيط الهندى وشرق إفريقيا ، وبذلك فقد المسلمون ميادين تجارية - كانت فى أيديهم لحساب تلك القوى الأوروبية ومع أن التجارة ظلت تصل إلى ممتلكات الدولة العثمانية من الشرق ، إلا أنها أخذت تتناقص بالتدريج ، فوقع التجارة فى أيدٍ أجنبية من ناحية ، وتحول طرق التجارة عبر المحيطات من ناحية أخرى ، حرم الامبراطورية العثمانية من نصيب كبير من تجارتها الخارجية ، وأثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد العثمانى الذى سادته الجمود ، وأخذ يتداعى تدريجياً ، وقد تسبب ذلك فى حدوث عدد من الأزمات المالية وقفت الدولة خلالها عاجزة عن دفع المرتبات لموظفيها وجنودها . وهكذا أدى الصراع الأوروبى العثمانى إلى تفجير المسألة الشرقية إعتباراً من القرن السابع عشر .

المسألة الشرقية

بدأت المسألة الشرقية فى الظهور فى قاموس السياسة الأوربيين نتيجة لانحسار الأتراك العثمانيين عن الأراضى التى احتلوها فى أوربا وشبه جزيرة البلقان . ويرجع ذلك الانحسار أو التقهقر إلى مجموعة من العوامل أهمها : إنحلال النظم التى قامت عليها الدولة العثمانية إعتباراً من القرن السابع عشر ، وأدى ذلك إلى تخلف أساليب الإصلاح والنهوض بالدولة من عثرتها ، ولعل ضعف السلاطين ، وازدياد نفوذ الصدور العظام ، وانحراف الانكشارية ، وسياسة العزلة التى سارت عليها الدولة ، والتى لم تعد تتواءم مع طبيعة العصر ، فى الوقت الذى بدأ فيه الأوربيون يطوقون ممتلكاتها ، ثم دخولها فى صراع دائم ومستمر مع دول شرقى ووسط أوربا ، أدى كل ذلك إلى حالة من الضعف العام استشرى فى جسد الامبراطورية وفى إدارتها المركزية ، مما ساعد على تمرد بعض الولايات التابعة لها عليها ، كما حدث مع السعوديين حين ارتبطوا بالوهابيين ، وكذلك مع والى مصر محمد على ، الذى فجر المسألة الشرقية فى شكلها الجديد ، الذى يختلف عن ذلك الشكل الأوروبى لها .

طالما كانت الامبراطورية العثمانية قادرة على الفتح والتصر وحماية ممتلكاتها ، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة لها ، ولكن المشكلة كانت مشكلة القوى الأخرى التى يتم الفتح على حسابها ، سواء باقتطاع أجزاء من أراضيها كما حدث للروسيا والنمسا ، أو بتهديد نفوذها كما حدث مع إنجلترا وفرنسا . باختصار شديد فإن المشكلة كانت حتى القرن السادس عشر مشكلة أوروبا وكيف تتمكن من مواجهة الخطر العثماني فى أوروبا وخارجها ، ولكن عندما بدأت الامبراطورية العثمانية تضعف تدريجيا وتقع فريسة الفوضى والفساد فى الداخل ، كانت الدول والشعوب المغلوبة على أمرها فى الماضى قد أخذت تتحرك بهدف دفع كابوس الاحتلال العثماني عن أراضيها .

ولعل من أهم عوامل ضعف الامبراطورية العثمانية ظهور النمسا والروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين ، أصبحتا فى حالة حرب شبه دائمة معها ، وكانت مناطق وسط أوروبا وحوض الدانوب والبحر الأسود ميادين لتلك الصراعات وكانت معاهدة (كارلوفتز ١٦٩٩) أول وثيقة تتضمن هزيمة للعثمانيين وتقدم فيها الامبراطورية تنازلات فى الأراضي إلى كل من النمسا والروسيا .

ولذلك ينظر المؤرخون إلى تلك المعاهدة على أنها بداية ما عرف فيما بعد ، وعلى طول القرنين التاليين بالمسألة الشرقية ، فقد بدأت دول أوروبا العمل من أجل تصفية الامبراطورية العثمانية وتوزيع أملاكها ، ولكن الخلاف الذى نشب بين هذه الدول حول طريقة التقسيم وأسلوبه حال دون الوصول إلى هذا الهدف حتى سقطت الامبراطورية العثمانية نهائياً فى الحرب العالمية الأولى .

بدأت المسألة الشرقية تتخذ شكلها الحديث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وذلك عندما أجبرت الدولة العثمانية على تقديم تنازلات لكل من روسيا والنمسا . فقد تعرضت تركيا فى الفترة ما بين ١٧٨٨ و ١٧٩١ لهجوم روسى — نمساوى مشترك ، وتوغلت روسيا فى الأراضي التركية بحجة حماية المسيحيين الأرثوذكسى .

فى هذه الظروف التى تعرضت فيها الدولة العثمانية لضغوط قوية من بعض الدول الأوروبية ظهر وليام بت Pitt يندد باسم إنجلترا بخطر الزحف الروسى

والتهديد المستمر لسلامة الدولة العثمانية ، ومع أن البرلمان البريطاني لم يوافق بت على موقفه يوم ذاك ، إلا أنه استن بموقفه قاعدة سوف يحتذيها خلفاؤه من بعده ، فما برح هؤلاء ينتهجون سياسة موالية للدولة العثمانية ومناهضة للروسيا طوال ما يقرب من قرن من الزمان . فقد تبنت إنجلترا مسألة حماية الدولة العثمانية ، ذلك أنها صارت تشكل خطراً على المصالح البريطانية ، ليس بسبب قوتها ، ولكن بسبب ضعفها .

كان هدف روسيا منذ فجر القرن التاسع عشر هو التسلل إلى القسطنطينية ، وكانت النمسا على استعداد لأن تتقاسم الغنيمة ، أما إنجلترا فراحت في ذلك الوقت المبكر ترقب التطورات في حالة الدولة العثمانية ، عازمة على حماية مصالحها التجارية في شرق البحر المتوسط من ناحية ، ومؤكدة عزمها للدفاع عن القسطنطينية من ناحية أخرى .

لم يكن الخطر يهدد الدولة العثمانية من خارجها وحسب ، وإنما كان الخطر الحقيقي يهددها من داخلها ، من الولاة الثائرين عليها مثل ضاهر العمر ، وعلى بك الكبير ، ومحمد علي ، أو من نشوء ونمو حركة القوميات البلقانية ، تلك القوميات التي كانت تسعى للاستقلال عن الدولة العثمانية ، مما حفز دول شرق أوروبا على مساعدة هذه القوميات لنيل استقلالها ، كما حدث من جانب روسيا والنمسا .

أما الدولة العثمانية فقد ظلت تنظر إلى تلك الحركات الاستقلالية على أنها نوع من التناول على سيادتها ، فكانت تلجأ إلى المذابح والقهر ، وما كان الأتراك يتنازلوا عن شيء لهذه الولايات إلا تحت ضغط الدول الكبرى .

وعلى هذا يمكن حصر عناصر المشكلة في النقاط الثلاث التالية : —

- ١ — حكومة شرقية تحكم ملايين المسيحيين في أوروبا بالقهر والعنف .
- ٢ — مجموعة من الدول الكبرى تسعى روسيا من بينها المتعجيل بنهاية الدولة العثمانية .
- ٣ — مجموعة من القوميات الخاضعة للحكم العثماني تنظم وتقوى نفسها من أجل التخلص من هذا الحكم .

أدى هذا الموقف — إبان القرن التاسع عشر — إلى ثورات لاحصر لها من جانب هذه القوميات الأوربية ضد السلطان العثماني ، كذلك أدى إلى ثلاث حروب روسية — تركية ، وحربين اشتركت فيها فرنسا وانجلترا علاوة على روسيا ، إما إلى جانب تركيا أو ضدها .

وقد جاءت الشرارة الأولى في سبيل حرية البلقان من الصرب . إذ بدأت ثورتهم في عام ١٨٠٤ بزعماء قرة جورج ، وبعد ثمانية أعوام من الثورة ، حصل قرة على وعد بالاستقلال الذاتي ، وفي عام ١٨١٥ حصل الصرب على تأكيد بهذا الاستقلال . وفي عام ١٨٢٠ قامت ثورة اليونان ، وثار مشاعر الدول ضد المذابح التي ارتكبتها الأتراك ضد المسيحيين ، وخشيت الدول تدخل روسيا المباشر ، وتفاديا لذلك تم الاتفاق بين النمسا وانجلترا على اعتبار أن الصراع بين العثمانيين والثوار اليونانيين يهمهما وحدهما ، وأن واجب الدول الكبرى فقط هو الحد من هذا الصراع . فكانت انجلترا تخشى من محاولة روسيا إلتهاام اليونان ومن بعده تركيا ذاتها . ولم يمض وقت طويل حتى استنجد السلطان بواليه على مصر (محمد علي) لمساعدته على قمع الثورة ، وهو ما سوف تشير إليه عند الحديث عن العلاقات المصرية — العثمانية .

على كل حال ، فإن الحركات القومية التي ظهرت في البلقان بهدف الاستقلال عن جسم الامبراطورية وكذلك تدخل الدول الأوربية للتعجيل بهذا الشأن ، كلها عوامل أثارت موضوع المسألة الشرقية بقوة ، مما دفع الدولة إلى البحث عن أسلوب للاصلاح ينقذ ما يمكن انقاذه ، ولكن دون جدوى وهي جميعاً نتائج طبيعية لحالة الضعف العام التي أصابت الامبراطورية .

ومع مطلع القرن التاسع عشر يمكن أن نرسم هذه الصورة للامبراطورية العثمانية . فهي كانت في حالة حرب مع روسيا من جهة ، وانجلترا من جهة أخرى ، وكانت فرنسا تسعى إلى تقسيمها سراً ، وكانت الثورة مشتعلة في الصرب ، والجمعيات السرية تتألف في اليونان ، وجيوش روسيا تحتل الافلاق والبغدان ، وألبانيا تكاد تصبح إمارة مستقلة ، وكان العراق في يد المماليك ، والاكراد لا تنقطع ثوراتهم على الحدود الشمالية ، والسعوديون نجحوا في تأسيس دولة وهابية ، ونجحوا في انتزاع لقب خادم « الحرمين الشريفين » من السلطان ، أما سورية فكانت في قبضة المماليك أتباع الجزائر ، بينما كان محمد علي يثبت

أقدامه في مصر ليجعلها باقية في عقبه ، وفي الداخل كانت الانكشارية تعمل على إضافة المزيد من التعقيدات إلى الموقف المتدهور ، وتقضى على ما تبقى من الأمن والاستقرار ، وهذا يدفعنا إلى البحث عن تعريف للمسألة الشرقية .

تعرض الأستاذ ماريوت في كتابه عن « المسألة الشرقية والدبلوماسية الأوربية » إلى محاولة تعريف للمسألة الشرقية التي كانت قد شغلت الناس في كل مكان بالحديث عنها ، واحتلت مكان الصدارة في المناقشات العامة سواء أكان ذلك بماثار حولها من كلمات أو بما كتب عنها من مقالات .

دخلت المسألة الشرقية الدبلوماسية البريطانية على وجه الخصوص بعد حروب اليونان من أجل الاستقلال في بدء القرن ١٩ وهوذات الوقت الذي كانت قوة محمد علي قد بدأت فيه بالظهور .

ويرى لورد مورلي : أن المسألة الشرقية هي مجموعة من الأمور المعقدة ذات الوجوه العديدة ، والمصالح المتضاربة ، والقوميات المتنافسة ، والعقائد المتناقضة ، التي لا يمكن حلها ، وهو رأي يدعو إلى التشاؤم . بينما يرى الكاتب الفرنسي ادوارد دريولت : أنها مسألة اضحلال القوة السياسية للإسلام ، وربما كان هذا الرأي صحيحا ، ولكننا نتساءل في هذه الحالة عما إذا كان العكس صحيحا أيضا ، بمعنى أنها عبارة عن تفوق القوة السياسية والعسكرية للعالم المسيحي على القوة التقليدية للعالم الإسلامي .

ويرى دكتور ميلر : أنها مسألة ملء الفراغ الذي كان يوجد بالتدريج نتيجة لاختفاء الامبراطورية العثمانية من أوروبا .

وينتهي ماريوت إلى أن المسألة الشرقية تتكون من مجموعة من العناصر نجملها فيما يلي : —

١ — دور الأتراك العثمانيين الذي لعبوه في أوروبا منذ عبورهم البوسفور في منتصف القرن ١٤ م .

٢ — مركز ولايات البلقان سواء منها ما تم إخضاعه وأخذ يظهر بالتدريج كلما انحصر الفيض العثماني ، كاليونان والصرب وبلغاريا ورومانيا ، أو احتفظ باستقلاله كالجبل الأسود ، أو ملحق بأملاك الهابسبورج (النمسا) كالبوسنة والهرسك ، وترانسلفانيا .

٣ — مشكلة البحر الأسود والاستيلاء على المضائق الموصلة إليه ومسألة امتلاك القسطنطينية وهى أمور كانت روسيا بالذات معنية بها جميعا .

٤ — مركز روسيا فى أوربة واندفاعها الطبيعى نحو البحر المتوسط ، ومحاولاتها الدائمة والمتكررة للحصول على منفذ دائم على هذا البحر ، جرياً على نهجها فى سياسة تأمين الوصول إلى المياه الدافئة .

٥ — مركز الامبراطورية النمساوية (الهابسبورج) ورغبتها فى الوصول إلى بحر الارخبيل وعلاقتها بالعناصر السلافية والرومانية .

٦ — موقف الدول الكبرى — وخصوصا إنجلترا — من كل هذه المسائل .
وقد يشوب التعريف الذى قدمه ماريوت انه طويل ، كما يشوب التعريفات السابقة عليه أنها جزئية وقاصرة عن الشمول . ويمكن القول باطمئنان كثير أن المسألة الشرقية هى قضية ضعف الدولة العثمانية وتغلب الولايات التابعة لها عليها ، وموقف الدول الأوربية إزاء ذلك .

لا تختص المسألة الشرقية اذن بدولة من الدول بل هى تهم أوربا جميعها . فروسيا مشغولة بها لأنها فى طريقها إلى البحر المتوسط ، وإنجلترا مشغولة بها لأنها تعترض الطريق إلى أملاكها فى آسيا ، والنمسا ترى فيها عثرة فى طريق مطامعها فى البلقان ، أما فرنسا فإنها تريد توسيع مجالات نشاطها التجارى فى كل هذه المناطق وما وراءها . ويعتبر الدردنيل بوابة أوربا من جهة الشرق ولهذا فهو يهم جميع هذه الدول ، ولن تحل المسألة الشرقية إلا بالسيطرة عليه من قبل أوربا ، ولكن ما هى الدولة التى سيسمح لها وحدها أن تنفرد بالنفوذ فى هذه المنطقة الحيوية ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

أما الفصل الأول فسنناول فيه الظروف والتطورات التى أدت إلى تورط الدول الأوربية فى النزاع القائم بين محمد على والدولة العثمانية .

وإذا كان اختيارنا يقع على الدور الذى لعبته مصر محمد على فى إثارة المسألة الشرقية فإن ما كان يجرى فى الشرق الاسلامى كان يشغل بال أوربا بنفس القدر الذى يشغل به كلا من الادارة العثمانية فى استانبول والوالى العثمانى فى القاهرة . ولهذا وجدت الدول الأوربية نفسها راغبة كانت أم كارهة تتبنى

مواقف محددة، وسياسات تحكمها مصالحها في المنطقة . ولم تكن تلك المواقف أو السياسات تدور في محاورها مع القاهرة واستانبول فقط وإنما كانت تدور أيضا بين العواصم الأوروبية وبعضها . وأدى ذلك الحوار في النهاية إلى انقسام واضح بين مجموعة الدول الأوروبية المعنية بالشرق الاسلامى تجاه أحداث المنطقة ، وهو ذات الأسلوب الذى نلمسه اليوم في العلاقات بين القوى العظمى .



الفصل الأول

بريطانيا وفرنسا والعلاقات المصرية - العثمانية

١٨٣١ - ١٨٤١ (*)

أ - مرحلة الصدام الأولى

ب - الهدنة

ج - مرحلة الصدام الثانية

د - التسوية ونتائجها

(٥) من محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب أقسام التاريخ في جامعات القاهرة والأسكندرية وبها في أعوام

٨٥/١٩٨٤، ٨٤/١٩٨٣، ٨٣/١٩٨٢.

الفصل الأول
بريطانيا وفرنسا
والعلاقات المصرية - العثمانية
١٨٣١ - ١٨٤١
أ - مرحلة الصدام الأولى ١٨٣١ - ١٨٣٤

بدأ محمد علي حكمه في مصر عثمانياً مخلصاً للسلطان العثماني ، ولم يتردد في أن يقدم للسلطان المساعدات التي طلبها ، فأخذ الحركة الوهابية ، وفتح السودان باسم السلطان ، وقدم العون العسكري في حربي المورة وكريت ، وفقد خلالها أسطوله في معركة نفارين عام ١٨٢٧ ، وخرج محمد علي من الحرب الأخيرة دون أن يحقق كسباً ، عدا احساسه بأنه أصبح ندا للسلطان . أما مصر ، فقد كسبت مركزاً دولياً ولم تعد مجرد ولاية عثمانية .

وقد يكون من الصعب أن ننكر أن محمد علي ، حتى هذه المرحلة ، قد أنقذ الامبراطورية العثمانية من الانهيار أو التفكك ، نتيجة لتمرد الولايات التابعة لها عليها ، هذا التمرد الذي يعد أحد مظاهر المسألة الشرقية . وقد رأى محمد علي ان مكافأته على تلك الخدمات - بإستناد حكم ولاية كريت إليه ، هي مكافأة غير مجزية ، ذلك أنه خسر الكثير مقابل هذه المكافأة التي لم تشبع طموحاته الواسعة .

رأى محمد علي بنفسه أول محاولة للاستقلال عن الامبراطورية العثمانية ، متمثلة في الحركة الوهابية ، ثم في الثورة اليونانية ، ورأى أيضاً صراع الدول الكبرى فيما بينها حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وتابع التجربة الاستعمارية الفرنسية في الاستيلاء على الجزائر ، وكان مرشحاً لأنه يلعب دوراً فيها . أثناء ذلك كله كانت ولاية سورية لا تزال حلماً يراود خياله ، وكان خياله ، وكان يأمل في ضمها إلى مصر ، ومن هنا نبتت فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية في ذهنه عن اقتناع ، ولكن مهارته الدبلوماسية ، وإدراكه لقيمة الولاء للسلطان العثماني في تلك الظروف ، أخرت إقدامه على محاولة ضم سوريا إلى مصر بالقوة .

وقبل أن نعرض لأسباب الخلاف بين محمد علي والسلطان ، من المستحسن ان نقدم فكرة عن الأحوال الداخلية لطرفي للصراع .

* الأوضاع الداخلية في استانبول :

كانت أحوال الامبراطورية العثمانية الداخلية سيئة للغاية خلال القرنين ١٨ و ١٩ ، فكانت أشبه بامبراطورية المغول في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي ، فقصر السلطان لم يعد مشغول بالأمور العليا ، وإنما بشئون الوزراء الخاصة ، ومصالحهم الفردية ، وبأمور الباشوات الأتراك ، الذين لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهية ، وإذا كانت أملاك المغول مسيرة بقانون الطبيعة ، فإن الوضع هنا يختلف ، فقد كانت الامبراطورية العثمانية تجاور دولاً أوروبية طموحة . وراغبة في التوسع على حسابها ، وإن كان هذا الطموح الأوربي يشكل خطراً حقيقياً على استانبول فإنه لا يخلو من ميزة ، ذلك أنه أبقى على تماسك الامبراطورية إلى حد كبير ، وخصوصاً في المجال الخارجي ، بالرغم من عدم تماسكها الداخلي .

وقد نهضت عدة محاولات للإصلاح في الامبراطورية العثمانية ، لتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية . ومن بين السلاطين الذين أعطوا هذا الموضوع اهتماماً خاصاً ، السلطان سليم الثالث (١٧٨٦ - ١٨٠٧) الذي رأى ضرورة إعادة بناء الامبراطورية على أسس غربية ، كما رأى أهمية تشكيل جيش قوى حسب أحدث الأنظمة الفرنسية . وبالرغم من إعجابه بما حققته الثورة الفرنسية ، إلا أنه كان يخشى مبادئها ، التي تدعو إلى التحرر والاستقلال ، ولذلك فقد اعتبر تلك المبادئ تهديداً لاستقرار إمبراطوريته ، ولذا جاءت حركته الإصلاحية مبتورة ، لأنه اعتقد كغيره من المصلحين في الشرق - أن مجرد وجود جيش قوى يكفي لحماية ملكه ، ولذلك فهو لم يتنبه إلى طبيعة المشاكل الاجتماعية والسياسية التي كانت تعتمل في داخل الامبراطورية ، وهكذا جاءها الخطر من داخلها قبل أن يأتيها من خارجها .

غير أن السلطان محمود الثاني (١٧٨٥ - ١٨٣٩) كانت لديه نية حقيقية نحو الإصلاح ، ولكنه لم يستطع - كسلفه - السير فيه وكانت الغيرة والحقد على عامله في مصر (محمد علي) تفتقان قلبه ، وفي عهده ثار الانكشارية ، ومع أنه أنشأ

متا يعرف بالنظام الجديد في الجيش ، إلا أنه لم يستطع أن يساير الموقف بسرعة
تساعده على إنقاذ الامبراطورية من عوامل الانهيار ، وكانت الظروف مناسبة فعلاً
في عام ١٨٣١ لأن ينفذ محمد علي مشروعه الخاص باحتلال سورية .

* أحوال مصر الداخلية :

أما محمد علي الذي أدرك أنه يملك جيشاً مدرباً على أحدث الوسائل
الفرنسية ، قد يمكنه من الدخول في صراع مع الدولة العثمانية . وأن البحرية
المصرية أعيد بناؤها هي الأخرى على أيدي الفرنسيين أيضاً ، فكان لمحمد علي
أسطولان ، الواحد في البحر المتوسط والآخر في البحر الأحمر ، وكان وراء جهوده
المستمرة في بناء جيشه وأسطوله إقتصاد قوى ، وإمكانات عظيمة ، وعزيمة صادقة .
كان محمد علي يبني الدولة الحديثة ، وكانت إصلاحاته قائمة على أسس
علمية ، فشملت مختلف المرافق في البلاد ، واقتضت هذه الإصلاحات تغيير ملكية
الأراضي ، فأصبح هو المالك الوحيد لها ، وتوسع في زراعة القطن وقصب السكر ،
واعتبرها محاصيل أساسية . وفي مجال الصناعة بنى العديد من المصانع لتكفيه
مشقة الاستيراد ، وأرسل البعثات العلمية للاستفادة من التقدم الزراعي
والصناعي والتجاري ، وشق ترعة المحمودية لتربط الاسكندرية بالنيل ، واهتم
بالنواحي الصحية باعتبارها عامل من عوامل التجديد في دولته ، وأعاد بناء ميناء
الأسكندرية ، واهتم بالتعليم باعتباره عماد الإصلاح .

وفي مجال السياسة أثر أن يكون ديكتاتوراً مستقراً ، فقضى على الزعامات
الشعبية وعلى المماليك ، وأصبح بذلك هو السياسي الوحيد ، والمالك الوحيد
والتاجر الوحيد ، والقائد الأعلى للجيش ، واتسع سلطانه إلى خارج مصر في
الجزيرة العربية والسودان وكريت . لم يكن هناك مفراذن من منازلته سورية ،
حتى تصبح نقطة الوثوب على آسيا الصغرى في حالة ظهور خطريتهده منها ، أو أن
يجعل منها فاصلاً بين مصر وبين استانبول — تؤمن وجوده بها إذا أعلن استقلاله .

ترجع اهتمامات محمد علي بسورية إلى عام ١٨٢١ ، عندما توسط لدى
الحكومة العثمانية نيابة عن كل من والى عكا وأمير لبنان ، الذين كانت علاقاتها
بالسلطان سيئة وقد جعل موقف الوساطة هذا من الرجلين صديقين له . وفي نهاية

العشرينيات رأى محمد على أن احتلال سورية أصبح ضروريا نظرا للعداء الذى أظهره السلطان محمود الثانى له ، وخصوصاً أن محمد على شعر بالخطر على نفسه نتيجة استمرار السلطان فى أعمال الإصلاح بعد عام ١٨٢٧ .

لم يلق طلب محمد على ضم ولاية سورية إلى ممتلكاته قبولاً لدى السلطان ، وأدرك الوالى أن السلطان لم يعرضه عن خسائره فى حرب الموره ، وأن الحكومة العثمانية تهدف إلى استغلاله وتبديد قواه ، وأن السلطان « يتشبث تشبث الخنزير » وأن رجاله « أبلد من الحمير » ولذا صمم على أن ينال بالسيف ما لم ينله بالتفاهم .

وفى ذلك الوقت كانت فرنسا قد عرضت عليه مشروعاً مشتركاً بضم الجزائر وتونس وطرابلس ، ولكن محمد على اشترط طائفة من الشروط ، من أهمها أن تقدم فرنسا سفناً حربية ومدافع ثقيلة وأن تتكفل بتمويل الحملة .

أبدت فرنسا استعداداً لتلبية معظم شروط محمد على ، ولكنه وازن بين الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع من شمالى أفريقيا وتلك التى يتمتع بها الشام والعراق ، ولهذا نجده يميل فى النهاية نحو العمل وحده على الجبهة السورية ، لما تمتع به من ميزات استراتيجية واقتصادية وعقائدية ، ولكن العرض الفرنسى يعكس مدى ثقة فرنسا فى قوة محمد على العسكرية ، وربما أرادت فرنسا أن تستخدمه بنفس الطريقة التى استخدمته بها الدولة العثمانية فى حروب الجزيرة العربية واليونان .

* أسباب الصدام بين القاهرة واستانبول :

لم تكن تعوز محمد على الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر عليه رأيه من ضم الشام ، فالسلطان محمود الثانى راح يوقع بينه وبين ابراهيم باشا . وحينما كشف السلطان عن نواياه تجاه محمد على لم يعد الأخير يحترمه ، وكان الباب العالى قد طلب إلى محمد على أن يقدم المساعدة لقصم ظهر الفتنة التى نشبت فى بلاد الرومللى ، فتظاهر محمد على بالاستعداد لتنفيذ طلب السلطان ، ولكن السلطان عاد وألغى الاقتراح ، فعرض محمد على أن يستخدم القوات التى أعدها ضد والى عكا عبد الله باشا — صديقه السابق — لتحوله عن تلك الصداقة ولا يبتزازه أموال

التجار المصريين ، واستغلاله للفلاحين المصريين الهاربين من التجنيد ، وتشجيعهم على اللجوء إليه ، بحجة أن مصر كسورية أراضى عثمانية .

أمر محمد على قواته بالتقدم نحو سورية بحجة تأديب والى عكا ، فتقدم إبراهيم باشا واستولى عليها في ٢٧ مايو ١٨٣٢ وأظهر محمد على استخفافاً بالسلطان العثماني نفسه ، مما جعل الصدام بين الطرفين حتمياً . وتدخل السلطان بقواته فدحرها إبراهيم باشا بجيشه ، ومع نهاية عام ١٨٣٢ هزم إبراهيم باشا قوات عثمانية بقيادة الصدر الأعظم نفسه ، بالقرب من قونية . وبذلك تمكن من الوصول إلى قلب آسيا الصغرى ، وبدأت الأزمة بين والى والسلطان تأخذ شكلاً علنياً ، ولعلها كانت أعظم شقاق يتحدى فيه التابع المتبوع .

كانت تلك هى الأسباب المباشرة للصدام بين والى والسلطان ، ونلمس هنا تناقضاً واضحاً في مواقف محمد على منذ رأيناه مؤيداً للسلطان مدافعاً عنه في مرحلة سابقة ، ثم نراه منقضاً عليه في أخرى . فما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تدهور العلاقات المصرية — العثمانية ؟

كان محمد على يدرك ، وكذلك أدرك إبراهيم باشا ، أن الباب العالى يضمير سوء النية لهما ، ونلمس ذلك مما كتبه إبراهيم باشا لمحمد على ، من أن سوء النية والخديعة يكمنان خلف المفاوضات التى تستر من ورائها ضربة قاصمة تعدها حكومة الآستانة لهما . ولما تبين لمحمد على ما يدبر له فى الآستانة ، رفع شكواه إلى الأميرال الكبير ولكن يبدو أن أعداء محمد على فى الآستانة كانوا أكثر من أصدقائه ، فلم تتحسن صورته فى عينى السلطان .

نستطيع أن نلمس جذور الخلاف بين والى والسلطان منذ البداية ففى عام ١٨٠٥ أعطى السلطان مكرهاً — ولاية مصر لمحمد على ، وحاول فى السنة التالية أن ينقله إلى ولاية سالونيك ، وفعلوا وصل إلى مصر موسى باشا والى سالونيك يحمل فرمان بهذا الشأن ، ومن ورائه أسطول عثمانى رسى فى ميناء الأسكندرية ، لتحقيق هذا الهدف . ولم يتم هذا الإجراء العثماني ، إرضاء لرغبة سلطانية وإنما إرضاء لبريطانيا التى كانت تؤيد الألفى من بين زعماء المماليك ، وتسعى لافساح المجال أمامه ، وكان الود سائدا وقتئذ ، بين الانجليز والعثمانيين لتعاونهم فى الضغط على الفرنسيين للخروج من مصر .

وفي عام ١٨١٣ نجده مثلاً آخر حين اجتذبت الاستانة إلى جانبها لطيف باشا أحد رجال الحكومة في مصر ، وسلمته فرمان تقليده ولاية مصر إن هو نجح في قلب حكومة محمد علي الذي كان وقتئذ مشغولاً بمتابعة العمليات العسكرية ضد النهابيين في الجزيرة العربية من أجل السلطان العثماني ، مما اضطره للعودة إلى مصر .

وفي عام ١٨١٥ أي بعد عودة نابليون إلى فرنسا من منفاه في جزيرة البا ، نجده السلطان العثماني يجهز حملة لاسترداد مصر من أيدي محمد علي بحجة خوفه عليها من أطماع نابليون ، أو من أطماع أية دولة أخرى تخشى نابليون وتعتزم احتلال مصر .

وفي عام ١٨٢٩ ، أراد الباب العالي أن يوغر صدر محمد علي ضد إبراهيم باشا حينما نصب الأخير على مكة .

وفي عام ١٨٣٠ اقترح الباب العالي أن يؤلى بحسرو باشا (عدو محمد علي القديم) إدارة الثغور المصرية ، ومع أن هذا الاقتراح لم ينفذ ، إلا أن الباب العالي منح منصب الصدارة العظمى في استانبول إلى حسرو باشا من باب الكيد لمحمد علي .

ومجمل القول أنه منذ تولى محمد علي حكم مصر وغريمه السلطان لم يفتقر عن سلوك كل سبيل لعزله من منصبه لذلك نهض محمد علي إلى محاربة السلطان دفاعاً عن النفس وتحقيقاً لآمال طموحة ، ويؤكد هذا القول كلوت بك : « إن ضم سوريا إلى مصر كان ضرورياً لصيانة ممتلكات الباشا ، فمنذ تقرر في الأذهان أن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل يفيد المدنية فائدة عامة ، وجب الاعتراف بأنه لا يمكن إدراك هذه الغاية إلا بضم سوريا لمصر ، لأن حدودها في طور وس . »

هذه النوايا التي كان يضمها السلطان لعامله على مصر ، وتلك الطموحات التي كان يأمل الوالي في تحقيقها ، أيقظت الحذر بين جوانحه ، فوجدناه يعبىء موارد الدولة ويؤمم تجارتها وصناعاتها وزراعتها ، وينشئ القوات الدفاعية لحمايتها ، لكي يعلن الاستقلال في الوقت المناسب ، وكان إبراهيم باشا أكثر صراحة من محمد علي في التعبير عن هذا الاستقلال المرتقب فكان يعبر عنه في

مجالسة الرسمية وفي مكاتباته مع الباشا ومع كبار الموظفين وكان يحث الباشا من حين لآخر على التخلص من السلطان العثماني ، وكان يخاطبه في بعض الأحيان باسم « صاحب الجلالة » .

لا شك أن فكرة غزو سورية كانت قديمة في ذهن محمد علي ، ولعله أعلنها للأمير بشير الشهابي عندما كان الأخير على غير وفاق مع السلطان ، وهي المسألة التي توسط فيها محمد علي لإصلاح العلاقات بين الأمير والسلطان ونظراً لوقوف محمد علي على أهمية سوريا لمصر ، نجده يعقد تحالفاً مع بشير الشهابي بقصد التعاون بينهما في حالة تنفيذ محمد علي لفكرة الغزو .

ولكن الانصاف يقتضي أن نقرر أنه إذا كانت حرب محمد علي من أجل الشام حرباً دفاعية ، فإنها كانت في ذات الوقت حرباً هجومية ، قصد بها التوسع والفتح ، وقد أكد أحد المسؤولين الإيطاليين أن محمد علي تحدث إليه في عام ١٨١١ وأنه « يطمع في ولاية سوريا ، وقال لي يوماً : لا يستبعد أن يناهها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان . »

أدى سلوك محمد علي أمام بعض المراقبين الأوربيين إلى اعتقاد هؤلاء بأن الحملة على الجزيرة العربية ربما تتحول إلى الشام إذا أتيحت الفرصة لتحقيق ذلك ، وخصوصاً أنه إذا نجح في الحجاز وضم الأراضي المقدسة بها إلى مصر فإنه يستطيع أن يكمل المهمة بضم بيت المقدس وبذلك يضاعف هيئته في العالم الإسلامي ، وبالتالي فقد يساعده ذلك في أن يسير قُدماً في تكوين إمبراطورية إسلامية يكون هو على رأسها .

أما عن محاولة إرجاع أسباب الخلاف بين محمد علي والسلطان إلى عوامل قومية أو جنسية ، فإن هذا ليس له ما يؤكده ، فعلى العكس من سلوكه تجاه السلطان ، كانت أقواله وتصريحاته وكذا تصريحات إبراهيم باشا تعكس ولاء قوياً للسلطان ، فنجد إبراهيم يعلن إبان الصدام العسكري مع الباب العالي على الشام « ان أبى لا يزال العبد الخاضع للسلطان والمحامي عن الدين الحنيف » . وفي عام ١٨٤٠ يؤكد محمد علي نفسه إخلاصه للآستانه بقوله « .. أما من حيث تأييد العرش التركي فمن أكثر مني حمية في ذلك ؟ إن الشعب الملتف حولي يثور إذا ما حاولت ان أقلب هذا العرش » الواقع أن محمد علي كان يعرف جيداً ماذا

يريد ، وكان يعرف جيداً — أيضاً — ماذا يقول ومتى ، وكان على وعى كامل بالظروف المحلية والظروف الدولية ، فكان يحسب حساب رأى العام الاسلامى وحساب الدول الكبرى ، وحساب الشعب المصرى ، ولهذا كان يخاطب كل فئة من هؤلاء بلغتها .

وهكذا ما ان تمكن محمد على من تكوين جيشه الحديث حتى زج به فى معركة مع السلطان من أجل الشام فى نوفمبر ١٨٣١ ، ولا يهمنى هنا الحديث عن العلميات العسكرية ويكفى أن نقول أن إبراهيم باشا قد وفق فى قيادة هذا الجيش توفيقاً يضارع توفيق اللينى سنة ١٩١٨ ، وتحطمت كل المحاولات التى أراد بها السلطان صد الجيش المصرى وأصبح الطريق عبر آسيا الصغرى مفتوحاً إلى استانبول التى وجدت فى هزيمة قواتها العسكرية قوة سياسية ، فقد استنجد بالسلطان بالدول الكبرى فى صيف ١٨٣٢ .

* مواقف الدول الأوروبية :

اثار تطور الأحداث فى الشرق الاسلامى قضية مصالح الدول الأوروبية المهمة بالمنطقة ، فالروسيا نظرت بعين الخوف والرغبة إلى تقدم الجيش المصرى إلى استانبول ، ورأت أن فى استيلاء محمد على على العاصمة العثمانية كارثة لمصالحها فى المنطقة ، فوصلت دولة قوية إلى منطقة المضائق (البوسفور والدرونيل) والبحر الأسود ، لا يتفق وسياسة الروسيا ، ومن ناحية أخرى فإن مستقبل الأطماع الروسية فى منطقة البحر المتوسط سوف يصبح موضع تساؤل . لكل ذلك نجدها تسارع بتقديم العون العسكرى لاستانبول وتقرح التدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية للدفاع عن ممتلكات السلطان .

ولا يجب أن يفهم هذا العرض الروسى على أنه إبراز لمعنى الصداقة بين الدولتين ، ففى الواقع كانت العلاقات الروسية العثمانية علاقات عداء مستمرة ، وكان آخر مظاهر التصادم الروسى العثمانى هو تلك الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٢٨ ، أى قبل عامين تقريباً من حرب باشا مصرى مع السلطان العثمانى والتى انتهت بتوقيع معاهدة أدرينوبل .

الواقع إن التدخل الروسى كان يعنى الاخلال بتوازن القوى بين الدول الأوروبية فى المنطقة ، فقد هال كلاً من فرنسا وانجلترا أمر هذا التدخل ، وخشيتا على مصالحهما فى الشرق الاسلامى ، وفى شرق أوروبا ، وخصوصاً إذا نجحت روسيا فى بسط نفوذها وحمايتها على استانبول . ولما كان أى تدخل مباشر من جانب أوروبا لمواجهة الموقف الروسى يعنى صداماً مسلحاً مع روسيا ، فقد آثرت الدولتان التوسط لدى محمد على ، أو الضغط عليه ، ليوقف عملياته العسكرية ضد السلطان ، وبالتالي يمكن حرمان روسيا من دواعى تدخلها فى الشؤون العثمانية . وبالطبع استخدمت فرنسا على وجه الخصوص علاقاتها الطيبة بمحمد على لاقتناعه بتسوية الخلافات بينه وبين السلطان بالطرق السلمية ، وأوفدت الأمير روسين إلى الباشا لتسهيل عملية التسوية .

كانت فرنسا مدفوعة لتسوية الخلاف المصرى العثمانى من منطلق حرصها على صداقتها للباشا ومصلحتها فى بلاده ، فقد كان محمد على هو أول حاكم شرقى أخذ بسياسة الاستغراب ، وكان يطبق تلك السياسة فى مصر مجموعة من الخبراء الفرنسيين .

ولكن هذا الموقف الفرنسى كانت له جوانب سلبية بالنسبة لفرنسا ، ذلك أن ارتفاع نفوذها فى مصر ، فى مثل هذه الظروف ، قد يكون على حساب النفوذ الفرنسى فى استانبول ، وقد حذر السفير الفرنسى فى العاصمة العثمانية من ذلك ، ورأى أن من واجبه أن ينقذ مصالح بلاده بأن يتدخل هو شخصياً لدى الباب العالى و يعرض عليه دور الوساطة الفرنسية ، وبناء على ذلك كتب السفير الفرنسى إلى إبراهيم باشا بأن يتوقف عن التقدم نحو استانبول . ويجب أن نلاحظ هنا ان فرنسا اتخذت هذا الموقف فى وقت كانت سياستها فيه تقوم أصلاً على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكانت لتوها قد احتلت الجزائر . ولا يجب أن ندهش كثيراً عندما نجد المواقف التكتيكية للدول الكبرى تتبدل بسرعة ، ذلك أن الخط الاستراتيجى ، بالرغم من ذلك ، يتصف بالثبات ولا يتأثر بمثل هذه المواقف التكتيكية .

أما انجلترا التى كانت تتبع سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية فنراها أكثر تردداً تجاه التدخل الروسى ، رغم ما يحمله هذا التدخل من تهديد

مباشر للمصالح البريطانية في الشرق . و يبدو أن إنجلترا كانت قد آثرت أن تترك الدور الأوربي في يد فرنسا ، وذلك نظراً لانشغال إنجلترا ببعض الأمور الهامة في أوروبا مثل : الثورة في أيرلندا ، والمسألة البلجيكية .

أما بروسيا والنمسا فقد أدركتا أهمية عدم التدخل انتظاراً لما ستسفر عنه الوساطة الفرنسية .

* وقف العمليات العسكرية :

توقف إبراهيم بجيشه عند قونية بناء على طلب محمد علي لأجراء المفاوضات التي عرضت فرنسا أمر الوساطة فيها . فقد أكدت للبasha أنه يستطيع أن يحصل عن طريق المفاوضات على مثل ما سيحصل عليه عن طريق القوة . ولم تكن وجهة النظر البريطانية تختلف عن ذلك ، بالرغم من التصريحات المعادية لمحمد علي ، والتي أبداهها القنصل البريطاني في مصر (باركر) مما أدى إلى عزله وتعيين شخصية أخرى (كامبل) أكثر ميلاً إلى محمد علي . ولعل هذا التعيين الجديد قصد به إجراء مزيد من الاقتراب من البasha لمعرفة حقيقة فكر هذا الرجل وسياسته في المنطقة .

ومن ناحية أخرى بعث السلطان بمندوبين في نهاية عام ١٨٣١ إلى مصر ، فاستقبلهم الوالي بكافة مظاهر التكرم ، ولكن المباحثات لم تسفر عن شيء . وحينما استؤنفت المفاوضات بطريقة غير مباشرة ، لم يجد محمد علي ردوداً شافية من السلطان ولم يبق أمامه سوى أن يصدر الأمر بالتقدم إلى استانبول ، ولكن محمد علي ترك الباب مفتوحاً لبعض الوقت ، فقد يتقدم السلطان بمقترحات جديدة تحقق له عن طريق السلم ما يسعى لتحقيقه بالحرب . وفي ذات الوقت بعث لإبراهيم ألا يعلن خلع السلطان ، أو انتهاء حكمه في سورية ، ما لم يحصل على فتوى من رجال الشرع المحليين بهذا الخصوص ، يؤكدون فيها إن السلطان محمود الثاني لم يعد لائقاً لتولي أمور المسلمين . وكان محمد علي قد زرع شائعات حول عدم صلاحية محمود الثاني للحكم .

لم تكن مفاوضات السلطان إلا ذرا للرماد في العيون ، لاهاء الوالي عن مواصلة التقدم إلى استانبول ، ريثما تستعد القوات العثمانية المهزومة . ففي عام

١٨٣٢ تولى رشيد (الصدر الأعظم) بنفسه قيادة الجيش العثماني ضد إبراهيم باشا ، ولكن قوات الأول هزمت ، أما هو فقد أسر ، ومن ثم أصبح الطريق مفتوحاً إلى استانبول .

أقام إبراهيم بعد هذا النصر شهراً في قونية يعيد تنظيم قواته وفي ٢٨ ديسمبر كتب خطاباً لمحمد علي يقول فيه : « أستطيع أن أصل إلى الاستانة ومعى رشيد باشا ، وأستطيع خلع السلطان العثماني حالا ، ولكننى مضطر أن أعرف هل تسمح لى بتنفيذ ذلك ؟ إن مسألتنا لا تسوى إلا فى استانبول ، فلن يقبلوا الصلح معنا إلا إذا دخلنا الآستانة ، فالواجب أن نواصل الزحف حتى بورصة على الأقل ، مع احتلال المدن الواقعة على بحر مرمرة ، ونجعل هذه المدن مركز تموين جيشنا ، وهننا نستطيع أن نغزل السلطان أو على الأقل نملئ أمانينا » . ثم يتساءل إبراهيم عن أسباب رفض محمد علي للتقدم نحو استامبول ، وعما إذا كان ذلك يرجع الى الخوف من مواقف الدول الأوروبية أو من شىء آخر . وإلى أن يأتيه رد من الباشا ، قرر إبراهيم مواصلة الزحف إلى استامبول ومواجهة أوربا بالأمر الواقع .

* توسط الدول لحل الأزمة :

ما أن أعاد إبراهيم تنشيط عملياته العسكرية حتى وصلته الأوامر بالتوقف حيثما كان . الواقع أن قرار محمد علي المفاجئ جاء نتيجة للتدخل الأوربي الذى كان يحسب حسابه ، فقد راجت الشائعات فى يناير عام ١٨٣٣ ، ووصلت إلى الأسكندرية ، بأن العثمانيين قد قبلوا المحالفة التى عرضتها عليهم روسيا ، وكانت تلك الشائعات سابقة على أوانها ، صحيح أن القيصر الروسى عرض على السلطان خدماته عسكرياً ، ولكن السلطان — حتى ذلك الوقت — لم يكن قد قبل هذا العرض .

على كل حال ، أدى ارتباط إبراهيم بعجلة والده السياسية إلى وصول الروس إلى استامبول (فى منتصف فبراير ١٨٣٣) قبل إبراهيم ، الذى كان قد توقف عند قونية منذ ديسمبر . ولكن كيف تم للروس ذلك ؟

بدأت الوساطة الروسية بأن بعث القيصر الروسى بالجنرال مورافيف إلى السلطان العثماني ، وبعد أن قام الوسيط الروسى بمهمته فى استامبول توجه إلى

يريد ، وكان يعرف جيداً - أيضاً - ماذا يقول ومتى ، وكان على وعى كامل بالظروف المحلية والظروف الدولية ، فكان يحسب حساب رأى العام الاسلامى وحساب الدول الكبرى ، وحساب الشعب المصرى ، ولهذا كان يخاطب كل فئة من هؤلاء بلغتها .

وهكذا ما ان تمكن محمد على من تكوين جيشه الحديث حتى زج به فى معركة مع السلطان من أجل الشام فى نوفمبر ١٨٣١ ، ولا يهمنى هنا الحديث عن العلميات العسكرية ويكفى أن نقول أن إبراهيم باشا قد وفق فى قيادة هذا الجيش توفيقاً يضارع توفيق اللينى سنة ١٩١٨ ، وتحطمت كل المحاولات التى أراد بها السلطان صد الجيش المصرى وأصبح الطريق عبر آسيا الصغرى مفتوحاً إلى استانبول التى وجدت فى هزيمة قواتها العسكرية قوة سياسية ، فقد استنجدت السلطان بالدول الكبرى فى صيف ١٨٣٢ .

* مواقف الدول الأوروبية :

اثار تطور الأحداث فى الشرق الاسلامى قضية مصالح الدول الأوروبية المهمة بالمنطقة ، فالروسيا نظرت بعين الخوف والرغبة إلى تقدم الجيش المصرى إلى استانبول ، ورأت أن فى استيلاء محمد على على العاصمة العثمانية كارثة لمصالحها فى المنطقة ، فوصلت دولة قوية إلى منطقة المضائق (البوسفور والدرونيلى) والبحر الأسود ، لا يتفق وسياسة الروسيا ، ومن ناحية أخرى فإن مستقبل الأطماع الروسية فى منطقة البحر المتوسط سوف يصبح موضع تساؤل . لكل ذلك نجدها تسارع بتقديم العون العسكرى لاستانبول وتقتصر التدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية للدفاع عن ممتلكات السلطان .

ولا يجب أن يفهم هذا العرض الروسى على أنه إبراز لمعنى الصداقة بين الدولتين ، ففى الواقع كانت العلاقات الروسية العثمانية علاقات عداء مستمرة ، وكان آخر مظاهر التصادم الروسى العثمانى هو تلك الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٢٨ ، أى قبل عامين تقريباً من حرب باشا مصرى مع السلطان العثمانى والتى انتهت بتوقيع معاهدة أدرينوبل .

١٨٣٣ ، فوضع حداً للنزاع بين الطرفين . وقد تحمست كل من إنجلترا وفرنسا لهذا الوفاق خوفاً من أن يؤدي استمرار الصدام إلى تدخل روسيا .

و يقضى صلح كوتاهية بأن يتخلى السلطان محمد على عن سورية وإقليم أدنه مع تشببته على مصر وكريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصرى عن الأناضول . وهكذا تحقق لمحمد على كل ما كان يطلبه من السلطان بادئ ذى بدء . ولا شك أن قوة محمد على العسكرية هى التى عززت مطالبه السياسية ، وأن تعقيد الموقف الدولى قد خدّم الطرفين المتصارعين إلى حد كبير ، فلم يكن هناك من بين الدول ، الكبيرى من يرغب فى أن يرى السلطان العثمانى وقد اختفت أملاكه فجأة تحت ضربات الجيش المصرى ، كما لم يكن هناك من بين هذه الدول من يود أن يرى محمد على وقد أحرز انتصاراته المتوالية مزعزعاً للوجود الأوروبى فى المنطقة .

صدرت التوجيهات السلطانية بمضمون هذا الصلح ، وأرسل الصدر الأعظم وثيقة مكتوبة بفعوى هذه التوجيهات ولكنها أغفلت إقليم أدنه ، وبدا هذا الموقف وكأنه نقض لاتفاقية كوتاهية ، ولذلك رفض ابراهيم باشا إجلاء جيوشه حتى ينص صراحة على ماتم التوصل إليه ، عندئذ لم يسع السلطان إلا أن ينفذ الاتفاق . وفى ٢٦ مايو ١٨٣٣ صدر فرمان نص فيه على كل الأملاك المخولة لمحمد على ، وهكذا امتدت حدود مصر الشمالية حتى مضيق كولك بجبال طوروس ، وضمت مصر بذلك سورية والحجاز وأجزاء من الأناضول الجنوبية ، وهكذا انتهى ما عرف فى العلاقات المصرية — العثمانية بالحرب السورية الأولى . وكان يمكن للسلام أن يسود لولا التدخل الروسى .

* معاهدة هنكياراسكله سى :

كان القيصر قد أمد السلطان العثمانى بالأسطول الروسى ، الذى عسكر منذ فبراير أمام استامبول ، وعلى متنه ٣٠ ألف جندى . ثم تابعت عمليات إنزال القوات الروسية بعد ذلك ، وبدأ المهندسون الروس يحصنون البوسفور والدرونيلى ضد أى هجوم أجنبى ، ولتحقيق الأهداف الروسية غين الكونت أورلوف سفيراً فوق العادة لدى الباب العالى وقائداً أعلى للقوات الروسية فى الامبراطورية

العثمانية ، وتمكن الكونت أورلوف في مدة شهرين من أن يتوصل إلى صيغة معاهدة وقعت في هكيارسكله في يولية ١٨٣٣ ، أى بعد أقل من شهرين من إتفاق كوتاهية .

الواقع أن الروسيا لم تكن لتخرج من الموضوع دون أن تحقق فائدة ما ، فلم يكن الاسطول الروسى ليتحرك إلى استامبول و يعود دون أن يحرز إمتيازاً معيناً في الأراضي العثمانية ، ودون أن يحصى المصالح في منطقة المضائق ، والواقع أن تعليمات القيصر لأورلوف قد تضمنت التوصية بعدم احتلال الأراضي العثمانية أو ضم أى منها إلى الروسيا ، وفي مقابل ذلك كان على أورلوف أن يقنع الباب العالي بقبول تحالف روسى - تركى دفاعى ، وهذا ما تم تحقيقه بالفعل في معاهدة هنكيارسكله سى .

مكنت هذه المعاهدة الشهيرة النفوذ الروسى في استامبول ، ووضعت الامبراطورية العثمانية - بطريقة غير مباشرة - تحت الحماية الروسية ، فقامت تضمين المواد الست الأولى منها : تأكيد العلاقات الطيبة بين الطرفين ، على أن يقدم القيصر الروسى المساعدة للسلطان العثمانى وقت الحاجة ، وأن يؤدى السلطان مساعدة مماثلة للقيصر ، ولكن الخطورة الحقيقية في هذه المعاهدة تكمن في مادة سرية مضمونها : أن المساعدة المقصودة من السلطان العثمانى هي أن يغلق الدردنيل أمام سفن الدول الأخرى إذا طلبت روسيا ذلك ، كما أن هذه المعاهدة تسمح للروسيا بالتدخل عسكرياً في الامبراطورية العثمانية و بعد توقيع هذه المعاهدة اقلعت السفن الروسية عائدة بقواتها إلى قاعدتها في اسباستبول .

أعطت معاهدة هنكيارسكله سى المركز الأول في استامبول للروسيا مما أغضب الدول الأوروبية جميعها ، فقد كانت تحركاتهم للتدخل في الأزمة المصرية العثمانية - منذ البداية - تهدف أولاً وقبل كل شئ إلى أبعاد النفوذ الروسى المحتمل ، ولكنهم بعد أن هدأت الأزمة أدركوا أنهم فشلوا فيما كانوا يصبون إليه .

* موقف بريطانيا :

غضب بامستون (وزير الخارجية البريطانى) ورأى في هذه المعاهدة خطراً حقيقياً على بريطانيا ، وأدرك أن صداقة روسيا للباب العالي أخطر بكثير من

عداوة محمد على له ، وعلى أية حال ، فإن بامستون كان يفضل أن يرى الباب العالي في الآستانة ، لا محمد على ولا نيقولا ، ولذلك فبامستون سيقف بالمرصاد أمام كل محاولة من شأنها تقسيم الامبراطورية العثمانية أو فرض الحماية عليها ، سواء أكان ذلك من جانب روسيا أو من جانب محمد على ، وكان سفيره في استامبول يرى نفس السياسة ، بل إنه كان أكثر شكاً في روسيا ، ولقد وقف الرأي العام البريطاني إلى جوار هذين الرجلين ، وأيد سياستهما إلى حد كبير ، ونظر إلى روسيا على أنها دولة خطيرة على الأمن الأوربي ، بينما كان يرى أن بقاء الدولة العثمانية ضروري لحفظ التوازن الدولي في أوربا .

عندئذ يصبح بامستون أكثر حماسة وحيوية عما كان عليه وقت بداية الأزمة و يعلن موقفه بصراحة ، و يقرر أنه سيكون حامى حمى السلطان العثماني ، وسيقف بين السلطان ومحمد على ، حتى يتمكن من حجب الخطر الروسى عن المصالح البريطانية في الشرق . فقد اقتنع بامستون أن المسألة الشرقية التى أثارها محمد على هى التى أتاحت للروسيا فرصة ذهبية للتدخل فى الشؤون الداخلية للدولة العثمانية .

اتفقت وجهتا النظر البريطانية والفرنسية حول ضرورة إقصاء النفوذ الروسى عن القسطنطينية ، إلا أنها اختلفتا حول مركز الباشا — فبينما كان بامستون معارضا لأى تغيير فى مركز الباشا من حيث تبعيته الصورية للباب العالي ، كان الفرنسيون ميالين لفكرة الإعراف به حاكما مستقلاً ، على شاكلة الباي فى ولاية البربر .

من ناحية أخرى إعتبر بامستون أن معاهدة هنكيارسكله سى ناقضة للمعاهدة البريطانية — العثمانية الموقعة فى عام ١٨١٩ والتى يُنص فيها على « عدم السماح بمرور السفن الحربية » عبر مضيقى البوسفور والدردينيل وكان المقصود بالمعاهدة وقتئذ حصار الخطر الروسى داخل البحر الأسود ، دون البحر المتوسط . وعلى أثر إبراز هذا التناقض بين المعاهدتين ، قرر بامستون عمل مظاهرة بحرية إحتجاجاً على التحالف الروسى — العثمانى ، فجهز الأسطول البريطانى فى الليفانت وعززهُ بالقوات ، وأمره بالتوجه إلى خليج بسيكا . وأعقب ذلك أن أرسلت إنجلترا وفرنسا مذكرة إلى كل من القسطنطينية وسان بطرس برج تؤكدان فيها على حييدة

المضاييق ، فى الواقع لم تكن إحدى هاتين الدولتين ترغب فى الحرب ، ولم يتعد الهدف من وراء ذلك كله الاحتجاج أو التظاهر بالرفض للتوفيق الروسى فى استامبول .

أما محمد على فقد احتقر السلطان العثمانى للطريقة التى كان يدير بها الأمور فى استامبول ، فقد أدخلت سياسة السلطان فى معاملة الموقف مزيداً من التعقيدات على العلاقات بين الدول الكبرى . على أن كثيراً من أصحاب الرأى فى الآستانه من أنصار محمد على كانوا ينظرون إليه على أنه أكبر دعماء للإمبراطورية العثمانية ، فيما لو نشبت الحرب بين روسيا والآستانه . ولذلك ففى تقدير هؤلاء أنه لو أمكن معادلة التحالف الروسى — العثمانى بتفاهم بين مصر وانجلترا لكان فى الامكان تحقيق الأحلام التى كانت تجيش فى صدر الباشا منذ عدة سنوات ، والتى كانت تهدف إلى اقتلاع نفوذ روسيا من استامبول .

* العلاقات المصرية — البريطانية :

لم يكن من أهداف السياسة البريطانية منع محمد على من ضم ولاية سورية ، على العكس من ذلك وجدناها فى البداية تعرض سورية عليه بدلاً من المورة التى سبق ان عرضها السلطان ، وربما حكم بريطانيا فى هذا الموقف طبيعة العلاقات البريطانية — الفرنسية ، فانجلترا ، كانت قد اتخذت خطة ضد فرنسا فى كل من بلجيكا والبرتغال وتونس ، ولم يكن بامستون وقتئذ قد كون رأيه النهائى حول محمد على ، ومع أن جوهر سياسة بامستون كان يعتمد على تأييد استامبول تأييداً سياسياً إلا أنه لم يجد مانعاً من التعاون مع فرنسا فى المسألة المصرية ، ولكن الذى دفعه إلى الاسراع باتخاذ موقف جاد وحاسم هو التدخل الروسى .

وإذا كان لبامستون من تحفظ على سياسة محمد على ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يرى الباشا يفرض مطالبه بالقوة على السلطان العثمانى ، فبامستون كان يعتقد فى قيمة الدساتير ، والقوانين الدولية ، وفى الملكية الخاصة ، والتجارة الحرة ، والتطوع فى الجندية ، وهى أمور لم يؤمن بها محمد على ، الذى كان مستبداً ، يحكم حكماً فردياً ، ويحتكر التجارة والزراعة والصناعة ، ويفرض التجنيد الاجبارى . فلا عجب إذن أن يحدث صدام بين الرجلين وخصوصاً أن بامستون لم يكن يرى فى

محمد على أكثر من « بربرى جاهل استطاع بذكائه الفطرى أن يثبت نجاحا عظيما في كل خطاه » .

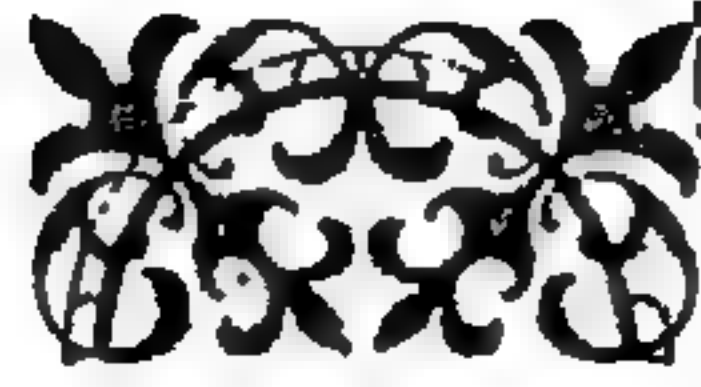
ربما نستطيع أن نلتمس العذر لبامستون ، الذى كان يدير السياسة الخارجية لبريطانيا ، والذى كان على اتصال مباشر بكبار الساسة فى العالم ، والذى تعلم تعليما راقيا فى جامعة كمبردج ، واختير للتدريس فيها ، وكانت السياسة الخارجية شغله الشاغل ، وربما يساعدنا ماضى بامستون هذا فى تفسير نظرتة لمحمد على الذى لم يتعلم قط .

ومن ناحية محمد على ، فقد كان يرى أن العلاقات المصرية — البريطانية كان يمكن أن تكون أفضل مما هى عليه لو أن الانجليز اتخذوه صديقا ، ولعله فى ذلك يشبهه إلى حد كبير عبد العزيز آل سعود فى القرن العشرين ، فكلا الرجلين كان يرى أن صداقة انجلترا ضرورية لهما لانجاح برامجها السياسية فى الشرق الاسلامى ، ولا شك أنها كانا على صواب فى هذا التفكير ، فكلاهما قد ردد نفس الكلمات تقريبا « إننى أينما التفت بوجهى أراها (انجلترا) واقفة لى بالمرصاد ومستعدة لاحتياط تدابيرى » .

ردد محمد على مقولته على مسامع الانجليز أنهم لو شدوا من أزره لأصبح تحت تصرف السلطان ١٢٥ ألف جندى ، على استعداد تام للوقوف كالسد المنيع فى وجه روسيا ، لافى الاستانة وحدها بل فى فارس أيضا . ثم يتساءل محمد على عن القوة التى يمكن أن تجهزها انجلترا « أين ياترى يسعها ايجاد هذه القوة إلا معى ومع ابنى من بعدى » .

يتضح من العرض السابق أن سياسة انجلترا كان يحكمها عاملان هاما هما مصالحها فى الشرق ، وفكرة التوازن فى الغرب ، ولم تكن تصريحات روسيا الهادئة تخدع بامستون ، فقد كان واثقا من انها تحيك الدسائس لبريطانيا فى تركيا وفارس ، ولكنه كان يخشى أن يمتد نشاطها إلى الهند . ولذلك نجده حريصا على منع الاتصال المباشر بين روسيا ومحمد على . ويمكن أن تخلص من ذلك إلى أن سياسة بامستون فى الشرق الاسلامى فى هذه الفترة كانت تهدف إلى تحقيق هدفين : الأول منع الروسيا من التوسع ناحية الجنوب . والثانى منع محمد على من تكوين امبراطورية عربية .

ومن الجدير بالذكر أن بامستون كان أول من لفت الانتباه إلى أن محمد علي كان يفكر في إقامة امبراطورية عربية ، فقد كان يرى أن محمد علي يتفنن في تمزيق الامبراطورية العثمانية ، وهذا الاتجاه يعتبر هدماً لواحد من أعمدة السياسة البريطانية في المنطقة . فهل كان محمد علي يفكر في إقامة امبراطورية عربية فعلاً ؟



ب - الهدنة ١٨٣٤ - ١٨٣٨

كانت الهجمات التي عانى منها السلطان محمود الثانى على يدى والى مصر ، محمد على ، خلال عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ م إذلالاً غير محتمل للسلطان . ويعكس ذلك أنه منذ اللحظة التى أقر فيها الطرفان السلام بينهما فى كوتاهية ، أخذ السلطان يفتش عن الوسائل التى يتمكن بها من استرداد هيئته عن طريق استرداد كل من سورية وأدنه وربما مصر من أيدي والى الثائر . فلم يكن اتفاق كوتاهية فى نظر السلطان غير هدنة حربية ، قد تمكنه من استرداد شرف الدولة العثمانية المفقود . وقد علق رجال الدولة الأمل على السلطان محمود الثانى أن يكون « بطرس العظيم للامبراطورية العثمانية » .

وإذا كان السلطان محمود الثانى والصدر الأعظم خسرو باشا ، يترىبان الدوائر بمحمد على فى الآستانة ، فإن محمد على لم يكن جاهلاً بما يكنه له أعداؤه هناك ، وبما يحاط حوله من دسائس ، وكان يشعر بشئ من عدم الاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده ، وكان يرى أنه أصبح متقدماً فى السن ، وعليه ان يؤمن مستقبل أسرته فى الحكم .

ورأى محمد على أن الوسيلة الممكنة لتحقيق طموحاته لن تتم إلا باتخاذ خطوة أولى ، تتمثل فى عزل خسرو باشا من الصدارة العظمى ، ولكى يتحقق له هذا الهدف عليه أولاً أن يتقرب إلى السلطان ، وقد واثته فرصة زواج إحدى أميرات البيت العثمانى ، فأرسل محمد على مندوباً عنه بصحبة وفد مكون من اثنى عشر فرداً محملين بالهدايا . وإلى جانب مهمة الوفد بالتهنئة بالزواج ، فقد كان عليه أيضاً ان يناقش مسألة خسرو باشا ، ومسألة اقناع السلطان بالتنازل عن الأتاوات المتأخرة التى لم يدفعها محمد على له بسبب ظروف الحرب التى خاضها إلى جانب السلطان فى الجزيرة العربية وغيرها .

إلا أن حوادث الشغب في سورية في نفس العام ، والتي تمت في الواقع بتحريض من السلطان ضد الوجود المصري هناك ، لم تنته بالسرعة المطلوبة لتتحقق أى تحسن غير مباشر في العلاقات المصرية العثمانية . على العكس من ذلك ، فقد أراد السلطان أن يستفيد من استمرار الثورة ضد الحكم المصري . ومع أن محمد علي نجح في النهاية في القضاء على الثورة ، إلا أن الطرفين (المصري — العثماني) كانا يرتابان في بعضهما وأخذ كل منهما يعد العدة للقضاء على الآخر ، وهذه المناسبة كتب القنصل البريطاني في حلب :

« إن كل شيء في سوريا أصبح عليه الآن مسحة عسكرية . وقد اتخذت كافة الاجراءات لتقوية الجيش وزيادة عدده وعُدده ، وقد حصنت جبال طوروس وأصبحت جنود الباشا متجهة خلف حدوده الشمالية ، ولا شك أن الحالة في الجانب الآخر من الحدود (آسيا الصغرى) مشابهة للحالة هنا (سورية) تماماً » .

* مواقف الدول الأوروبية :

كان أسلوب التجنيد الاجباري للمصريين — كما سبق أن ذكرنا — يقلق بال انجلترا ، وكان تجنيد السوريين وخاصة المسيحيين منهم يزيد من قلقها ، كما أن استمرار التوتر على الجبهات العسكرية كان يندرج الانجليز بظهور الروس من جديد على المسرح السياسي طبقاً لنصوص معاهدة هنكبارسكله سى ، هذه المعاهدة كانت بحق نقطة التحول في مواقف رجال السياسة البريطانيين تجاه روسيا . وبعدها تأصلت لدى بامستون كراهية شديدة للروس .

لم يعد أمان بريطانيا فرصة للسكوت على التفوق الروسى في القسطنطينية ، ولهذا كان عليها إما أن تدخل مع روسيا في حرب ، وهذه مسألة غير مرغوب فيها ، وإما أن توقف عمليات التحرش بين محمد علي والسلطان ، وإذا لم تتمكن من ذلك فإن الخيار الوحيد المتبقى هو أن تنضم إلى روسيا في تأييدها للسلطان العثماني تأييداً مطلقاً ضد محمد علي .

ومن هنا يمكن أن نفسر السر وراء عبارات اللوم والتجريح التي وجهها بامستون لمحمد علي . و يبدو أن محمد علي لم يتنه جيداً المصعوبة التي تواجهها

بريطانيا في سياستها تجاه المسألة الشرقية ، ولكنه حين أدرك ذلك في عام ١٨٤٠ كان قد فات الأوان .

كان بونسنبى (سفير إنجلترا في القسطنطينية) يبعث إلى حكومته في لندن بتقارير منتظمة تبين مدى حاجة الإدارة العثمانية لمساعدة بريطانيا ، وكان بامستون يعتقد بالفعل في حاجة الامبراطورية العثمانية إلى الاصلاح بصفة عامة ، وخصوصا ، إذا أرادت لنفسها البقاء كقوة كبرى ، ولذلك أخذ بامستون يبذل مساعيه لتجنب حدوث أية اضطرابات بين الحكومة المركزية في استانبول وعواصم الولايات ، كى يتيأ الجو المناسب للاصلاح .

وكان بامستون متواضعا في مساعداته لتركيا ، فهي لم تتعد النصيح والارشاد ، أو إصدار الأوامر للأسطول البريطانى بمنع نشوب حرب جديدة في الشرق الاسلامى ، كما فعل في خريف ١٨٣٤ . وحينما عرض عليه السلطان محمود الثانى عقد تحالف عثمانى — بريطانى ، ضد محمد على في عام ١٨٣٧ ، رفض بامستون ذلك ، ومن هنا كان موقف بريطانيا مائعا تجاه الأزمة ، فلا هى ساهمت مساهمة حقيقية في الاصلاح ، ولا هى تحالفت مع استانبول لضمان قوة وسلامة الامبراطورية العثمانية .

أما روسيا فكانت من جانبها متحمسة لتوطيد العلاقات مع استانبول ، واعتبرت معاهدة هنكيارسكله سى خير ضمان لحماية الامبراطورية العثمانية . ولكن خطوات إيجابية أخرى في العلاقات بين البلدين قد تمت في عامى ١٨٣٤ و ١٨٣٦ ، فقد أخلى الروس سلسريا التى كانوا قد انتزعوها من الأملاك العثمانية في حرب عام ١٨٢٩ .

وكانت روسيا ترى أن أى حرب جديدة بين الباشا والسلطان تحمل معها الخير والشر معاً ، فقد ينتصر السلطان ويضمن لها سلامة المضائق أو يتمكن من السيطرة عليها ، وقد يهزم وتقع المضائق في أيدي محمد على ، وفي كلتا الحالتين ستفقد روسيا الكثير ، في الحالة الأولى ليس هناك من ضمان سلامة الملاحة الروسية سوى نصوص معاهدة هنكيارسكله سى . أما إذا ضربت استانبول ، نتيجة لقوتها ، عرض الحائط بهذه الاتفاقية ، فإن المصالح الروسية ستكون في

خطر. أما إذا انتصر محمد على فإن صداقاته لدول في أوروبا الغربية سيكون عبئاً على المصالح الروسية في المضائق وهكذا كانت روسيا في موقف لا تحسد عليه .

وهكذا فإن العلاقات الروسية - البريطانية في هذه الفترة كانت تهدف إلى تحقيق رغبة متبادلة بين الدولتين لتجنب التعقيدات في الليفانت ، ولا يعنى هذا أن العلاقات بين الدولتين قد تحسنت ، فقد كان مجرد عقد معاهدة هنيكار سكهسي كافياً لأن تكون العلاقات بين الدولتين حادة . وكان بونسبى بحق هو حارس المصالح البريطانية في القسطنطينية ، وكان بإمكانه إستدعاء الأسطول البريطاني في البحر المتوسط إلى المضائق في أى وقت ، إذا اشم رائحة تحرك روسى تجاه القسطنطينية .

لم تكن الأزمة في الواقع مقصورة على العلاقات المصرية - العثمانية ، ولم تكن المسألة فقط مجرد تحرش بين محمد على والسلطان ، بل إن الأزمة ذاتها أدت إلى تحرش الروس والبريطانيين الواحد منهما بالآخر . فنستطيع أن نلمس ذلك بوضوح من خلال ازدياد قوة الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ، اعتباراً من عام ١٨٣٣ . وعلى الجانب الآخر أخذ الروس يزيدون في قواتهم في فارس وكانوا يهددون المصالح البريطانية في الشرق . وقد أدى ذلك التسابق في الاستعدادات العسكرية إلى توتر شديد في لندن نتيجة لتتبع آثار النشاط الروسى في القوقاز .

بدأت بريطانيا في اتخاذ بعض الاجراءات ضد محمد على ، الذى أعتبر في نظرها مصدراً للازعاج . ففي نهاية عام ١٨٣٨ اضطر كامبل (القنصل البريطانى في مصر) أن يبين لمحمد على أن الدول الكبرى لن تسمح له بالاستمرار في الاحتفاظ بكل هذه القوة المسلحة ، لأن ذلك لن يكون له من نتيجة غير التصادم مع السلطان ، وبناء عليه فإنه سيكون من المعتذر المحافظة على السلام في الشرق .

الواقع أن بامستون كان وراء ملاحظات كامبل لمحمد على . فقد تطور الأمر من مجرد الملاحظات إلى التهديد ، ولفت نظر الباشا إلى العواقب السيئة التى سوف تلحق به ، ان هو عاد إلى الاعتداء على السلطان أو على أملاكه .

لم يكن هناك من سبيل يبدد مخاوف محمد على و يغنيه عن الحاجة إلى التسليح ، الاضمان بريطانيا لأمنه وسلامته ، ولكن موقف روسيا جعل تقديم مثل هذا الضمان ضرباً من المستحيل . ولذا لم يسع بامستون إلا أن يردد ان محمد

على لم يخرج عن كونه مجرد خادماً للسلطان ، وأن للسلطان الحق في استعادة أملاكه في أى وقت يشاء ، وأن ما يقوم به الباشا من استعدادات حربية عمل غير قانونى ، ومناف لقواعد الولاء و ينطوى على الخيانة . هكذا أوضح بامستون موقف بريطانيا ، الذى سيضعها في النهاية في نفس الخندق مع روسيا ، وهو الموقف الذى كان بامستون متردداً بشأنه ، وهذا يعنى أنه إذا كانت روسيا تقف مع السلطان ، فإن بريطانيا تقف ضد محمد على ومع السلطان .

الواقع أن بامستون كان يعتمد على تقارير القناصل الانجليز اعتماداً أساسياً في تفهمه للموقف ، وكانت هذه التقارير تحوى الكثير من المبالغات والمغالطات حول حقيقة موقف محمد على العسكرى . وقد أدت المبالغة في تلك التقارير إلى شىء من التضارب في السياسة البريطانية في أوروبا والشرق الاسلامى . ولهذا جاءت حلول بريطانيا غير مكتملة النضج ، تسعى إلى تهدئة الاضطرابات عن طريق إقرار الأوضاع على أسس نظرية بإسنادها إلى مراجعها القانونية دون مراعاة للظروف المحلية ، أو دون النظر إلى الأمور الواقعية . وبالطبع فإن تلك الحلول بنيت أساساً على مراعاة ضمان المصالح البريطانية أولاً ، وهو أمر طبيعى ولكن حين يتعلق هذا الأمر بمصائر الشعوب ، فإن معالجته يجب أن تختلف .

على كل حال ، لم يكن بامستون يرغب في أن يكون رأس التصادم مع روسيا ، بل كان يرغب في تقوية الامبراطورية العثمانية وجعلها قادرة على مواجهة الموقف بنفسها . وفي نفس الوقت لم تكن لديه رغبة حقيقية في الاصلاح الاجتماعى أو السياسى لكيان هذه الامبراطورية ، كما لم يكن على استعداد للمساهمة في إحداث إصلاح دستورى أو برلمانى بها . وكل ما كان يسعى إليه هو تقوية الجيش العثمانى ، وجهاز الدولة الإدارى ، ومركزها المالى ، وحتى في هذا السبيل كان بامستون متواضعاً ، فقد أرسل في عام ١٨٣٥ عدداً من الضباط الانجليز إلى تركيا لإعادة تنظيم جيشها ، وجمع المعلومات عنه ، وفي سبتمبر ١٨٣٨ إلتحقت إحدى قطع البحرية التركية بالأسطول البريطانى في شرق البحر المتوسط من أجل التدريب على العمل في شواطئ الليفانت وفي مارس ١٨٣٩ ، إلتحقت مجموعة من الضباط الانجليز بالبحرية العثمانية للإسراع بتدريب قواتها .

وهكذا يتضح لنا أن بريطانيا لم تكن جادة تماماً في توريط نفسها في تطوير الامبراطورية العثمانية إلا بالقدر الذى كان يوضح للروسيا أنها ليست القوة الوحيدة التى يمكنها الانفراد باستغلال حالة الضعف العام الذى تعانيه الامبراطورية العثمانية .

ولم تكن بريطانيا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تساعد استانبول ، فقد كان هناك عدد من الضباط الأتراك أرسلوا للتدريب فى النمسا وبروسيا ولم تكن أى من النمسا أو بروسيا سعيدة لضالة حجم العون الذى تقدمه انجلترا للسلطان . وحينما عاد الضباط الأتراك فى كل من النمسا وبروسيا بعد انتهاء تدريبهم ، وضعوا فى اعتبارهم عدم الانصياع لأوامر الضباط البريطانيين (المسيحيين) أو حتى الروس ، وعبروا عن غضبهم بأن دولتهم لم تستفد شيئاً من وجود الأجانب بها ، وعليهم أن يقاوموا مثل هذا التدخل .

على كل حال ، لم يكن موقف بريطانيا هذا إلا محاولة منها لتعويض القصور فى مواقفها السابقة التى أدت إلى تفوق روسيا عليها ، وعلى ذلك فهى تحاول احداث شئ من التوازن بين النفوذ الروسى ونفوذها فى استانبول .

عجز الباب العالى عن دفع الديون المترتبة على التدخل الأوروبى . وفشلت سياسة بامستون الاصلاحية ، إلا أن هذا الفشل لم يمنع بونسبى من أن يبذل أقصى ما فى وسعه لتثبيت النفوذ البريطانى فى استانبول ، وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد معاهدة تجارية بين انجلترا والامبراطورية العثمانية ، أكدت على الامتيازات القديمة التى كانت تتمتع بها انجلترا فى مختلف أنحاء الامبراطورية ، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح فى إمكان التجار البريطانيين أن يتاجروا فى أى مكان من أجزاء الامبراطورية العثمانية وفى أى وقت . بالطبع استفادت انجلترا من انتعاش تجارتها فى الليفانت . وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن السياسة البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية قد تأثرت كثيراً بالإعتبارات التجارية .

ومن ناحية أخرى فقد كان الغرض من توقيع الاتفاقية اضعاف مركز محمد على فى مصر والشام نتيجة لاستمرار وجود الامتيازات فى البلاد الواقعة تحت حكمه لأن هذه المناطق للتجار الأجانب سيضرب نظام الاحتكار الذى هو أساس

الاقتصاد المصرى وقاعدته فى عصر محمد على . وهكذا وجد محمد على نفسه مضطرا ، فى مثل هذه الظروف إلى أن يتنازل عن بعض مجالات الاحتكار وهكذا تمكنت بريطانيا من أن تحافظ على مصالحها من ناحية وأن تستخدم المعاهدة استخداما غير مباشر للضغط على محمد على من ناحية أخرى .

وبالرغم من أن هذه المعاهدة كانت تضر بسياسة محمد على فى البلاد الواقعة تحت حكمه ، إلا أن فرنسا لم تعترض عليها لأن مبادئ المعاهدة تتفق وأصول السياسة الفرنسية المبنية على أساس حرية التجارة وحينما أدرك محمد على أن المقصود من المعاهدة هو إحراجة ، لم يعلق علناً عليها وإنما ذهب إلى السودان للاسترخاء من التوتر الذى فرضته كل من السياستين الروسية والبريطانية .

* محمد على يعلن استقلاله :

تأزمت الأمور فى منطقة الشرق الاسلامى ووجد محمد على أن جميع الطرق قد سُدت أمامه فى سبيل تعاون دولى ، فلم تقف بجانبه سوى فرنسا ، بينما كان السلطان لا يزال يسعى للانتقام ، وبدأت ملامح أزمة جديدة تبدو فى الأفق مع حلول عام ١٨٣٨ ، بعد محاولة فاشلة للتفاوض بين مندوبى السلطان ومندوبى محمد على .

وفى نفس الوقت بدأت العلاقات البريطانية - الروسية تتأزم ، ولم تظهر أى نتائج إيجابية لعملية الإصلاح ، وعلى الجانب الآخر كانت العلاقات البريطانية - الفرنسية على غير ما يرام ، ففرنسا كانت قد اتخذت موقفا مغايراً لمواقف كل من بريطانيا وروسيا ، وقد انعكس ذلك أيضاً على العلاقات الفرنسية - الروسية ، فلم يضع القيصر الروسى حداً لكرهيته لبيت أورليان الحاكم فى فرنسا .

فى ظل هذه الظروف المحلية والدولية ، فكر محمد على فى أن يعلن استقلاله . والواقع أن هذه الفكرة كانت قد راودته فى عام ١٨٣٤ ، بعد إعلان معاهدة كوتاهية ، التى كانت فى الواقع هدنة مسلحة . ولكن إبراهيم باشا لم يشجعه على ذلك معتقداً أن الفرصة الذهبية لتحقيق ذلك قد انقضت فى عام ١٨٣٣ ، عندما كانت جيوشه تكتسح الأناضول وتقف أمام استانبول .

ولكن في هذه المرة في مايو ١٨٣٧ وجد محمد علي أنه قد ضاق بتطورات الأزمة فأثر أن يعلن استقلاله . وأبلغ قناصل الدول الأجنبية في مصر بهذا الاجراء . وكان يعتقد أن الدول لن تعارض في هذه الخطوة من جانبه قياساً بما حدث في اليونان ، حين وقفت الدول الأوروبية إلى جانبها ضد الدولة العثمانية . ولكن الوضع هنا يختلف ، فاليونان دولة أوروبية ولا يوجد في استقلالها خطر على أوروبا ، بينما يكمن الخطر كله في استقلال شخصية قوية كمحمد علي بمنطقة حيوية لأوروبا مثل مصر والشام .

لذلك أجمعت الدول الأوروبية على معارضة القرار الفجائي الذي أعلنه محمد علي بالاستقلال .

ويبدو أن حسابات بامستون كانت دقيقة للغاية ، فقبل أن يعلم بما حدث كان قد اقترح ، قبل يوم واحد من قرار محمد علي ، في لقاء مع السفير النمساوي في لندن ، أن تتعاون الدول الكبرى لتحول دون اعلان الباشا استقلاله . وبالرغم من التقاء الدول حول مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، كان الموقف الدولي في تغير مستمر: فالروسيا كانت تتأهب للسيطرة على المضائق ، وفرنسا أمرت قنصلها في مصر أن يضغط على الباشا و يبين له أهمية الحاجة لاستقرار الأمور في المنطقة .

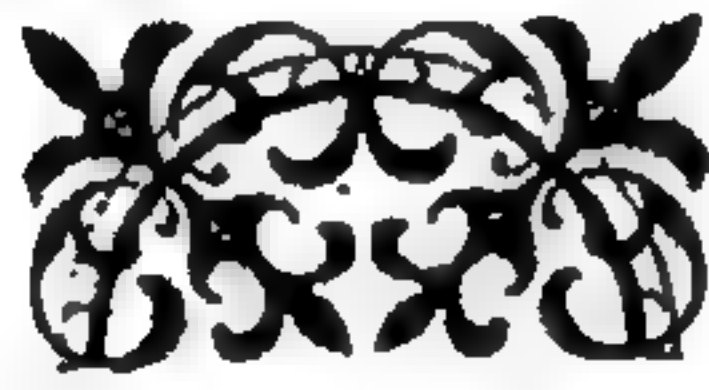
وفي مواجهة هذه المواقف ، أخطأ محمد علي حينما قرر سحب إعلان الاستقلال بوضوح وفي هدوء ، فقد آثر أن يستمع لمشورة الدول الكبرى واعتقد أن المسألة لا تزيد عن تأجيل للاستقلال ، وأنها ليست إلغاء له .

أما روسيا فقد أدركت أن العقبات تتزايد أمامها ، فالدول الكبرى — مع وقوفها ضد محمد علي — ليست على استعداد للتسليم بتفوقها السياسي في استانبول ، وأخذ بامستون المبادرة لجمع كلمة الدول الخمس الكبرى حول موقف واحد ، تجاه الامبراطورية العثمانية ، لعقد معاهدة جماعية ، تحل محل معاهدة هنيكار سكله سي ، وأن تبدأ مناقشة هذه المسألة عن طريق سفراء الدول في لندن ، ولكن محاولته ضاعت هباء ، بسبب موقف روسيا المعوق لاتخاذ مثل هذه الخطوة . ولكن يجب أن نلاحظ أن بامستون لن ييأس مع التعنت الروسي ، وسيعاود المحاولة .

كانت روسيا معزولة ، وكانت فرنسا تمالئ انجلترا ، وبدأ في الأفق إمكان عقد اتفاق روسى - فرنسى ، لأسباب ليس لها علاقة بالشرق الاسلامى ، وإنما تتعلق بالموقف الأوروبى ، فقد كانت فرنسا تريد أن تعزل الروسيا عن كل من النمسا وبروسيا ، ولكن الروسيا كانت على كل حال تشك في صدق نوايا فرنسا . أما النمسا فلم يكن لها اهتمام بشئون الشرق الأوسط وموقفها من الأزمة سيحكمه مواقف الأطراف الأخرى ، فهى لم تكن ترضى على كل حال بحماية روسية على القسطنطينية . وباختصار فإن الصراع البارد بين الدول الكبرى هو الذى سيحكم الصراع الساخن بين مصر واستانبول .

كان محمود الثانى أكثر حماسة من أى وقت مضى للانتقام من محمد على ، ولهذا أرسل مندوباً عنه ليجول فى العواصم الأوربية لمعرفة مواقفها ، ولم يستطع السلطان معرفة شىء مؤكد ، إلا أن بامستون وعده بالمساعدة إذا أعلن محمد على إستقلاله ، دونما وعد بمساعدة عسكرية فى الظروف الأخرى التى قد تجدد .

ومع نهاية ١٨٣٨ تدهور الموقف فى أوروبا وفى الشرق الاسلامى وبدأت الأزمة تشتعل من جديد .



جـ - مرحلة الصدام الثانية ١٨٣٩ - ١٨٤٠

أصر السلطان العثماني على الانتقام من محمد علي بالرغم من محاولات الدول الأوروبية لوقف نشوب الحرب ، وحذر الخبراء العسكريون من أن الجيش العثماني ليس على استعداد كاف للدخول في معركة مع جيش الباشا المصري . ولكن السلطان لم ينصت لأحد . وفي ربيع ١٨٣٩ بدأت الدولة العثمانية الحرب لاسترداد سورية ، ففي أبريل عبرت القوات العثمانية نهر الفرات فتصدت لها قوات ابراهيم باشا بالقرب من الحدود وهزمتها في نصيبين ، ووقع في أيدي الجيش المصري ١٥ ألف أسير ، وعدد كبير من المعدات العسكرية ، وكان انتصار ابراهيم كاملاً .

بدت الامبراطورية العثمانية وكأنها على وشك الانهيار ، ولم يكن أمام ابراهيم مانع من التقدم إلى قونية وما وراءها سوى أوامر والده ، التي حالت دون ذلك ، في هذه الظروف مات السلطان محمود الثاني في ٣٠ يونية ١٨٣٩ قبل أن يعرف بهزيمة جيوشه ، وخلفه ابنه عبد المجيد .

كان عبد المجيد - السلطان الجديد لا يزال في السادسة عشرة من عمره ، وكان يسعى لمواصلة سياسة الإصلاح التي تبناها والده ، كما حاول إظهار نفسه أمام الدول الكبرى بمظهر الحاكم القوي ، فبدأ عصر « التنظيمات الخيرية » وأصدر « خطي شريف كلخانة » الذي كان مجرد وعد بالإصلاح واحترام الحريات العامة والممتلكات الخاصة . وكان لهذا المرسوم وقع طيب لدى الدول الكبرى ، فاتفقت فيما بينها على احترام الدولة العثمانية وإعادة سورية إليها من الباشا المصري .

وفي ٥ يولية ١٨٣٩ منح السلطان حكم مصر وراثيا لمحمد على ، ولكن هذا العرض قوبل بالرفض لأنه لا يتضمن سورية وأدنه ، كما كان الحال من قبل . وكاد الباب العالي يوافق على مطالب محمد على ، لولا تدخل الدول الأوربية ، التى رأت أن تضع حداً لقوة محمد على ، وخصوصاً أن أنباء الهزيمة أثرت تأثيراً سلبياً على الدولة العثمانية . فقد سادت الكآبة أنحاء استانبول ، ويثس قائد الأسطول العثمانى ، وخشى أن توضع قواته تحت الاشراف الروسى ، ولذلك توجه بأسطوله إلى الأسكندرية فسلمه لمحمد على .

* مواقف الدول الأوربية :

لم تتردد انجلترا هذه المرة — على عكس مواقفها السابقة تجاه الأزمة — فى ان تتخذ موقفاً إيجابياً تنقذ به الموقف المتدهور، سواء بغرض ازالة آثار المعاهدة الروسية — العثمانية (هنكيارسكليه سى) أو لإزالة التفوق العسكرى لمصر على الدولة العثمانية ، وخصوصاً أن بامستون كان لا يزال فى الوزارة ولا يخفى عداؤه لكل من روسيا ومصر ، فأصدر تعليماته للأسطول البريطانى فى البحر المتوسط للتوجه إلى الشواطئ المصرية والسورية ، وقطع الاتصال بينهما . ورأت انجلترا أن مثل هذا التدخل يحتاج لتأييد من فرنسا ، التى لم تكن مستعدة للخوض فى الصراع إلى هذا الحد من ناحية ، ولصداقتها لمحمد على من ناحية أخرى . وهكذا سرعان ماتولد العداء بين الدولتين الأوربيتين حول أسلوب معالجة الأزمة .

الواقع أن انتصارات محمد على المتوالية ساعدت فرنسا على أن تستمر فى تأييده ، بينما كانت روسيا تلعب لعبتها الخاصة بها ، والنمسا كانت تساورها الهواجس ، وهكذا لم يبق فى الصورة غير بريطانيا لتحسم الموقف بسرعة ، وخصوصاً أن بامستون لم يكن ليقبل — وهو السياسى البارع — أن تفلت الأمور من يده . أما السلطان العثمانى الصبى فكان يتذبذب بين الادلاء بالتصريحات الرنانة والفرع ، ولهذا لم تكن انجلترا تعتمد عليه كثير فى معالجتها للأزمة .

بالرغم من اختلاف مصالح الدول الكبرى فى المنطقة ، إلا أنها رأت أن تحل الأزمة عن طريق المفاوضات لاقرار الأوضاع فى سورية بأسرع ما يمكن ، واتخاذ الخطوات الرئيسية لحماية الدولة العثمانية من الانهيار . واتفق على أن تكون فيينا مركزاً للمفاوضات .

ولكن في تطور آخر ، وفي ٢٧ يولية اجتمع سفراء الدول الخمس الكبرى في استانبول لاصدار مذكرة شاملة حول الأزمة ، خصوصا بعدما علموا أن الباب العالي أبدى استعدادا لاطاعة أوامر محمد علي وتلبية طلباته . وأقرت الدول الأوروبية فيما بينها - بتوصية من مترنيخ - ألا يتم الاتفاق حول المسألة المصرية إلا باطلاعهم واتفاقهم جميعا . كان الهدف من وراء هذه المذكرة هو الحيلولة دون أن تنفرد روسيا بالتدخل وحدها في هذه المرحلة من المسألة الشرقية ، كما فعلت في المرحلة الأولى .

رحب السلطان العثماني بالمذكرة الأوروبية ، فقد تأكد له أن الدول الأوروبية - وليست الروسية وحدها - أصبحت جميعها مسئولة عن أمن الامبراطورية ، كل على طريقته . ولهذا بعث السلطان برسول يدعى عاكف أفندي إلى مصر ، ليعرض على محمد علي عقد هدنة يتمكن الطرفان خلالها من الاتفاق على حل يرضيهما ويعيد إلى استانبول الأسطول العثماني الذي سبق أن توجه به قائده إلى الاسكندرية .

كانت الفرصة مهيأة لكل من فرنسا والروسيا للهروب من إلتزاماتها تجاه الامبراطورية العثمانية بمقتضى مذكرة استانبول ، فقد كانت الحكومة الفرنسية مستمرة في تشجيع سياسة محمد علي ، وتكوين تحالف معه لتوطيد دعائم النفوذ الفرنسي في الشرق الأدنى ، وكان نفوذها في الجزائر قويا ، وكانت تأمل في أن تحول البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية ، فإن نجحت في كل ذلك ، فإنها تستطيع أن تحفر قناة عبر برزخ السويس ، تتحدى بها بريطانيا ، التي تسلك طريق رأس الرجاء الصالح .

ولعلنا نتساءل الآن عن حقيقة موقف فرنسا من الأزمة ، هل كانت ترغب حقاً في إحلال السلام بين طرفي النزاع ؟ أم أنها كانت تهدف إلى منع حدوث اتفاق بين الدول ضد محمد علي ؟ الواقع أنها كانت تهدف إلى تحقيق السلام الذي يراه محمد علي ، كما كانت تهدف إلى المشاركة مع الدول الكبرى في صناعة القرارات التي تصدر لمعالجة الأزمة لتحقيق ذات الغرض ، ولضمان مصالحها في الشرق الاسلامي من خلال تواجدها السياسي ، ولكننا لانفهم السبب وراء طلبها من محمد علي ألا تتقدم قواته بعد نصيين . ولعل هذا التخبط في السياسة الفرنسية

كان له أثره في ترك الميدان للسياسة البريطانية تملئ فيه إرادتها على الدول الأخرى . وكانت بشائر نجاح السياسة البريطانية قد أدت إلى حدوث تقارب روسي - بريطاني حول معالجة الأزمة .

إذا كان في إمكان محمد علي أن يتحدى استانبول ، ويزهو بنصره عليها في نصيين ، فإن هناك شخصاً واحداً لم يكن محمد علي يستطيع أن يحداه وهو بامستون ، الذي كانت تتوافر لديه ميزتان ، الأولى تصميمه الشخصي على حل الأزمة بطريقته ، والثانية قوة بريطانيا البحرية التي تستطيع أن تحول أفكاره إلى حقائق واقعة . وإذا كانت فرنسا تستطيع أن تناصر محمد علي فإنها لن تستطيع أن تفعل ذلك إلى الحد الذي تتمكن به من موازنة الضغط البريطاني بحيث تترك الباشا والسلطان وحدهما في حلبة الصراع أو على مائدة المفاوضات ، ذلك أن هناك أطرافاً أخرى كانت ترى رؤيتها الخاصة في معالجة المسألة .

هكذا ظلت المسألة الشرقية بؤرة اهتمام الدول الكبرى لمدة عام ، ولم يكن الوفاق الظاهري الذي التفتت هذه الدول حوله في يوليو بذي جوهري ، ففرنسا أخذت خطأ واضحاً في تأييد محمد علي ، وبريطانيا لا تثق في روسيا ، أما محمد علي فلم يكن ليتنازل عن انتصاراته كلها ، فنراه في أغسطس ١٨٣٩ يأمر إبراهيم باشا بالتقدم نحو قونية ، ولكن إبراهيم بحكم موقعه ، كان يخشى ثورة في سورية إذا ما تحرك شمالاً . وهكذا تجمد الموقف عند هذه النقطة .

وبينا كان بامستون يرى الطريق مسدوداً ، نجده لا يتردد في أن يصدر أوامره لسفيره في القسطنطينية ، كي يستدعي الأسطول البريطاني للدخول إلى الدردنيل إذا ما دخل الأسطول الروسي إلى البوسفور لأي سبب أو ادعاء هكذا يتضح لنا أن بامستون (انجلترا) كان هو الشخص الوحيد دون بقية الساسة الأوربيين ، الذي أعطى معالجة المسألة الشرقية في هذه المرحلة بالذات أهمية فائقة ، فلماذا كان ذلك ؟

الواقع أن بامستون أدرك خطأ السياسة البريطانية في مراحلها السابقة على عام ١٨٣٣ في تأييدها لمنح محمد علي ولاية سورية نتيجة لحرب الباشا الأولى مع السلطان ، ذلك أن محمد علي استفاد من وجوده في سورية ، وأخذ يخطط لمشروعات مستقبلية عن طريق وضع يده على الجزيرة العربية والعراق ، وهذا

يمكنه السيطرة على شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي ، وهى الطرق الرئيسية المؤدية للهند . وربما يتمكن نتيجة لتلك السيطرة من تكوين وحدة سياسية واحدة ، تضم مصر والشام والعراق والحجاز واليمن ، وخصوصاً أنه وضع أسس هذه العملية فى حربه الأولى فى شبه الجزيرة العربية التى بدأها فى عام ١٨١١ .

لم يكن التصور السابق يفارق ذهن بامستون ، فهو تهديد مباشر للمصالح البريطانية فى الشرق كله ، ولكن الأمور تعقدت فى ذهن الوزير البريطانى ، عندما بعث محمد على فى عام ١٨٣٧ ، بحملة تأديب لبعض المتمردين فى منطقة الخليج العربى ، فقد أيقن بامستون أن محمد على جاد فى تنفيذ مشروعه التوسعى وأن تلك هى الخطوة الأخيرة لتنفيذه ، ومع أنه بدأ يراقب كل تحركات محمد على — كما سبق أن أشرنا — بدأ يتشدد فى موافقة تجاه الباشا ، إلا أن النجاح الذى أحرزته حملة الجزيرة العربية هذه ، زاد من مخاوف انجلترا فأسرعت باحتلال عدن ١٨٣٩ ، كى لا تقع فى أيدى الباشا .

وسوف تظل هذه المخاوف تطارد الوزير البريطانى طوال فترة معالجته للمسألة الشرقية ، فقد كان غاضباً دائماً على محمد على ومتحمساً لحصاره داخل مصر دون غيرها . وهكذا تأزمت العلاقات المصرية البريطانية ، وخصوصاً أن موقف فرنسا ساعد على حدوث شىء من التباعد بين مصر وبريطانيا من ناحية وبين بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى .

كان بامستون قلقاً تماماً لموقف فرنسا ، وكان يريد كبح جماحها ، فهو لا يرغب أن يراها قد وضعت كلتا يديها على مصر ، بنفس القدر هو لا يرغب أن يرى روسيا قد وضعت يديها على القسطنطينية . ولم ير أن قطع العلاقات مع هذه الدول بذى فائدة . ومع أن بامستون كان يكره الدولتين ، إلا أن هاتين الدولتين كانتا على غير وفاق فيما بينهما . فالواحدة تؤيد السلطان ، والثانية تؤيد الباشا ، وهما طرفى الصراع الأصليين فى المسألة الشرقية بمعناها الذى ندرسه الآن .

وفى سبتمبر ١٨٣٩ أراد بامستون أن يزيل الغموض فى موقف فرنسا فكتب يقول : « إنه لمن الواضح أن فرنسا ليس لديها استعداد للوقوف ضد محمد على ، وبريطانيا ليست على استعداد أن تجارى فرنسا فى مواقفها ولا بد من اختيار واحد

من ثلاثة مواقف : إما أن يتفق الفرنسيون معنا بشرف و ينفذوا الاتفاقيات التي التزموا بها (مذكرة القسطنطينية) أو يبقوا بعيداً و يسحبوا استعدادهم للالتزام بتنفيذ تصريحاتهم ، أو أن يتحالفوا بوضوح مع محمد علي ضد السلطان .

الحقيقة أن فرنسا لم تكن ترغب في أن يحصل محمد علي على استقلال فوري ، ولا هي تستطيع وحدها أن تساعد على تحقيق ذلك ، رغم تزويدها له بالخبراء والأسلحة ، ولكنها كانت تريد تابعاً لها ، خاضعاً لنفوذها ، بعيداً عن الاتصال بأية دولة كبرى أخرى ، فصر القوية — في نظر فرنسا — تكون سلاحاً نافعاً ضد تقدم النفوذ البريطاني ، الذي يتزايد بالتدرج في شرق البحر المتوسط ، كما أن التعاون مع مصر يساعد على إقرار الأمور في شمال افريقية .

لكل هذه الأسباب لم يكن في باريس أي اتجاه أصيل يتخذ ضد الخط السياسي المصري ، وهذا يفسر عدم ترحيب الحكومة الفرنسية بالمذكرة الجماعية التي اتفق عليها في القسطنطينية ، وعدم استعداد فرنسا لاستخدام أسطولها ضد الباشا ، أو حتى إجباره على تسليم الأسطول العثماني ، على العكس كانت فرنسا ترى أن محمد علي يستحق كل الأراضى التي ضمها نتيجة لمعاركه الحربية طبقاً لحق الفتح .

أما النمسا ، فكان مترنيخ (المستشار النمساوى) يميل إلى تعزيز مركز الامبراطورية العثمانية التفاوضى لسببين : الأول ألا يجعل للروسيا ذريعة للتدخل في شئون تركيا و بسط حمايتها عليها ، والثاني ان مترنيخ كان ينظر إلى تمرد محمد علي ضد السلطان على أنه ثورة ضد الحاكم الشرعى صاحب الحق ، وكانت فلسفة مترنيخ التي سادت أوروبا وقتئذ هي : أنه يجب مناصرة الحاكم ضد الثورات أو الحركات القومية ، مهما كان هذا الحاكم قاسداً أو ظالماً . ولا شك أن مترنيخ بهذه الفلسفة كان يؤمن حكمه وحكم وكثير من الحكومات المستبدة في أوروبا .

أما بروسيا فلم يكن لها أطماع خاصة في هذه الأزمة ، بل كانت ترمى إلى المحافظة على السلم اتقاء للأخطار التي تنجم عن حرب أوربية ، وكان ملكها يكره فرنسا ويميل لناهضة سياستها .

وعن الامبراطورية العثمانية ، كان باسمتون يرى أن ما يسمى بانحطاطها وما يقال حولها من أنها « جسم مريض » ، « وجزع جاف » عديم الفائدة ، غير حقيقى وغير واقعى . فلو تركت الدولة العثمانية لمدة عشرة أعوام وشأنها ، تحت حماية أوربا ، لتمكنت فى هذه الفترة أن تقوم بعملية الاصلاح الداخلى ، الذى يساعدها على النهوض من كبوتها وبعد ذلك سوف يتوقف الذين يحملون عليها عن حملتهم ضدها ، واتهامها بأنها دولة غير محترمة . وفى سبيل تهيئة جو مناسب لعملية الاصلاح فى الامبراطورية العثمانية فإن على محمد على ان ينسحب إلى حدود مصر الدولية ، وأن تحل الحماية الأوربية محل الحماية الروسية والتدخل المصرى . كانت هذه فى الواقع مفاتيح سياسة بريطانيا فى مواجهة المسألة الشرقية .

كان باسمتون قد قرر طرد محمد على من سورية وإعادة الولاية إلى السلطان ، ولكن محمد على كان يفهم فلسفة باسمتون المبنية على إبعاد أية دولة قوية عن التحكم فى طرق المواصلات شرق البحر المتوسط ، عبر البحر الأحمر وسورية والعراق وآسيا الصغرى ثم الخليج العربى ، ولذلك كان محمد على يرفض اقتراحات باسمتون بالتقلص فى مصر .

ساعدت ظروف روسيا الاقتصادية انجلترا على إيجاد مخرج للأزمة والجمود الذى يحيطها ، فلم يكن القيصر أو وزراءه يريدون تقديم مساعدات حقيقية لسلأتراك فى هذه الظروف بمقتضى معاهدة هنكيارسكله سى . ولهذا لم يكن لدى الروسيا مانع من أن تتعاون مع أية دولة أخرى فى حل المسألة الشرقية ، أو بتعبير آخر فإن عدم قدرة روسيا على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية تجاه الدولة العثمانية هو الذى جعلها تطلب مساعدة الدول الأخرى لها فى حل الأزمة على ألا يكون هناك تدخل من جانب تلك الدول فى المبدأ الخاص بشأن إغلاق المضائق أمام السفن الحربية وقت السلم .

قرر القيصر أن يرسل — على أثر ذلك — وزيرة فى بروسيا (برونو) فى بعثة خاصة إلى لندن لبحث اتفاق مع الحكومة البريطانية حول هذه النقاط . ومنذئذ يمكن القول إن سياسة روسيا أصبحت أكثر فعالية وأكثر تعاوناً فى المسألة الشرقية . لم يكن الهروب من المأزق الاقتصادى هو هدف روسيا الوحيد . ولكن القيصر كان يهدف باظهار روح التعاون مع بريطانيا حول المسألة الشرقية إلى أن يثبت

فشل فلسفة التحالف البريطاني - الفرنسي الذي ساد في الثلاثينيات ، وحكم السياسة الأوروبية بصفة عامة . وهكذا ترى أن المواقف الأوروبية تجاه العلاقات المصرية - العثمانية كانت محكومة بالدرجة الأولى بعلاقات تلك الدول ببعضها .

وصل الوزير الروسي إلى لندن في منتصف سبتمبر ١٨٣٩ ، فوجد بامستون أكثر تفهماً لمقترحاته ، وخصوصاً عندما أكد الوزير الروسي أن أسطول بلاده إذا ما أرسل إلى القسطنطينية ليدافع عن السلطان ضد واليه التأثير ، فإن هذا التحرك لا يعنى حماية روسية على الامبراطورية العثمانية ، ولن يحدث مثلما حدث في عام ١٨٣٣ ، كما أن معاهدة هنكيارسكله سى لن تتجدد عندما تنتهى في عام ١٨٤١ ، وفي ظل هذه الظروف سيتمكن الوصول إلى تسوية جماعية .

رحب بامستون بالمقترحات الروسية للتعاون مع بريطانيا ، وحمل هذه المقترحات إلى حكومته . ولكن اتجاه المناقشات لم يكن سهلاً ، فالأتجاه الحرفى بريطانيا أخذ يتزايد و يظهر عداؤه للروسيا ، ولأى فكرة للتعاون معها فى الشؤون الدولية . وعلى العكس من ذلك وجد بامستون تأييداً للتعاون مع فرنسا وعدم الرغبة فى هجر تلك الدولة التى ظلت لمدة طويلة الصديق الوحيد لـ إنجلترا فى أوربا . هكذا اصطدمت الأفكار الروسية بمعارضة بريطانيا لأى سياسة تستهدف إحداث شرخ فى العلاقات البريطانية - الفرنسية أو بتعبير آخر فإن العلاقات الفرنسية البريطانية كانت أهم من القضية التى سيتصالح حولها الروس والبريطانيون .

أدى موقف الحكومة البريطانية إلى عرقلة خطة بامستون لحل المسألة الشرقية ، وعاد الوزير الروسى فى أكتوبر إلى بروسيا ، ومن هناك بعث بتقرير عن رحلة لندن إلى حكومته . وفى نفس الوقت كان الشعب الفرنسى ثائراً من أجل مصر ، مما جعل لوى فيليب يخشى عواقب ذلك ، فأراد أن يشغل الرأى العام الفرنسى عن هذه القضية إلى قضية أخرى ، فقرر نقل رفات نابليون من سانت هلانة وإعادة دفنها فى فرنسا .

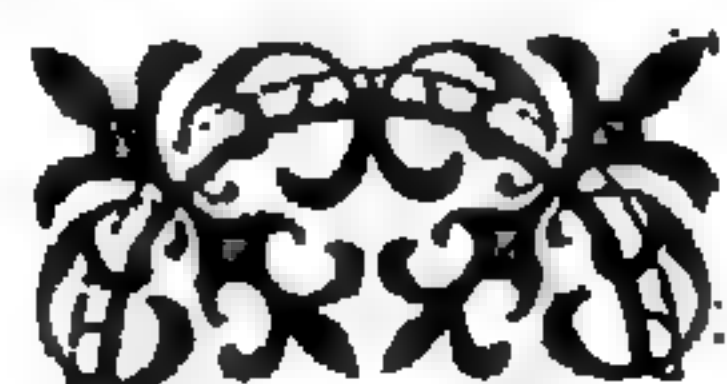
أحدثت المفاوضات الانجليزية - الروسية الفاشلة نوعاً من الازعاج فى فرنسا ، ورفض لوى فيليب والمارشال سولت (وزيره الأول) الاقتراح الخاص

باستخدام القوة ضد محمد علي ، وهو عكس ما يراه بامستون تماماً ، ولذلك أصبح الشقاق واضحاً بين إنجلترا وفرنسا ، وكتب برونو (الوزير الروسي في روسيا) في نوفمبر إلى حكومته يقول « لقد مات التحالف البريطاني الفرنسي ، إنجلترا لم تعد معنا ، ولكن هل هي لازالت مع فرنسا ... إن إنجلترا أرملة ولكي تتزوجها فعليك بالصبر والمهارة لأنها امرأة جميلة وهوائية » .

في هذه الظروف التي كانت دول أوروبا مختلفة فيما بينها ، كان السلطان العثماني يتعجل هذه الدول لتنفيذ تعهداتها التي قطعها في يوليو ١٨٣٩ . وبعد عدد من الاتصالات ومشروعات الاتفاق حول مستقبل محمد علي ومصر ، اتفقت روسيا وإنجلترا على عقد مؤتمر دولي في لندن تحضره الدول الأوروبية .

وإلى هذه المرحلة نستطيع أن نلمس نجاح السياسة البريطانية حينما قررت لندن التعاون مع أي طرف حتى لو كان مع روسيا العدو التقليدي لبريطانيا ، كذلك نجحت السياسة الروسية في إبعاد إنجلترا عن فرنسا وكسر أواصر الصلات التقليدية بين الدولتين في أوروبا وخارجها ، وعزلت فرنسا عن المجتمع الأوروبي ، ولم تنزعج فرنسا من تلك العزلة ، فهي ليست حالة استقرار دائم أو نهائي ، وربما تكون فرصة مناسبة لمراجعة سياستها واتخاذ المواقف المناسبة في أوقاتها الصحيحة ، وقد تخرج منها فرنسا وقد حققت ما تريد .

وإذا كانت الدول تسعى جاهدة لعزل محمد علي ، فإن ذلك لن يغيرها كثيراً أوقليلاً ، ولكن عزل فرنسا بهذه الصورة وهي دولة كبرى لها كلمتها في السياسة الدولية ، لم يكن أمراً هيناً لعل فرنسا ولا على صداقاتها القديمة من بين الدول الكبرى ، وذلك أن الوفاق الأوروبي لا يمكن أن يتم في غياب دولة كبرى . ومع ذلك اندفع بامستون في اصرار فضرب كلا من محمد علي وفرنسا .



د - التسوية ونتائجها ١٨٤٠ - ١٩٤١

في فترة الشقاق الذي ظهر بين إنجلترا وفرنسا ، بدأت الأخيرة تدرك حقيقة الصراع في الشرق وحقيقة مصالح الدول الأوروبية من وراء هذا الصراع ، ولذلك رأت اما منع الدول من التحالف ضد محمد علي ، أو فرض تسوية على طريقها هي . وهكذا بدأت العمل سراً في الوساطة بين الدولة العثمانية ومصر ، ونجحت بعض الوقت في خداع إنجلترا على وجه الخصوص ، كما نجحت في عزل خسرو باشا الصدر الأعظم وعدو محمد علي القديم . وهكذا أصبح في الامكان حدوث مفاوضات مباشرة بين الوالي والسلطان .

انكشفت محاولات فرنسا السرية ، وعلم بامستون بما كان يحاك من وراء ظهره ، وخشى أن تفعل فرنسا في عام ١٨٤٠ ماسبق أن فعلته روسيا في عام ١٨٣٣ ، وحثان الوقت لروسيا أن تحقق أهدافها في تمزيق العلاقات البريطانية الفرنسية . لم يكن بامستون يجهل هذه الألاعيب السياسية ، وتحرك بسرعة في غضب ، ودعا كلاً من روسيا وبروسيا والنمسا - دون فرنسا - إلى اجتماع بحضور شكيب أفندي (مندوب السلطان) لتوقيع اتفاقية بشأن المسألة الشرقية ، تكون بمثابة معاهدة لحماية السلطان أولاً وقبل كل شيء . وبذلك أمسك بامستون الزمام في يديه وساق القطيع الأوربي وحده في اندفاع حتى داس كلاً من مصر وفرنسا .

* معاهدة لندن ١٥ يوليو ١٨٤٠ :

تقضى الاتفاقية بأن يسحب محمد علي قواته من كل البلاد التي احتلها من الدولة العثمانية ، وأن يخول له ولخلفائه حكم مصر وراثياً ، أما ولاية عكا فتعطى

له مدى الحياة بشرط أن يقبل بنود هذه المعاهدة في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها ، وإن ينفع قبوله بإخلاء جنوده من جزيرة كريت و بلاد العرب و إقليم أدنه ، وأن يعيد لتركيا أسطولها ، وإذا لم يقبل ذلك في خلال عشرة أيام أخرى يحرم من ولاية عكا ، ثم يهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من مختلف البلاد العثمانية ، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول لتلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه من ولاية مصر ، وفي كل الأحوال تصبح مصر مرة أخرى ولاية عثمانية .

تضمنت الاتفاقية أيضاً في حالة القبول ، أن يدفع محمد علي ضريبة سنوية للباب العالي ، تحدد حسب طبيعة البلاد التي يعهد إليه بإدارتها ، وأن تسرى في مصر وفي ولاية عكا جميع المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأخرى ، وأن يتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان ، على أن يتولوا الانفاق على المجالات العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها . وأن تعد قوات مصر البحرية جزءاً من القوات العثمانية .

يتكفل الحلفاء — في حالة رفض محمد علي لتلك الشروط — باللجوء إلى القوة لتنفيذها — كما تتعهد الدول بحماية عرش السلطان إذا تجرأ محمد علي عليه .

واضح أن المعاهدة كانت قاسية على محمد علي ، فقد كان بامستون مهندسها ، ولذا لم تخل من الرغبة في الانتقام من ذلك الباشا العميل لفرنسا ، والذي تسبب في قدوم الروس إلى المضائق ، وامتد حقد بامستون إلى مصر ، وأخذ يعمل على تحطيم قوتها العسكرية ونفوذها السياسي ، ويمكن القول إن إنجلترا وضعت أساس سياستها الاستعمارية لمصر منذ ذلك الوقت .

كان من أهم آثار هذه المعاهدة سوء العلاقات بين إنجلترا وفرنسا ، التي شعرت بأن الدول الأوروبية تأمرت ضدها ، وأعاد هذا الموقف إلى أذهان الفرنسيين تلك الأحداث التي جرت في عام ١٨٦٥ ، ولذلك اعتبرها الفرنسيون إهانة لحقت بفرنسا وضربة قاضية لها ، وانطلقت الصحافة الفرنسية في صراع محموم ، وأعلنت فرنسا استعدادها للحرب ، ونادت بالانتقام من دول أوربا تعويضاً لها وللمصر . ولكن بامستون كان على ثقة من أن فرنسا لن تحارب ، وأن

ما جرى ليس إلا انفعالا عاطفيا ، وأدرك رئيس الوزراء نفسه أن إقحام فرنسا في حرب مع إنجلترا سوف يعرض البيت المالك للخطر .

حينما علم محمد علي بتوقيع إتفاق لندن أخذ يستعد للدفاع عن مصر ، وفي ١٦ أغسطس حضر مندوب الدولة العثمانية (رفعت بك) يحمل شروط الاتفاق ، ولكن محمد علي أعلن في حضور ممثلي الدول الأوروبية عدم قبوله لهذه الشروط ، وكان في ذلك الموقف معتمداً اعتماداً أساسياً على تأييد فرنسا ، وعلى الحقوق التي أعطته إياها معاهدة كوتاهية ١٨٣٣ . ولكن يبدو أن محمد علي لم يكن يعلم ان دولة أوروبية لن تدخل حرباً من أجله مهما كان الثمن .

استدعى محمد علي رفعت بك في محاولة لتوحيه موقفه كي يتدارس الأمور عن قرب ، وأبلغه بانتهاء الخلاف بينه وبين السلطان دون تدخل من الدول الأوروبية ، ولعله أراد من وراء ذلك الافلات من التقيد بمهلة العشرة أيام ، ومن الملاحظ أن استدعاء رفعت بك تم في أواخر تلك المهلة ، وحينما سعى هذا بصحبة وكلاء الدول الأوروبية المسؤولة عن المعاهدة لسماع الكلمة الأخيرة من محمد علي ، لم يلتقوا به وإنما استقبلهم بوغوص بك (وزير محمد علي) الذي لم يحصلوا منه على إجابة شافية .

اعتبر وكلاء الدول موقف محمد علي هذا رفضاً ضمناً للمعاهدة . وعاد رفعت بك إلى الآستانة ، فتشاور مع الصدر الأعظم ، ونوقش الأمر مع سفراء الدول في الآستانة ، واستقر الرأي على خلع محمد علي من ولاية مصر ، وأصدر السلطان فرماناً بذلك ، وبلغ به محمد علي في سبتمبر ١٨٤٠ — وفي اليوم التالي غادر وكلاء الدول مصر ، التي أصبحت في حالة حرب مع الدولة العثمانية وحلفائها .

لجأ بامستون إلى استخدام القوة ، فأرسل تعليماته إلى الأسطول البريطاني في البحر المتوسط بقطع الاتصالات البرية والبحرية بين مصر والشام ، وفي نفس الوقت أرسلت التعليمات إلى بونسبي في الآستانة بتهيئة الجولهذا الهدف واشعال نار الغضب ضد محمد علي في الشام ، وعلى الفور جاءت الأنباء من الشام على خير ما انتهى بامستون ، وخرجت عكا من أيدي الجيش المصري ، ولم يستطع الجيش مواجهة الثورات التي أحدثها الإنجليز ، بعد أن نزلت قواتهم على سواحل الشام .

أراد بامستون إحداث الاضطرابات في أوروبا نفسها ، فنادى بعزل محمد علي من مصر وإخراجه هو وأسرته منها ، ظل محمد علي يقاوم إلى أن تأكد له أن فرنسا غير قادرة على مواجهة أوروبا ، في نفس الوقت تأكد لبامستون أن فرنسا لن تحاربه ، فقد سحبت تأييدها لمحمد علي ، واستدعى رئيس الوزراء الفرنسي الأسطول الفرنسي في الشرق للعودة إلى فرنسا .

بعد أن تم احتلال الشغور السورية من جانب الحلفاء ، توجهت الأساطيل الأوربية إلى الأسكندرية ، لتهديد محمد علي تهديداً مباشراً ، واسترداد الأسطول العثماني . وبدا محمد علي بادئ الأمر مصراً على موقفه الأساسي ، ولكنه فكر جلياً في الأمر ، ورأى اجتماع الدول ضده ، كما رأى أن حليفه الوحيد (فرنسا) قد خذله . وحينما التقى قادة الأساطيل الأوربية ، فرضوا عليه ملك مصر وراثيا ، ونصحوه بقبول هذا العرض قبل ضياعه . وفي ٢٧ نوفمبر أمضى قائد الأسطول مع محمد علي اتفاقاً أعطاه بمقتضاه فرصة مناسبة لسحب قواته من سورية في أمان . وعليه مقابل ذلك أن يسلم الأسطول العثماني ، وأن يعلن خضوعه للسلطان كسيد أعظم ، وأن يأخذ حكم مصر وراثيا .

فشلت محاولات فرنسا للتدخل في هذه المرحلة من الأزمة ، وكانت تأمل في أن يطلب منها محمد علي ذلك ، ولكن الصداقة المصرية الفرنسية كانت تذبل بالتدريج ، ومع نهاية ١٨٤٠ كان محمد علي مقتنعاً بأهمية استمرار وجوده في مصر ، وعليه فقد أعاد الأسطول العثماني في يناير ١٨٤١ .

* انتصار بامستون :

في ١٦ يناير ١٨٤١ وصلت بامستون أنباء خضوع محمد علي ، فأخذ في إذلاله بوضع مزيد من الضغوط عليه ، واستخدم في ذلك حلفاءه في أوروبا ، وصدق جرانث إذ يقول « امسك بامستون الزمام بيديه وساق القطيع الأوربي في اندفاع وحده حتى داس مصر وفرنسا تحت قدميه » .

توسّطت ملكة بريطانيا لدى حكومتها للتخفيف من الضغط الواقع على محمد علي ، وخصوصاً أن رئيس الوزراء الفرنسي الجديد كان معتدلاً في علاقاته بانجلترا ومسالماً ، ولكن بعض علامات الدهشة بدأت تظهر لدى المحافظين على كيان

الدولة العثمانية ، إذ كيف تطبق الدول تلك السياسة في نفس الوقت الذي يمنح فيه محمد علي ملك مصر وراثياً .

اجتمعت الدول الأربع لدى الباب العالي الذي أصدر فرمان فبراير ١٨٤١ بجعل حكومة مصر وراثية في أسرة محمد علي ، وكان للسلطان الحق بمقتضى هذا الخط في تعيين من يشاء من أعضاء الأسرة الحاكمة عند وفاة أميرها الحاكم ، وألا تجند مصر أكثر من ١٨ ألف جندي ، وأن تجمع الضرائب بنفس الطريقة التي تجمع بها في تركيا ، وأن يرسل للدولة منها الربع . رفض محمد علي هذه القيود الشديدة على حركته في البلاد ، فاهتمت النمسا بالأمر وسعى مترنيخ لعزل الصدر الأعظم (رشيد باشا) الذي كان يعمل بناء على نصائح السفير البريطاني .

صدرت أوامر جديدة بتعيين محمد علي والياً على مصر ، وجعل مصر في أبنائه بعده الأرشد فالأرشد ، فقبل الباشا هذا التعديل في عملية توريث الحكم . وفي ١٠ مايو ١٨٤١ كتب محمد علي يستسمح السلطان فقال : « إن الله — سبحانه وتعالى — لم يشغل كاهل العبد بشروط ليست في وسعه ، فكيف يطلب السلطان — خليفة الله في أرضه — أن يضيف لنته شروطاً لا يمكن تنفيذها » . هكذا رضى محمد علي بالأمر الواقع .

وبالإضافة إلى نجاح سياسته في تقليم أظافر محمد علي ، استطاع بامستون تعطيل معاهدة هنيكار سكلهسى من الناحية العملية ، ثم تمكن من اقناع الدول الأربع الكبرى ومعها فرنسا لامضاء إتفاقية المضائق في ١٣ يولية ١٨٤١ ، وهكذا لم تخرج إنجلترا من الصراع العثماني صفر اليدين ، بل أجبرت مصر على التقلص إلى حدودها التقليدية القديمة من ناحية ، وأبطلت مفعول المعاهدة الروسية — العثمانية من ناحية أخرى ، ووقعت إتفاقية لتنظيم الملاحة في المضائق من ناحية ثالثة ، وذلك عن طريق النص على عدم السماح بالمرور للسفن الحربية الأجنبية في مضيقى البوسفور والدردنيل .

مع أن بامستون ظل يقاوم لمدة طويلة — منذ توليه الوزارة — عملية تقسيم الامبراطورية العثمانية ، ويعتق مبدأ المحافظة عليها — بالرغم من احتلال

بريطانيا لعدن سنة ١٨٣٩ ، وينفى عنها كونها أصبحت جزءاً يابساً أو جسماً
ميتاً ، إلا أن هذه الأفكار أتيح لها أن تكون صحيحة في أعين الإنجليز على وجه
الخصوص في عام ١٩١٥ — فوجدت بريطانيا نفسها في نفس المعسكر الذى تزعم
عملية التقسيم منذ قرن مضى ، ووقعت اتفاق سايكس بيكوم مع كل من روسيا
وفرنسا في العامالتالى .

على كل حال ، عُذّل وضع مصر الدولى في عام ١٨٤١ ، وأصبحت الوثائق
الأساسية لتحديد مركز مصر الدولى منذ ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الأولى
في عام ١٩١٤ هى : معاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) والخط الشريف الهمايونى
(١٣ فبراير ١٨٤١) وفرمان (١٠ يونية ١٨٤١) .

ومع أن المد المصرى تقلص إلى حدود مصر الجغرافية إلا أن مركز مصر قد
ارتفع من مجرد ولاية في الامبراطورية العثمانية إلى دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً ،
ومقيداً بقيود السيادة العثمانية . لقد اعترفت المعاهدة بمركز مصر الدولى وجعلت
حكومتها وراثية في أسرة محمد على ، وكانت ولاية الحكم في ذلك العهد أحد
مظاهر السيادة والاستقلال . أما عن القيود التى وردت بها فلم تكن سوى قيود
شكلية كالجزية التى تدفع للباب العالى ، وسريان المعاهدات التى عقدها
استانبول مع دول أخرى على مصر ، واعتبار قوات مصر جزءاً من القوات التركية .
ومهما يقال في شأن هذه التسوية ، فقد أثبتت الأيام أنها كانت نظاماً
ناجحاً ، فقد استمر هذا النظام سائداً حتى الحرب العالمية الأولى ، حينما وضعت
مصر تحت الحماية البريطانية ، وظلت أسرة محمد على تحكم طبقاً لهذا النظام
حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وإذا كان بامستون قد نجح بحق في وضع محمد على داخل اطار مصر الجغرافى
فإنه نجح أيضاً في إلغاء معاهدة هنكيارسكله بسى عمليا ، ذلك أنه استطاع اقناع
كلّ من النمسا وبروسيا وفرنسا وروسيا بتوقيع اتفاقية المضايق في ١٣ يولية عام
١٩٤١ وأهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الأوربية أن
روسيا لم تعد وحدها مسئولة عن حماية الدولة العثمانية ، وإنما أصبحت حمايتها
مسئولية الدول الكبرى مجتمعة ، وبذلك انتهت الامتيازات التى تمتعت بها روسيا
في الدول العثمانية منذ ١٨٣٣ . وأهم من ذلك كله أن المضايق (البوسفور

والدردنيل) لم تعد مفتوحة أمام السفن الحربية الروسية ، وبذلك حصر النشاط الحربي للسفن الحربية الروسية ، في داخل البحر الأسود ، وعزل عن ممارسة أى نشاط عسكري في منطقة شرق البحر المتوسط ، وهو أمر كانت الحكومات البريطانية معينة به كثيراً ، و يتضح لنا ذلك من تتبع أصول السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية منذ بداية القرن التاسع عشر ، على النحو التالي :

بدأ اهتمام بريطانيا الحقيقي بالدولة العثمانية حينما أبدت روسيا في أكثر من مناسبة حرصها على تقسيم ممتلكاتها وكانت أولى تلك المحاولات في القرن التاسع عشر في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، ومنذئذ بدأت إنجلترا تتبع سياسة تهدف إلى إبعاد جميع المحاولات الروسية الهادفة إلى فرض النفوذ الروسى على استانبول بالقوة .

وكانت ثورة اليونان في العشرينيات من القرن التاسع عشر البداية العملية كى تضع بريطانيا أصول سياستها التقليدية ، التى اتبعتها طوال القرن حتى الحرب العالمية الأولى . فع أن كانج كان قد وضع في عام ١٨٠٧ مبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، إلا أن هذا المبدأ أصبح موضع اختبار حقيقى حين قامت الثورة في اليونان تطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية . وخصوصاً أن روسيا التى تتزعم مدرسة تقسيم الدولة العثمانية كانت تساند الثورة اليونانية ، بينما كانت الحكومات المستبدة في وسط أورباتقف ضد تلك الثورات . في ظل هذه الاتجاهات المتصارعة كانت بريطانيا الدولة الديمقراطية في موقف لا تحسد عليه . فهى ترغب في أن يحصل اليونان على استقلاله باعتباره كيانا أوربيا يجب أن يتمتع بحق تقرير مصيره ، ولكنها ان فعلت ذلك تجد نفسها تقف في نفس المعسكر الروسى ، الذى يدعو إلى اتباع سياسة التقسيم ضد مبدأها التقليدى المحافظ على الكيان العثمانى ، وهى إن وقفت إلى جانب الحكومات المستبدة وتمت الثورة في اليونان إنما تقتل بذلك مبدأ ديمقراطياً هاماً في سياستها .

ربما بدا الأمر أكثر سهولة على بريطانيا لو أن مصر لم تتدخل لمشاركة السلطان العثمانى في قمع الثورة ، فالنجاح الذى حققه محمد على في الجزيرة العربية أثار شعوراً بالقلق في إنجلترا ، لخوفها على مصالحها نتيجة امتداد نفوذ حاكم قوى في المناطق الواقعة شرق البحر الأحمر إلى الخليج العربى ، وهى مناطق تراها حيوية

لطرق مواصلاتها للهند ولهذا نجد أن حكومة الهند البريطانية تسارع إلى عقد اتفاق تعاون وتحالف بين البريطانيين و ابراهيم باشا ، ولكن محمد علي رفض فكرة التحالف مع بريطانيا بايعاذ من استانبول التي رأت ان انجلترا تهدف إلى تعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر .

أدى هذا الموقف في العام التالي (١٨٢٠) إلى أن تسارع بريطانيا إلى اتخاذ موقف عملي بعقد اتفاق تجارى مع إمام صنعاء لصالحهم ، وعقد عدد من المعاهدات المانعة مع إمارات الساحل العمانى ، وكانت هاتين الخطوتين رداً حاسماً على فشلها في التحالف مع مصر ، وسوف نلاحظ أن بريطانيا ستراقب عن كثب التطورات التي ستحدث في مصر ، وعلاقة هذه بالمواقف التي ستخرج من استانبول والدول الأوربية الأخرى ، وسوف تنعكس مواقف مصر تجاه استانبول على سياسة بريطانيا تجاه كل من السلطان العثماني ومحمد علي .

هال البريطانيين ما أحرزه محمد علي من مركز متميز في مصر والسودان والجزيرة العربية ، وتحكمه في منطقة البحر الأحمر بصفتيها ، وكان الرد الطبيعي لانجلترا هو إيجاد مزيد من الركائز الثابتة بالقرب من مناطق النفوذ المصرى فاحتلت انجلترا عدن عام ١٨٣٩ .

نجح محمد علي في معاونة السلطان في أكثر من مجال ، وشجع هذا النجاح السلطان العثماني أن يعرض عليه عرضاً مماثلاً في عام ١٨٢٤ ، عندما طلب منه إخماد الثورة اليونانية ، ولكن محمد علي تردد هذه المرة ، فقد كان كل ما يشغله وقتها هو التفكير في اعلان استقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وكان عليه أن يهادن استانبول بتلبية طلباتها ، كما كان عليه أن يفكر بحذر شديد في مواقف الدول الأوربية إزاء خطواته نحو الاستقلال من ناحية ، وإزاء موقفه المحتمل نحو وقع الثورة في اليونان من ناحية الأخرى .

انتهى محمد علي إلى قراره بمؤازرة السلطان العثماني ، وفي نفس العام خرجت الحملة المصرية من الاسكندرية بقيادة ابراهيم باشا ، وفي اليونان عين السلطان العثماني خسرو باشا — عدو محمد علي القديم قائداً للأسطول المصرى — العثماني ، وقبل ابراهيم التعاون مع خسرو وتولى قيادة القوات البرية ، ونجح في تقدمه حيث فشلت القوات العثمانية .

كانت روسيا أسرع الدول الأوروبية تدخلاً لمناصرة الثورة اليونانية ووقف تقدم القوات المصرية ، أما باقى الدول الأوروبية فقد انتابها شىء من التردد فى البداية ، ولكن هذا التردد سرعان ما تبدد نتيجة للتدخل الروسى ، وتولت بريطانيا زعامة العالم الغربى للتدخل الفورى لمساعدة اليونان لنيل استقلاله ، هذا بالرغم من السياسة النمساوية التى تبناها مترنيخ والتى كانت تهدف إلى قمع الحركات الثورية فى أوروبا ، وكان الاتجاه العام يميل نحو إرسال أسطول روسى — فرنسى — بريطانى مشترك إلى مياه اليونان إذا تطلب الأمر ذلك ، ولقد فكر البريطانيون فى ذلك الوقت (١٨٢٦) فى إقناع محمد على ، مقابل أن يساعده فى الحصول على باشوية سوريا بدلاً من باشوية المورة ، وأن يعطى تسهيلات فى بناء السفن .

ربما أردت بريطانيا بهذه الخطوة أن تتقرب من محمد على ، وأن تبعده عن فرنسا صديقه التقليدي ، التى يعتقد الانجليز أنها وراء تفكيره فى إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية ، ولكن معظم الانجليز كانوا يثقون فى حكمة محمد على ، وحرصه على عدم توريط نفسه فى مثل هذه المشكلة الكبرى . الواقع أن محمد على لم يتردد فى مخاطبة جميع الدول الأوروبية ، مظهراً صداقته لهم واستعداده للتعاون معهم ، أما إذا حدث صدام مع تلك الدول ، فإنه سيختار إنجلترا حليفة يستفيد منها ويفيدها ولكن « إذا فكرت إنجلترا فى أى مشروع للاستيلاء على البلاد فسيكون لنا شأن آخر معها » . لم تكن طموحات محمد على سراً ، وكان كل ما يرجوه ألا تعارض إنجلترا سياسته فى الجزيرة العربية أو السودان ، وها نحن نجدها فى مناسبة حرب المورة تعرض عليه ولاية سوريا .

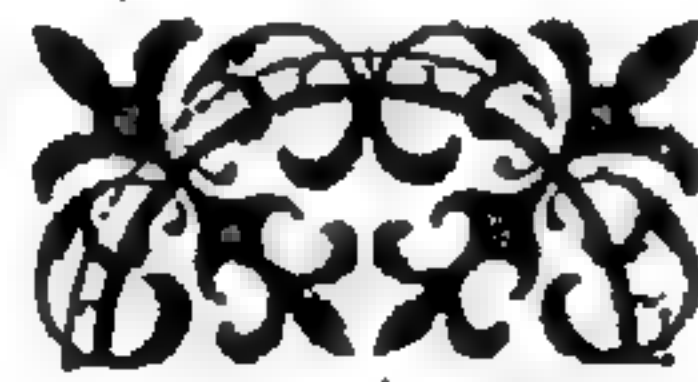
عندما التقت الأساطيل الأوروبية الثلاثة فى مياه المورة حدث شىء من سوء التفاهم ، أسفر عن صدام مسلح بين الأسطولين المصرى العثمانى من جهة والأساطيل الأوروبية من الجهة الأخرى ، وانتهى الأمر فى عام ١٨٢٧ بتدمير الأسطولين المصرى والعثمانى تماماً ، وأعقب ذلك تسوية سياسية بمقتضاها نال اليونان استقلاله كاملاً عن الدولة العثمانية .

أدى استقلال اليونان إلى اضاعة الفرصة التى كانت متاحة أمام الروس للتدخل فى أمور الدولة العثمانية ، ونجحت سياسة إنجلترا فى إبعاد روسيا ، ولكن

أسلوب التفاهم بين الطرفين الروس والبريطاني لم يعد قائماً ، فقد صارت بريطانيا تخشى روسيا أكثر من ذي قبل ، كما أن روسيا أصبحت أكثر استعداداً للانتقام من العثمانيين فأعلنت الحرب عليهم في عام ١٨٢٨ ، ولم تفلح إنجلترا في وقف هذه الحرب قبل أن تبدأ ، وهزمت الدولة العثمانية وتقدم الجيش الروسي في آسيا حتى أوضروم وفي أوروبا حتى أدرنة ، وهدد العاصمة استانبول : وهاج الرأي العام في أوروبا ضد التقدم الروسي ، ولم تستطع إنجلترا أن تفعل شيئاً للسلطان العثماني الذي اضطر إلى توقيع معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، التي تعتبر نصراً صريحاً للسياسة الروسية ، فقد ضمنت بعض الامتيازات في ولايات الدانوب ومنطقة القوقاز ، ويعتبر ذلك ضربة قوية للسياسة البريطانية تجاه المسألة الشرقية .

غير أنه خفف من وطأة التفوق الروسي ، أن سياسة روسيا التقليدية تجاه الدولة العثمانية أخذت تتبدل مؤقتاً بعد عام ١٨٢٩ واستمرت كذلك إلى أن عقدت معاهدة هنكبارسكله سى ١٨٣٣ ، ثم توطدت بهذه المعاهدة إلى أن ألغيت بجهود بريطانيا في عام ١٨٤١ ، وعادت روسيا إلى سياستها التقليدية .

وهكذا نجد أن روسيا تبنت سياسة مغايرة تماماً للسياسة التي تبنتها إنجلترا في معالجة المسألة الشرقية ، وسوف نرى أن هذا الخلاف الجوهرى في معالجتهم للمسألة الشرقية سوف يقودهما إلى ميدان الحرب بالرغم منها فيما يعرف باسم « حرب القرم » .



الفصل الثانى

بريطانيا وفرنسا والعلاقات الروسية — العثمانية فى حرب القرم
١٨٥٣ — ١٨٥٦ (*)

أ — الطريق إلى حرب القرم
ب — الدبلوماسية الأوروبية إبان حرب القرم
ج — التسوية ونتائجها ١٨٥٦

(٥) من محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب أقسام التاريخ فى جامعات القاهرة والأسكندرية وبها فى أعوام
١٩٨٢/٨٣، ١٩٨٣/٨٤، ١٩٨٤/٨٥.

أ - الطريق إلى حرب القرم

إذا كان ضعف الدولة العثمانية من جهة وطموحات والى مصر محمد على من جهة أخرى هما سببا إثارة المسألة الشرقية كما سبق أن رأينا ، فإن ضعف الدولة العثمانية وطموحات روسيا القيصرية هما أيضا سببا إعادة إثارة المسألة الشرقية فيما يعرف باسم « حرب القرم » وبالرغم من اختلاف الأهداف والمصالح بين الروسيا وبعض الدول الأوربية في الدولة العثمانية ، إلا أن الظاهرة العامة التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي أن هذه الدول الأوربية كانت ترغب في الاجهاز على كيان الدولة العثمانية المتداعى .

غير أن انجلترا كانت ترى غير ذلك ، فانهيار الدولة العثمانية سوف يخلق مشاكل من نوع جديد بين الدول الأوربية حول الاتفاق على مصالحها هناك ، كما أنه سوف يكون من الصعب خلق نظام جديد من بقايا الدولة العثمانية ، يمكنه حفظ توازن القوى في المنطقة من ناحية وابعاد أخطار الدول الطامعة في الممتلكات العثمانية من ناحية أخرى . وبسبب الصدام الذى نشأ بين جوهر السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية ، وجوهر السياسة البريطانية قامت حرب القرم .

فانجلترا كانت ترى أن المحافظة على الوضع الراهن بكل أبعاده هو أسلم الوسائل لتطبيق سياستها ، ولكن روسيا وجدت أن الأحوال التى وصلت إليها شعوب البلقان تحت الحكم العثماني تكفى لكي تكون سببا لازاحة هذا الحكم وتحرير تلك الشعوب ، ومع أن هذا لم يكن سببا حقيقيا بقدر ما كان واجهة تخفى وراءها المطامع الروسية في الوصول إلى القسطنطينية والمضايق ، إلا أنه ليس من الواضح تماما ما إذا كانت روسيا تسعى إلى ضم هذه المناطق ، أو تسعى إلى مجرد ضمان نفوذ لها فيها لتأمين مصالحها في النهاية . وقد نميل إلى أن سياسة الضم للأراضي لم تكن واردة ، وأن روسيا كانت تسعى فقط لكي تؤمن مصالحها في

الامبراطورية العثمانية ، ويمكن ان نستشف ذلك من قناعة الروس بما توصلوا إليه في معاهدة هنكيارسكله سى .

و يبدو أن التشكك وسوء الظن من جانب الساسة البريطانيين فى حقيقة السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية ، وخصوصا تلك الأفكار التى كونها الوزير البريطانى بامستون ، هى التى دفعت كثيرين من المؤرخين إلى الاعتقاد بأن روسيا كان لها أطماع فى الأراضى العثمانية ، وعلى كل حال فإنه مهما يقال عن هذه الأطماع الروسية فما لا شك فيه أن روسيا كانت تريد المضايق والقسطنطينية بالإضافة إلى هيمنتها على المسيحيين الخاضعين للكنيسة الأرثوذكسية .

وإذا كانت الثورة فى البلقان ضد الحكم العثمانى تعتبر إختباراً حقيقياً لسياسة انجلترا التقليدية تجاه الدولة العثمانية ، فإنها تعتبر فى ذات الوقت إختياراً حقيقياً آخر لمبادئها الديمقراطية وحق تقرير المصير للشعوب . هذا التناقض الواضح فى دعم المبادئ والسياسات التى ظهرت فيه انجلترا احتاج إلى مزيد من العمل والدبلوماسية .

وانعكس ذلك بوضوح على سياسة انجلترا فى القارة الأوربية وفى منطقة شرق البحر المتوسط فالروسيا والنمسا كانتا جارتين قويتين للدولة العثمانية ولمنطقة الثوره فى البلقان ، وتطلب ذلك الموقف وجوداً بريطانيا واضحاً فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ولم يكن ذلك متاحاً بدون الأسطول البريطانى ، الذى رافقه أسطول فرنسى لصد أى خطر محتمل على مصالحها فى هذه المنطقة سواء جاء ذلك نتيجة انهيار الدولة العثمانية أو نتيجة التسلل الروسى إلى المياه الدافئة .

ولعله مما يزيد فى تعقيد هذه المسألة ، أن الثوار فى البلقان كانوا يتطلعون إلى مساعدة كل من روسيا والنمسا وفرنسا وانجلترا على حد سواء ، باعتبارها جميعها دولاً أوربية كبرى ومتحضرة ، بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية العامة . ومع أن البلقان أقرب إلى روسيا من الناحية العنصرية والعقائدية مما يعطى للروسيا أولوية على باقى الدول الأوربية فى مؤازرة الثورة هناك ، إلا أن هذه الدول رأت ألا تشرك روسيا وحدها تستأثر بالنتائج التى سوف تترتب على تحرر البلقان ، وهكذا اشتركت الدول الكبرى فى معالجة مسألة البلقان إلى أن نالت اليونان استقلالها .

وأنتت الروسية فرصة أخرى تستطيع من خلالها التدخل بمفردها في شئون الدولة العثمانية ، فقد كان القيصر الروسى يرى أن التزاماته تجاه الارثوذكسى في الدولة العثمانية تحتم عليه التدخل لحماية حقوقهم ومصالحهم ، وضمان حرية العبادة ، والاشراف المباشر على الكنائس في القسطنطينية وبيت لحم . وعززت روسيا مطالبها في الدولة العثمانية بنصوص معاهدة كوتشك قينا رجبى التى سبق أن عقدتها مع الدولة العثمانية في عام ١٧٧٤ والتى نص فيها لأول مرة على أن السلطان العثمانى هو خليفة المسلمين .

ومن ناحية أخرى فإن فرنسا رفعت دعاوى مماثلة لتدعيم مصالحها السياسية والاقتصادية والدينية في منطقة شرق البحر المتوسط ، وبنت فرنسا حججها على معاهدة الامتيازات التى عقدتها مع السلطان العثمانى في عام ١٥٣٥ .

ومع أن معاهدة ١٥٣٥ مع فرنسا عقدت بين العثمانيين وفرنسا في فترة قوة الدولة العثمانية إلا أن معاهدة ١٧٧٤ مع روسيا عقدت في مرحلة حرجية من مراحل الضعف التى مرت بها الدولة العثمانية ، وإلى هذه المعاهدات سواء تلك المعقودة في فترة الضعف أو في فترة القوة تعود المشكلة الدينية التى كانت أحد المحركات الرئيسية لحرب القرم .

وتسمى مثل هذه المعاهدات بمعاهدات الامتيازات ، وهى المعاهدات التى ضمننت لعدد من الدول الأوربية فرصا طيبة في المجالات التجارية في الدولة العثمانية ، كما منحت حرية العقيدة وممارسة الشعائر للأوربيين في مختلف أرجاء الدولة .

وبمقتضى هذه الامتيازات تمتع الأوربيون في الدولة العثمانية بما لم يتمتع به أهل البلاد ، ولهذا سميت بالامتيازات . وكانت هذه المعاهدات تتجدد تلقائيا بتولى السلاطين الجدد الحكم في استانبول . ولكن منذ منتصف القرن الثامن عشر لم يعد هناك حاجة إلى تجديدها ، وأصبحت تتصف بالاستمرار أو الدوام ، وفي كثير من الأحيان كانت بنودها تزداد عدداً وتتسع نطاقاً . وأهم الشروط التى تضمنتها هذه المعاهدات :

١ — يتمتع رعايا الدول الأوربية بحرية الملاحة في مياه الدولة العثمانية ، واستخدام موانئها والتنقل في أراضيها ، ويتاجرون فيها جميعاً ، وتخفيض لهم الجمارك والضرائب .

٢ — يعفى الأوربيون الذين أقاموا أقل من عشر سنوات في أراضي الدولة العثمانية من الضرائب ومن الخدمة العسكرية .

٣ — إذا ما حدث صدام على أرض عثمانية بين شخصين الواحد أوربى والآخر عثمانى فإن محاكمة الأوربى تقع أمام المحكمة القنصلية لبلاده .

٤ — يحضر محام يمثل القنصلية التى ينتمى إليها شخص أوربى متهم فى قضية معروضة أمام المحاكم العثمانية .

٥ — فى حالة القبض على شخص أوربى أو تفتيش منزله ، فإن ذلك لا يتم إلا فى حضور مندوب عن قنصلية بلاده .

٦ — يتمتع الأوربيون بحق إنشاء مكاتب بريد خاصة بهم فى مختلف المدن العثمانية .

٧ — يُسمح لروسيا ببناء كنيسة فى استانبول على أن تبقى هذه الكنيسة تحت حمايتها بصفة دائمة ، وأن تصبح روسيا مسئولة عن جميع المسيحيين الارثوذكسى وكنائسهم فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية .

٨ — وبالنسبة لفرنسا حصلت على حق اللاتين فى إقامة كنائس وأديرة فى القدس وفى بعض الأماكن المقدسة الأخرى .

وهكذا يكفل نظام الامتيازات للمواطن الأوربى العادى ما يتمتع به الدبلوماسيون وحدهم ، على غير ما هو معروف من أن الأجنبى — أى أجنبى — يخضع للقوانين والنظم السائدة فى البلد الذى يتواجد فيه ، وهذا الأسلوب فإن الدولة المانحة للامتياز تفقد كثيرا من سيادتها على أرضها .

وقد دعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والدينية المعقدة إلى عقد معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية وأوربا ، فالأولى كانت مدفوعة إلى أن تنهج سياسة توفق بها بين الميزات الناتجة عن الإتجار مع الغرب وبين الشعور بعدم الارتياح الذى يتولد لدى معظم المسلمين نتيجة تعامل حكوماتهم مع أوربا المسيحية ، وتقتضى هذه السياسة أن تتجنب الحكومة قيام اتصال اجتماعى أو ثقافى بين الطرفين . هذا فى مرحلة القوة . أما فى مرحلة الضعف فكانت الدولة

العثمانية مضطرتة — تحت الضغط السياسى أو العسكرى — إلى توقيع معاهدات غير متكافئة .

ولعل الدولة العثمانية كانت تهدف إلى تأمين مواطنيها اجتماعيا وثقافيا بعزلهم عن المؤثرات الغربية . أما الأوروبيون فكانوا يسعون إلى تهيئة أفضل الظروف لتنشيط تجارتهم وحماية مصالحهم ، وضمان حرية العبادة لهم أثناء تواجدهم بأرض الدولة العثمانية .

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت هناك سبع عشرة دولة أوربية تتمتع بامتيازات فى مختلف أرجاء الدولة العثمانية . ومن أهم هذه الدول النمسا ، الدانمرك ، فرنسا ، إنجلترا ، روسيا ، بروسيا ، سردينيا ، أسبانيا ، السويد ، الولايات المتحدة ...

ومن اللافت للنظر أن الدول الأوربية ظلت تمارس هذه الامتيازات على أنها « حقوق مكتسبة » .

وهكذا استطاع كل من الروس والفرنسيين — على وجه الخصوص — التدخل من حين لآخر فى شئون المسيحيين العثمانيين ، ولكن ادعاءات الروس لتمثيل الطوائف المسيحية فى البلقان لم يلق قبولا حسنا عند العثمانيين ، ذلك أن العثمانيين خشوا استمرار محاولات التدخل الدينى وتطوريرها إلى قضايا سياسية ، فرفضوا الاعتراف بالحقوق التى يدعيها الروس .

ومن ناحية أخرى سعت الحكومة العثمانية على إحداث شئ من التوازن بين ادعاءات كل من الروس والفرنسيين فى الأماكن المقدسة ببيت لحم والقدس ، فكان كل من الكاثوليك (اللاتين) والارثوذكس (الروس) يرى أن له الكلمة العليا فى هذه الأماكن . وبنى الفرنسيون (الكاثوليك) مطالبهم على حقوق تعود فى قديمها إلى أيام الحروب الصليبية ، وهم بذلك يسبقون الروس إلى هذه المناطق بقرون عدة ، ولهذا — فإنهم يرون — أن تكون لهم — دون الروس أو العثمانيين — كل الحقوق فى الاشراف على كنيسة بيت لحم . ولكن الروس كانوا قد استطاعوا خلال فترة وجيزة فى بداية القرن التاسع عشر ان يمكنوا لنفوذهم السياسى فى فلسطين عن طريق الأموال التى كانت تدفعها روسيا للحجاج الروس فى هذه

المناطق ، وقد أتى ذلك بنتيجة إيجابية للروس عندما نقلوا مقر بطريك :
المقدس من استانبول إلى القدس ، وساعد عليه مرحلة العلاقات الروسية
العثمانية الودية في أعقاب الحرب الروسية - التركية ، ثم في أعقاب معا
هنكيارسكله سى .

جرت هذه التطورات الدينية فى وقت تأزمت فيه العلاقات الروسية
البريطانية بسبب معاهدة هنكيارسكله سى ، وكذلك تأزمت فيه العلاقة
الروسية - الفرنسية لأسباب عقائدية ، وحاولت كل من إنجلترا وفرنسا ما
الفراغ الناجم عن انسحاب القوات المصرية من الشام . وبدأت روسيا تتخ
من عمليات فتح قنصليات بريطانية وفرنسية فى القدس ، لأن ذلك سوف :
بشكل مباشر التفوق الذى حققته هناك .

لم تسترح فرنسا لذلك التفوق الروسى ، وتقدمت فى منتصف القرن التا
عشر للسلطان العثمانى ، تذكره بمعاهدات الامتيازات التى تضمن لفرنسا حة
مشروعة لا يجب أن تلغىها معاهدات لاحقة ، مثل تلك التى وقعها الروس
منتصف القرن الثامن عشر . وتبدلت المراسلات بين باريس وسان بطرس ب
فى الأربعينيات والخمسينيات للقرن التاسع عشر ، ولم تستطع الدولة العثمانية
توفق بين مطالب الطرفين ، وأدى ذلك فى النهاية إلى تصاعد التحاقد والتنافس
الروس والفرنسيين حول ملكية كنيسة القيامة ، وشكلت مجموعة من اللج
لتحديد حقوق كل الطرفين ، دون جدوى .

عند هذه المرحلة أخذت إنجلترا تساند فرنسا فى مواجهة روسيا ، وبدأ
العمليات التبشيرية من جانب الكاثوليك والبروتستنت فى منطقة جبل لب
حيث يوجد الارثوذكس ، فوجد هؤلاء أنفسهم فى حاجة إلى مزيد من الد
الروسى لهم شرق البحر المتوسط ، ومن ناحية أخرى كانت إنجلترا تح
انتصارات سياسية وعسكرية فى مناطق مجاورة للأراضى الروسية ، فقد كاذ
تحارب فى أفغانستان سعياً لتحويلها الى منطقة حاجزة بين النفوذ الروسى والنز
البريطانى فى الهند ، وإلى الشرق قليلاً كانت إنجلترا قد أوقعت بالصين سياه
وعسكريا واقتصاديا فيما يعرف بحرب الأفيون ، ويمقتضى معاهدة نانك
(١٨٤٢) تنازلت الصين عن هونج كونج لانجلترا ، وفتحت موانئها للتج

الانجليزية وأثبتت انجلترا تفوقها الواضح في الصين ، وزاد ذلك من قلق روسيا ، التي وجدت نفسها محاصرة بمناطق النفوذ الأوربي القوى . فكان عليها أن تتحرك بسرعة وقوة لتواجه التحدى الفرنسى والانجليزى ، وتعالج الموقف المائع للدولة العثمانية .

قرر القيصر الروسى القيام بعدة مناورات حربية على حدود الدولة العثمانية في منطقة البحر الأسود ، في محاولة من جانبه للضغط على السلطان العثمانى كى لا يستجيب للمطالب الفرنسية في القدس وبيت لحم ، وتعتبر هذه المناورات مقدمة حرب القرم .

وفي نفس الوقت بعث القيصر بعثة دبلوماسية للسلطان العثمانى ، زودها بإيضاحات تنفى وجود مطامع شخصية للقيصر في أراضى السلطان ، ولكنه يسعى بالدرجة الأولى نحو حماية مصالح رعاياه . ومع أن هذه البعثة كانت سلمية في ظاهرها ، إلا أنها حملت كثيراً من التهديد والوعيد للسلطان إذا استجاب للمطالب الفرنسية في فلسطين . ولا شك أن القيصر كان يملئ مطالبه من مركز القوة على سلطان ضعيف .

كانت مهمة البعثة الروسية الحصول على فرمان من الباب العالى بارجاع التفوق الروسى في القدس إلى سابق عهده قبل عام ١٨٥٢ وتأكيد حقوق الرعايا الأرثوذكس . . فإذا احتجت فرنسا على ذلك قلن يكون أمام السلطان من خيار سوى عقد معاهدة سرية دفاعية مع روسيا على غرار معاهدة هنكيار كله سى .

ساعد وصول نابليون الثالث إلى كرسى الحكم فى فرنسا على تأزم الأمور ، ولم يكن القيصر الروسى نيقولا الأول ليستريح له كثيراً ، وكان يرى أنه لا يستحق العرش الذى يجلس عليه ، وأنه (القيصر) لا يجبذ الحكم الجمهورى ولا يحب شيئاً من فرنسا الثورة ، وأن عداؤه لكل ذلك كان واضحاً . وحاول سفير بريطانيا فى سان بطرس برج أن يغير من أفكار القيصر مع بداية عام ١٨٥٣ ، دون جدوى . على العكس ، وجد القيصر مصراً على أن الرجل المريض يلفظ أنفاسه الأخيرة وأنه من المناسب أن تتوصل انجلترا وروسيا إلى صيغة مناسبة لتقسيم ممتلكاته دونما تدخل من فرنسا أو النمسا .

كذلك أكد القيصر للسفير البريطانى على مسئولية روسيا تجاه استانبول باعتبار أنها تشكل أهمية خاصة فى السياسة الروسية . وفى مقابل ذلك يمكن أن تحتل إنجلترا مصر وكريت .

واضح أن القيصر كان يحاول كسب إنجلترا من ناحية ، وابعادها عن فرنسا من ناحية ، أخرى ، وربما أنه استغل مخاوف بريطانيا على وجه الخصوص من البديل المحتمل لهذه التسوية ، وهو فرض المطالب الروسية بالقوة المسلحة ، وهو أمر غير مرغوب فيه من ناحية الانجليز ، أو فرضها بقوة الدبلوماسية فى معاهدة سرية ، وهذا الاتجاه هو الآخر غير مرغوب فيه وخصوصا أن السياسة البريطانيين لم ينسوا بعد معاهدة ١٨٣٣ .

صحيح أن إنجلترا كانت مختلفة مع فرنسا حول العديد من القضايا الامبراطورية والمشروعات الكبرى ، التى تخدم المواصلات العالمية ومنها خط حديد الاسكندرية - السويس الذى فكرت إنجلترا فى إنشائه لمنافسة مشروع قناة السويس الذى كان يتبناه الفرنسيون .

قرر صناع القرار فى الحكومة البريطانية تأكيد التزامهم باتباع سياستهم التقليدية تجاه حماية كيان الدولة العثمانية من الانهيار على أيدي أى من الفرنسيين أو الروس أو كلاهما معاً ، كما أقروا أن العلاقات الفرنسية - الانجليزية لا تتضارب والسياسة الانجليزية بعامة ، كما أن موقف فرنسا من روسيا يعتبر مسائراً لاتجاهات السياسة البريطانية .

وأن الدور الذى يجب على إنجلترا الحرص عليه هو تأمين منطقة البلقان الأرثوذكسية باعتبارها مهمة فى حفظ التوازن الدولى ، ولهذا فإن منحها الاستقلال يعتبر أفضل لبريطانيا من وقوعها تحت النفوذ الروسى أو النمسى

فى الوقت الذى وصلت فيه البعثة الروسية للآستانة ، وخلال فترة الحوار مع الانجليز حول مستقبل الرجل المريض ، كانت روسيا استيعديت عسكرياً لتنفيذ خططها فى الدولة العثمانية ، وطالبت باغلاق الدردنيل أمام سفن كل من فرنسا وإنجلترا ، كما طالبت بعزل كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى مايو

. ١٨٥٣

ما ان علم الانجليز بما يجرى فى الآستانة حتى دعوا لعقد اجتماع يحضره ممثلوا كل من فرنسا والنمسا والروسيا ، وحاول هؤلاء التوسط بين العثمانيين والروس ففشلوا ، ونصح الانجليز العثمانيين برفض المطالب الروسية لأنها تتعارض مع نصوص معاهدة المضائق عام ١٨٤١ ، وتمس استقلال تركيا ، وتهدد مستقبلها .



ب - الدبلوماسية الأوروبية إبان حرب القرم

انسحب المبعوث الروسى من الآستانة فى أعقاب تلك التطورات فى ٢١ مايو ١٨٥٣، وفى آخر مايو أمر القيصر جيوشه باحتلال ولايتى الأفلاق والبغدان . فتحركت الأساطيل البريطانية - الفرنسية إلى خليج بسىكا خارج الدردنيل معلنة احتجاج الدولتين على هذا الاجراء الروسى .

وفى ٤ أكتوبر ١٨٥٣ أعلنت تركيا الحرب على روسيا ، وأطلقت النيران على القوات الروسية التى احتلت الأفلاق والبغدان ، ورد الروس على ذلك باغراق الأسطول العثمانى ، وقررت كل من فرنسا وإنجلترا ادخال أسطولها إلى البحر الأسود لوضع حد لهذا التطاول الروسى ، وتعاطفت كل من النمسا وبروسيا مع موقف الإنجليز والفرنسيين ، وهكذا وجدت روسيا نفسها معزولة فى أوروبا ، وتحولت المشكلة الروسية - العثمانية إلى مشكلة دولية مع عام ١٨٥٤ .

وفى ١٢ مارس ١٨٥٤ عقدت إنجلترا وفرنسا معاهدة تحالف عسكرى مع الدولة العثمانية ، من أهم ماورد بها النقاط التالية :-

١ - أن القوات الانجليزية والفرنسية ستتولى مسئولية الدفاع عن الدولة العثمانية عند الحاجة ، وستتولى هذه القوات مهمة الدفاع عن الأراضى الأوروبية والآسيوية العثمانية على حد سواء .

٢ - تشعهد الدول المتعاقدة (إنجلترا ، فرنسا ، الدولة العثمانية) بإبلاغ بعضها البعض أية اتصالات تقيمها أحداها مع روسيا .

٣ - ليس للدولة العثمانية حق التفاوض مع الروس أو عقد معاهدات بدون موافقة مسبقة من كل من الدولتين المتعاقدين معها .

٤ - تنسحب القوات الفرنسية والانجليزية من مواقعها الحالية في المياه العثمانية بعد انتهاء مهمتها والوصول إلى السلام النهائي بفترة لا تقل عن أربعين يوما .

٥ - تتمتع القوات الفرنسية والانجليزية بحرية الحركة عند ممارستها للعمليات العسكرية وعلى السلطات العثمانية أن تقدم كافة أنواع التسهيلات اللازمة لهذه القوات .

٦ - ليس للدولة العثمانية أن تمارس أى نشاط عسكري ضد الروس بدون اخطار القيادة الفرنسية - الانجليزية حول ذلك ، كى يتم التنسيق بين الأطراف المتحالفة .

فى ظل هذا التحالف الجديد وجهت انجلترا وفرنسا انذاراً إلى روسيا تطالبها فيه بسحب قواتها من الافلاق والبغدان اللتين احتلتها من الدولة العثمانية .
ويسدو أن هذا الاجراء كان محاولة جادة من الجانب البريطانى لايقاع القيصر الروسى فى المصيدة بإحراجة وتعزية موقفه فلم يكن من السهل على القيصر الروسى أن يخضع للتهديد الانجلو - فرنسى ، أو أن يخلى الأراضى التى احتلها جيش بلاده .

لم تهدف الدولتان المتحالفتان (انجلترا ، فرنسا) إلى اعلان الحرب على روسيا من أجل ولايتين أوربيتين اقتطعتا من الدولة العثمانية فكل ما كان يهمهما ألا تسقط استانبول أو المضائق فى أيدي القوات الروسية ، وألا يتمكن الروس من الوصول إلى شرق البحر المتوسط .

أما النمسا وبروسيا فلم توفقا - لأسباب سياسية واستراتيجية - إلى الدخول فى التحالف الانجلو - فرنسى مع الدولة العثمانية ضد روسيا . فمع أن النمسا كانت ترى ضرورة التحالف مع فرنسا وانجلترا لتأمين مصالحها فى مصب نهر الدانوب ، ولكن العسكريين النمساويين رأوا أن النمسا سوف تكون الدولة المتحالفة الوحيدة التى سيقع عليها عبء القتال الفعلى بحكم موقعها الجغرافى ، ومن ناحية أخرى فإن الاقدام على الدخول فى هذا التحالف لن يكون مأمون العواقب بغير اقحام بروسيا فى نفس التحالف ، وذلك كى لا تنتهز الأخيرة فرصة إنشغال

الأولى وتهاجمها في الأراضي الألمانية . لذلك كان من الضروري تأمين جانب بروسيا أولاً .

كان على بروسيا — في الواقع — أن تقنع النمسا باتباع سياسة الحياد ، وذلك كي لا تجر إلى حرب لن تفيدها من قريب أو بعيد ، وخصوصاً أن بروسيا كانت نبدي شيئاً من التعاطف مع مواقف الأطراف المعنية جميعها ، مما جعل موقفها يبدو متناقضاً . وهذه الصورة تحملت إنجلترا وفرنسا مسؤولية العمليات العسكرية ، بينما استفادت النمسا فائدة مباشرة من هذا التورط الانجلو-فرنسي ، فقد نصح النمساويون الروسيا بسحب قواتها من ولايتي الدانوب ، وبذلك أبعد الخطر الروسي عن النمسا ، وفوق ذلك أن النمسا هي التي أوكل إليها عبء إدارة الولايتين مؤقتاً .

حرصت النمسا على الاشتراك مع الحلفاء في خطتهم إذا أثبتوا لها حسن نواياهم تجاهها ، وخصوصاً أنها كانت تخشى التعامل مع فرنسا الثورة ، لأن ذلك سوف يهدم أصول النظام الاستبدادي القائم بها . وأسفر هذا التقارب النمساوي الفرنسي عن وضع أربع نقاط حددت دبلوماسية حرب القرم . واتفقت الدولتان — دون مشاورة إنجلترا — على أن أية علاقات تقوم بين الروس والعثمانيين يجب أن تنشأ على الأسس الأربعة التالية : —

— وضع ضمان أوربي لولايتي الدانوب محل حماية روسيا لهما .

— تقرير حرية الملاحة في نهر الدانوب .

٣ — إعادة النظر في اتفاقية المضائق سنة ١٨٤١ لصالح توازن القوى في أوروبا .

٤ — تخلي الروس عن المطالب بحماية المسيحيين الارثوذكس في الدولة العثمانية على أن يعد السلطان العثماني بتحسين أحوال رعاياه المسيحيين .

أثبتت النمسا نجاحاً دبلوماسياً باهراً ، دون أن تتحمل أية أعباء سياسية أو عسكرية ، وأدى انسحاب الروس من الولايتين الدانوبيتين إلى حيره الحلفاء (إنجلترا وفرنسا) قد انتفت مظاهرة اعتداء روسيا عليها ، وانتفت بذلك الانسحاب الأسباب التي أدت إلى دخولهم الحرب ضد روسيا ، وخصوصاً أن إنجلترا أحست بالاهانة حينما تصرفت كل من فرنسا والنمسا دون علمها ، ولهذا

حرصت إنجلترا على تأديب روسيا وتقليم أظافرها وأبعادها كلية عن أى نشاط مؤثر في منطقة البحر الأسود والمناطق المجاورة لحدودها مع الدولة العثمانية ، والقضاء نهائياً على محاولاتها المتكررة للسيطرة على المضائق . لذا كله شنت الدولتان (فرنسا وبريطانيا) هجوماً على القاعدة الروسية البحرية في استانبول ودمرتها عن آخرها ، وبذلك يمكن القول إن الحلفاء دخلوا الحرب من أجل إعادة النظر في اتفاقية المضائق سنة ١٨٤١ لصالح توازن القوى في أوروبا .

لم يعد البحر الأسود اذن بحيرة روسية كما كان من الناحية العملية ، ذلك أن سقوط اسباستبول شجع بامستون ، رئيس الوزراء الانجليزى ، الذى يكره الروس بشدة منذ عام ١٨٣٣ ويسعى لاقتناص كل فرصة لتقليم أظافرههم ، شجعه ذلك على السير بخطى حثيثة في هذا الاتجاه الانتقامى . فنجده يعقد تحالفاً مع السويد ليعينها على أحكام السيطرة على بحر البلطيق وبالتالي حرمان روسيا من استخدامهم ، ومن ناحية أخرى عمل على احياء دولة بولنده لتكون دولة حاجزة بين روسيا وأوروبا . وعلى نفس النهج دعا إلى اقامة دولة حاجزة أخرى على حدود روسيا الآسيوية لتفصلها عن كل من فارس والدولة العثمانية .

لم يكن الأسلوب البريطانى في تقليم أظافر روسيا مقبولاً لدعى الفرنسيين على وجه الخصوص ، فقد أدركوا أن التحالف الانجليزى - الفرنسى ، الذى نشأ حديثاً وتجسد في حرب القرم ، قد خدم الانجليز بالدرجة الأولى ، وأن الجيش الفرنسى كان أداة طيعة لخدمة المصالح البريطانية ، كما أن ذهاب الروسيا بعيداً أو عزلها ، سوف يجعل التنافس الانجلو - فرنسى ، لا الوفاق بين الدولتين ، أكثر احتمالاً ، كما أن وجود روسيا كعنصر فعال في السياسة الأوربية له أهمية كبرى في حفظ التوازن الدولى . وبدأت سياسة نابليون الثالث وكأنها تسير ضد مصالح الفرنسيين ، واتهم الامبراطور بأنه يعمل لمجد شخص على حساب المصالح الفرنسية القومية بتعاونه مع الانجليز .

تميزت السياسة الأوربية في القرن التاسع عشر بالخداع وعدم الوضوح ، ولم تكن سياسة نابليون الثالث مستثناة من ذلك بالطبع ، فهو يريد أن يعيد لفرنسا

مكانتها في أوروبا بتخليصها من قيود معاهدة فيينا سنة ١٨١٥ ، وهو اتجاه لا تحب به الدول الأوروبية وخصوصاً إنجلترا ، وفي نفس الوقت هو يظهر بمظهر الحليف لإنجلترا بالرغم من تعارض السياستين معاً .

لهذا كله تجد نابليون الثالث يتفاوض مع الأضداد ، فيينا يتحاور مع إنجلترا علناً ، يفعل نفس الشيء سراً مع روسيا ، ويرى أن أسلوب بامستون في تحطيم قوة روسيا لن يعود بالفائدة على فرنسا ، وأن بقاء روسيا كدولة كبرى مهم لحفظ التوازن الدولي ، ولذا فهو يتفاوض مع القيصر الروسي سراً لتخفيف حدة التوتر بين البلدين .

وفي محاولة من جانبها لتحطيم بقايا أسوار العزلة ، استغلت روسيا حوارها مع فرنسا لاقتناع النمسا بالدخول طرفاً ثالثاً في تكوين المحور الجديد ، وهكذا نجد أن كلا من الدولتين (روسيا وفرنسا) كانت تسعى للخلاص من قيود العزلة التي فرضتها الحرب في حالة روسيا ، أو المعاهدات في حالة فرنسا ، وبالطبع كان من المفيد لهما إقحام دولة كبرى أخرى مثل النمسا في تشكيل هذا التحالف ، ليس عجباً إذن أن يلتقي نابليون الثالث (الامبراطور الفرنسي) ونسلرود (وزير الخارجية الروسي) على هدف واحد وإن بدا ذلك متعارضاً مع السياسات المعلنة لكل منهما .

لم تسترح النمسا لهذا اللقاء الروسي - الفرنسي ، ووجدت فيه خطراً على مركزها في أوروبا ، على أساس أنها كانت ترتب دورها لتلعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة في حرب القرم ، ولهذا فقد فضلت أن تلعب دور الوسيط على دور الحليف .

في هذه الظروف قدمت النمسا إنذاراً للروسيا حددت فيه المبادئ التي تراها مناسبة للصلح بين الأطراف المتصارعة . وأهم هذه المبادئ : —

١ — رفع الحماية الروسية عن جميع الأراضي العثمانية في البلقان .

٢ — تخلي روسيا عن المطالبة بحماية المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية .

٣ — إغلاق المضائق (البوسفور والدردنيل) في وجه السفن الحربية الأجنبية .

٤ - إعلان حيده البحر الأسود ، وانتهاء أى وجود عسكري به .

٥ - ضمان حرية الملاحة فى نهر الدانوب .

اضطر القيصر الروسى إلى قبول الانذار النمساوى ، ووافق على عقد مؤتمر للصلح فى باريس ، وهو مستريح نسبياً للتطور الذى حدث فى الموقف الفرنسى من ناحية ولعدم فرض أية شروط عليها مقدماً قبل عقد المؤتمر .

أما الدولة العثمانية فقد أعلنت نفسها عضواً فى الجماعة الأوروبية لأول مرة حتى تتمتع بالمساواة الكاملة معها . كما أبدت استعداداً لإعلان المساواة بين كافة رعاياها ، حتى لا تتيح الفرصة للدول الأخرى أن تتدخل فى شئونها الداخلية ، وشجعها على ذلك ظهور طائفة من المثقفين الذين تأثروا بالفكر الحديث ، وكانوا يرون أن الفكر الإسلامى يتمتع بالمرونة التى تحافظ على جوهره من ناحية ، وتساعد على مسايرته للتطور من ناحية أخرى .

وبعد استشارة العلماء رأيت الحكومة العثمانية أنه يجوز للحكومة الإسلامية اتخاذ ما تراه من قرارات مناسبة لخدمة المصالح العامة للمجتمع ودفع الأخطار عنه . وبناء على ذلك أصدر السلطان عبد المجيد خطأً همايونياً فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ يتضمن المبادئ التالية : -

١ - يتمتع جميع مواطنى الدولة العثمانية بحقوق متساوية ، بصرف النظر عن اختلافهم العقائدى أو المذهبى .

٢ - المحافظة على الصلاحيات الممنوحة للأقليات غير الإسلامية ، بحيث يكون لكل طائفة مجلس يرعى مصالحها ، ويهتم بالأحوال الشخصية والأوقاف والأديرة والكائنات والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة .

٣ - إلغاء آخر مظاهر النظام الاقطاعى العثمانى .

يدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت قد أصدرت فى عام ١٨٣٩ قبل مؤتمر لندن (١٨٤٠) خطأً شريفاً مماثلاً ينص على المساواة بين الرعية أمام القانون بصرف النظر عن العقيدة أو المذهب ، وعلى كل مواطن أن يتحمل أعباء المواطنة العثمانية فى الضرائب والجنسية ، ولكن السلبية والبيروقراطية والجهل هى

جميعها التي تسببت في تجميد العمل بهذا الخط ، بالرغم من أنه يعتبر دليلاً
للاصلاح وإظهار الدولة العثمانية بمظهر جديد ، إلا أن تراخى الدولة العثمانية في
تنفيذه في عام ١٨٤٠ جعلها مضطرة لتأكيد في عام ١٨٥٦ .

ولم تكن الدولة العثمانية تقدم على إصدار هذا الخط الهمايوني بغير مقابل
تحصل عليه من الدول الأوروبية ، فطالبتهم بإلغاء الامتيازات التي منحتها لهم من
قبل ، لأن استمرارها يعنى الانتقاص من استغلالها وسيادتها ، وهذا يتعارض
وجودها على قدم وساق مع بقية لدول المشتركة في التضامن الأوربي .

الحق أن إلغاء الامتيازات لم يكن أمراً سهلاً أو هيناً ، فمع إدراك هذه الدول
لحقيقة التأثيرات السلبية للامتيازات على الدولة العثمانية ، إلا أنها أصرت على
إبقائها بنفس القدر الذي حرصت فيه على ادماج الدولة في التضامن الأوربي ،
رغم ما يحمله هذا الموقف من تناقض واضح في التأكيد على عدم مساواة رعايا
الدولة العثمانية برعايا بقية الدول الأوروبية ، في نفس الوقت الذي يتطلب فيه
الدخول في النظام الأوربي التأكيد على هذه المساواة .

على كل حال ، أمنت الدولة العثمانية عدم إثارة مشكلاتها الداخلية أثناء
مناقشات المؤتمر ، ومن ناحية أخرى فإن قضية الخلاف حول النفوذ في الأماكن
المقدسة المسيحية لم تعد بذات أهمية بالمقارنة بالقضايا الجديدة التي أفرزتها الحرب
في مجال السياسة والدبلوماسية والأمن الأوربي .

تقوم للدبلوماسية الأوربية

يصف بعض الكتاب حرب القرم بأنها « (جريمة) » . و يرى كثير من المؤرخين
أنها « سلسلة من الأخطاء الدبلوماسية والعسكرية » . وإذا كانت الفترة التي
اعقبت الحرب العالمية الثانية تسمى « (بالحرب الباردة) » ، فإن حرب القرم تعتبر
إلى حد كبير حرباً باردة بين الكبار في شكل بدائي . كان طرفا الحرب الباردة
ولايزالا يواجهان الواحد منها الآخر بفكر وفلسفة أو عقيدة مناقضة تماماً لفكر
أو فلسفة أو عقيدة الطرف الآخر ، ولكن الواحد منها ليس على استعداد إلى
مواجهة حاسمة ، بل يحاول كل منهما أن يغازل الآخر عند الأطراف . فروسيا
هربت من المواجهة بسبب عجز القوة أو قصورها ، بينما كان الحلفاء غير جادين

بسبب عدم اقتناعهم بالدور الذى تورطوا فيه . ولكنها مع ذلك أفرزت نتائج مهمة للغاية بالنسبة لأوروبا . فقد ساعدت على قيام الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية . ينظر الانجليز إلى هذه الحرب على أنها حرب فرضتها ثورة المسألة الشرقية . ولهذا فهى حرب لتأمين الطريق إلى الهند ، وهى مقدمات لحملة « السلام مع الشرف » التى تبناها دزريلى فى سنة ١٨٧٨ . الواقع أن الحرب أفادته بشكل محدود للغاية سلامة الطريق إلى الهند ، كما أنها تنشب من أجل الدولة العثمانية بقدر ما نشبت من أجل المحافظة على توازن القوى ، كما أنها قصدت إلى استبدال الدبلوماسية بالمعاهدات ، أو بلغة أخرى قصدت إلى تقنين العلاقات الدولية ، وتحقيق الوفاق الأوروبى .

لم تكن سياسة بريطانيا معادية للروسيا بشكل متصل أو متماسك ، وإنما كانت عداوتها لها مرحلية ، فبالرغم من الزواجر التى نشأت فى عام ١٨٣٣ ، ين وقفت كل انجلترا إلى روسيا ضد فرنسا ، ظل ذلك حتى عام ١٨٥٣ . وبالرغم من أن الطرفين الروسى والانجليزى كانا يتبنيان سياستين مختلفتين تجاه الدولة العثمانية إلا أن كلا منهما كان مقتنعاً بأنها لن تستطيع أن تبقى طويلاً حتى وإن اختلفت تصريحات بعض الساسة البريطانيين تجاه هذه المسألة بالذات ، ولهذا فإننا لن نجانب الصواب إذا قلنا إن الخلاف بين الروس والانجليز حول مصير الدولة العثمانية كان خلافاً حول التوقيت ، لا خلاف حول المبدأ .

لقد تغير موقف انجلترا من روسيا عندما دخلت الأخيرة فى إطار النظام الأوروبى العام ، ولهذا فإن حرب القرم تكتسب معنى خاصاً عندما ننظر إليها من منظور أوروبى ومن خلفية أوروبية .

ساد اعتقاد بين الساسة البريطانيين منذ ١٨١٥ بأنه إذا انخرس الدور الفرنسى فى أوروبا فإن روسيا سوف تحل محل فرنسا ، أو كما قال نابليون إنه فى خلال خمسين عاماً فإن كل أوروبا سوف تكون جمهوريات أو قوازم .

ومن هنا استخف كاسلريه بفكرة التحالف مع فرنسا والنمسا ، ودعا كانتج من بعده إلى إعادة توزيع القوى فى عالم جديد ، وكان ترحيب بامستون بملكية يوليو فى فرنسا ، وتحالفه مع أسبانيا والبرتغال . كان هذا جانباً واحداً من محاولات

انجلترا المحافظة على فرنسا كقوة عظمى دون ايقاع أى أذى بها بهدف استخدامها في لعبة التوازن الأوربي مع روسيا .

أما العامل الآخر في السياسة البريطانية فكان يهدف إلى تطوير استقلال دول وسط أوروبا ، وبالتالي فإن هذه الدول تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في الفصل بين الروس من جهة والفرنسيين من جهة أخرى ، وفي نفس الوقت تحمي هذه الدول نفسها من الاستقطاب نحو أى من القطبين القوزاقى (روسيا) أو الجمهورى (فرنسا) .

هذه السياسة هي التي جعلت الانجليز يصفون النمسا وبروسيا بأنها « الحليفان المحايدان » ، ذلك أنها كانا يخدمان السياسة البريطانية دونما قصد منها لأن يفعلا ذلك .

ومن الغريب حقاً ان نجد شخصين مثل مترنيخ (النمسا) وبامستون (إنجلترا) من المفروض أنها يكرهان بعضهما كراهية شديدة — نجدهما يتبنيان أساليب تخدم أهدافهما معاً . وطالما ظل نظام مترنيخ قائماً ، نجحت أوروبا في حماية نفسها من الاستقطاب الروسى — الفرنسى ، واستمرت توازن القوى قائماً .

ولكن ثورات عام ١٨٤٨ وضعت حداً لهذه السياسة المرسومة . ذلك أن سقوط مترنيخ كان كارثة لانجلترا ، وإن كان سقوطه راجع — في بعض الأحيان — إلى أنه لم يأخذ بنصيحة إنجلترا ، وقد اعتبر الانجليز ذلك عزاء لهم ، ذلك أنهم فعلوا أقصى ما في وسعهم .

فثورات ١٨٤٨ بدت وكأنها ستجعل من فرنسا قوة متفوقة في أوروبا ، كما أنها أضعفت بروسيا وهددت النمسا . وبدا الخيار أمام دول أوروبا وكأنه : إما أن جمهوريات تابعة لفرنسا أو أن تنضم إلى الحلف الروسى .

الواقع أن هذا التوقع المثير في نظر الانجليز قد تأخر تحقيقه بعض الوقت ، أو ان شئت فقل أنه تأجل . وعلى الجانب الآخر ، فإن فرنسا خرجت من هذا العام (١٨٤٨) تحت حكم بوناپرت جديد ساعية إلى تحطيم معاهدات عام ١٨١٥ ، وأكثر من ذلك إلى استعادة أملاك فرنسا في أوروبا . ومن ناحية أخرى فإن الثورات

التي نشبت في إيطاليا وألمانيا والمجر قد أحبطت عن طريق تأييد الروس لحكومات تلك الدول .

وبحلول عام ١٨٥٠ أصبح من الواضح أن فرانسيس جوزيف (النمسا) وفريدريك وليام الرابع (بروسيا) يدينان لروسيا بالفضل ، ولهذا السبب ظهر التحالف المقدس .

تدركت هزيمة ثورات ١٨٤٨ بمساعدة روسيا آثارا عميقة على الرأي العام البريطاني ، فقد كان الخوف من روسيا قبل تلك السنة مبني على حسابات دبلوماسية ، فلم يكن للروس وقتئذ مسرح يلعبون عليه في أوروبا . أما الآن وبعد عام ١٨٤٨ فقد بدأت حكومة الأحرار في إنجلترا تنظر الى الروس على أنهم طغاة أوروبا . وأعطيت الحرب مع روسيا أولوية على أي أمر آخر في السياسة الخارجية في أوروبا . وفي اعتقادهم أنهم تعاملوا مع الروس بدون حسم لكثير من قضايا أوروبا ، واتهم بامستون بأنه كان يقف إلى جانب الروس ووجدوا في رفضه شن حرب التحرير الأوروبية ضد روسيا دليلاً واضحاً على تفسيرهم لسياسته ، حتى فرنسا ظلت بعيدة في نظر كثير من السياسيين الانجليز بعيدة تماماً عن إنجلترا حتى ربيع ١٨٥٣ .

لم تكن سياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية حاسمة قبل عام ١٨٤٨ ، وساعد هذا الموقف روسيا على أن تمارس سياستها تجاهها بهدوء ودونما إجراء حسابات دقيقة للموقف البريطاني . بالطبع كان هناك سبب آخر لثقة الروس في أنفسهم ، ذلك أن حكومة الائتلاف التي شكلت في لندن مع نهاية عام ١٨٥٢ برئاسة لورد أبردين كانت تحت رئاسة من الطراز القديم . فلم يكن أبردين يتعاطف مع حركة الكراهية لروسيا ، وكان يثق في حسن نوايا القيصر بينما لا يثق في نابليون الثالث . ولو أن الأمور كانت تركت لأبردين لما كان هناك ما يسمى بحرب القرم .



حـ - التسوية ونتائجها

مؤتمر باريس (٢٥ فبراير - ٣٠ مارس ١٨٥٦)

قررت روسيا التسليم بعد هزيمتها أمام الحلفاء ، ووقعت مقدمات الصلح بقبولها للنقاط الأربع في أول فبراير ١٨٥٦ ، وبذلك انتهت حرب القرم ، وبدأ جميع الأطراف يلتفون حول مائدة المفاوضات في باريس لتسوية الأمور التي دارت من أجلها الحرب ، أولتقنين بعض المسائل العامة في الساسة الأوروبية .

حضر مؤتمر باريس ممثلو كل من إنجلترا ، وفرنسا ، والنمسا ، وسردينيا ، والدولة العثمانية ، والروسيا ، أما بروسيا فلم تدع إلى حضور المؤتمر إلا بعد افتتاحه ، بسبب رفض بريطانيا - في البداية - دعوتها . فقد كانت بروسيا في نظر بريطانيا تقف موقف الحياد المطلق ، مما جعل بريطانيا تغير نظرتها إليها ، وتعمل على استبعادها من التجمع الأوروبي .

وقعت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، وقد تضمنت المبادئ التالية : -

١ - إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام بين الأطراف المتحاربة ، وانسحاب القوات المختلفة من المواقع التي احتلتها أثناء الحرب بالتبادل ، وبناء عليه يعيد القيصر للسلطان العثماني مدينة قارص وقلعتها وكذلك جميع المواقع التي احتلتها قواته ، وفي المقابل يحل الحلفاء شبه جزيرة القرم وجميع المدن التي احتلوها وهي سيستبول ، بالكلافا ، كاميش ، ايبوتوريا ، كبرش ، جينيكالا ، كنبورن . (المواد ١ - ٤) .

٢ - يتم تبادل الأسرى بين الجانبين (مادة ٦) .

٣ — الافراج عن رعايا السلطان الذين وقفوا جانب روسيا أثناء الحرب (مادة ٥) .

٤ — يعلن الباب العالي أنه قد وافق على الاشتراك في القانون العام والنظام الأوربي وعلى الدول الأوربية عندئذ أن تحترم استقلال الدولة العثمانية ووحدة أراضيها . وتعتبر هذه المادة (مادة ٧) أهم ما جاء بالمعاهدة بالنسبة للدولة العثمانية ، بل لعلها أهم ما أسفرت عنه حرب القرم ، ذلك أنه لأول مرة تدخل الدولة العثمانية في النظام الأوربي وتتفق الدول مجتمعة على المحافظة على هذا الوضع الجديد .

٥ — يعد السلطان العثماني بمتابعة حركة الإصلاح في بلاده وبين رعاياه ، بدون تمييز في الدين أو الجنس مسجلاً بذلك نواياه الطيبة نحو المسيحيين في امبراطوريته . هذا وقد اتفق الأطراف جميعهم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية سواء بصورة فردية أو جماعية (مادة ٩) . وكان السلطان قد أصدر فرماناً برغبته في الإصلاح قبل انعقاد المؤتمر، لكن المؤتمر طلب إليه ارسال نسخ من هذا فرمان للحلفاء للعلم والمتابعة .

٦ — إعادة القاعدة القديمة للاشراف الدولي على المضائق بدلاً من سيطرة روسيا وحدها عليها . وفي هذا تأكيد على ماسبق ذكره في مذكرة فيينا بشأن إعادة النظر في معاهدة ١٣ يولية ١٨٤١ بين انجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا والدولة العثمانية . وبموجب هذا النص فعلى الدولة العثمانية إغلاق المضائق (البوسفور والدردنيل) في وجه جميع السفن الحربية الأجنبية (مادة ١٠) .

٧ — يعتبر البحر الأسود بحراً محايداً ومياهه وموانيه مفتوحة لجميع السفن التجارية لجميع الدول ، ولا ينسمح فيه بوجود أية قوة عسكرية فيما عدا تلك القوة الخفيفة التي تحافظ على أمنه وسلامة الملاحة فيه . (انظر مواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩) ويفهم من هذه المواد أنها محاولة لنزع سلاح كل من روسيا والدولة العثمانية في هذا البحر ، وإحلال محلها بقوات خفيفة للحلفاء لحماية سلامة الملاحة فيه . وقد انتهى هذا الحياد عملياً عام ١٨٧٠ ، عندما نشبت الحرب بين فرنسا وبروسيا . ولم تستطع انجلترا ان

تفعل شيئاً . وضاعبت . ذلك كل الجهود التي بذلت في حرب القرم وما بعدها .

٨ — تتخلى روسيا عن المطالبة بحماية الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية .

٩ — لا يستخدم السلاح لحل النزاع بين الدولة العثمانية وهذه الدول ، وإنما يسمح للوساطة ان تلعب دورها . ويعتبر هذا اتجاهاً جديداً في العلاقات الدولية ، فهي فكرة فرضتها ظروف الحرب من أجل إعادة تنظيم العلاقات الدولية ، وهي تعتبر — في الواقع — مقدمة للنظام الدولي الذي ظهر فيما بعد في شكل عصبة الأمم . وقد خرج هذا الاقتراح من ممثل انجلترا ، الذي رأى ضرورة أن تلجأ الدول المحاربة إلى المساعي الحميدة لدولة كبرى قبل اللجوء إلى السلاح .

١٠ — حرية الملاحة في نهر الدانوب .

١١ — تخلى روسيا عن جزء من بسارابيا إلى الولايتين الدانوبيتين مع وضعهما تحت حماية الدول الكبرى — وكانت النمسا قد احتلتها بعد أن اخلتها روسيا في عام ١٨٥٤ ، واستمر ذلك الاحتلال حتى انفض مؤتمر باريس .

تنظيم الملاحة عبر مضيق البوسفور والدردنيل ونهر الدانوب وتنظيم الحرب البحرية

كان القانون الأوربي العام حتى عام ١٨٥٦ يتكون إلى حد كبير من قرارات مؤتمر فيينا (١٨١٤ — ١٨١٥) والمعاهدات التالية له . ولكن تركيا لم تشترك في مؤتمر فيينا ، بل وقفت خارج القانون الأوربي العام ، ولم يعترف بها في أي تحالف أوربي رغم وجود معاهدات بينها وبين بعض الدول الأوربية ، وعلى ذلك فإن معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) جاءت لتعترف لأول مرة بالدولة العثمانية كعضو في التحالف الأوربي (كما سبق أن ذكرنا) وكل المعاهدات التي وقعت بين الدول الأوربية والدولة العثمانية قبل معاهدة باريس كانت تسمى امتيازات .

ولقد سببت هذه الامتيازات الكثير من المتاعب للدولة العثمانية ، فقد أعطت للدول الأوربية فرصاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، وكانت

المحرك الأول لقيام حرب القرم . ولقد حاولت كل من إنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا من خلال مذكرة فيينا ١٨٥٣ أن تحل المشكلة مع الدولة العثمانية ، ولكن الباب العالي رفض المذكرة . وتطورت الأمور بسرعة وكانت حرب القرم ، واضطرت إنجلترا وفرنسا — كما سبق أن ذكرنا — إلى الدخول بأساطيلهما إلى البحر الأسود ، ونجح الحلفاء في القضاء على القاعدة الروسية في اسبستبول ، وصار موضوع الملاحة في المضائق من الموضوعات التي تهتم إنجلترا بالدرجة الأولى ، ولهذا نجدها جريصة كل الحرص على إدراجه ضمن التسوية العامة التي تمت في باريس .

ولكى ندرك أهمية الموقف البريطاني علينا أن نتابع تطور قضية الملاحة في البوسفور والدردينيل باختصار خلال القرن التاسع عشر .

ففى ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، وفى أعقاب الحرب الروسية — العثمانية ، وقعت الدولتان معاهدة أدرنة ، وكان من أهم نصوصها : « الاتفاق بين الدولتين على حرية التجارة والملاحة فى البحر الأسود وفتح البوسفور والدردينيل لكل السفن التجارية ولسفن الدول الأخرى التجارية والتي توجد بينها وبين الباب العالي علاقات سلمية .

وفى ٨ يولية ١٨٣٣ عقدت معاهدة هنكيار سكله سى — السابقة الذكر — بين الروسية والدولة العثمانية ، وأهم موادها ذلك النص السرى الذى ينص على أن تتولى روسيا الدفاع عن الدولة العثمانية مقابل إغلاق الدردنيل فى وجه جميع سفن الدول الأخرى الحربية ، وليس فى هذا الشرط ما يخالف القاعدة القديمة المتبعة بشأن المضائق ، فقد كانت القاعدة المرعبة أن يغلق السلطان المضائق فى وجه السفن الحربية أمام الجميع ، لكن معاهدة هنكيار سكله سى اقتصرت على ذكر الدردنيل ولم يرد فيها ذكر البوسفور واستانبول كما نعلم تقع على البوسفور ، ومعنى هذا أن البوسفور أصبح مفتوحاً أمام الروسية واستانبول تقع تحت رحمتها ، بينما هى آمنة من عدم قدوم أى خطر من جهة الجنوب (الدردنيل) .

وفى أعقاب تسوية لندن (١٨٤٠) تم توقيع اتفاقية المضائق (١٣ يولية ١٨٤١) واشتركت فيه الدول الخمس الكبرى بالإضافة إلى الدولة العثمانية . ونصت هذه المعاهدة على إغلاق البوسفور والدردينيل فى وجه السفن الحربية الأجنبية إذا كان الباب العالي فى حالة سلم « وهو المعروف » القاعدة القديمة .

ثم جاءت بعد ذلك معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) وأعلنت في المادة العاشرة منها التأكيد على اتباع « القاعدة القديمة » في الملاحة الحربية في المضائق . كما أعلنت المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة منها حياد البحر الأسود عسكرياً وفتحه أمام التجارة العالمية .

كذلك نظمت الملاحة في نهر الدانوب كما ورد في المادة الخامسة عشرة ، وحرصت الدول على تطبيق المبدأ المنصوص عليه في معاهدة فيينا والذي يقتضى تنظيم الملاحة بين الدول الواقعة على نهر الدانوب أو تلك التى يخترقها النهر ، واتخذ هذا الاتفاق قاعدة لتنظيم الملاحة في كل الأنهار الدولية ، كما ورد في المادتين ١٠٨ و ١١٧ منها .

وأن تقوم كل دولة نهريه باصلاح ممرات الصنادل ، ولا تجمع ضرائب جمركية في الموانى . وبذلك أصبح مبدأ الملاحة جزء من القانون العام فى أوربا ، وحتى يتم اجراء التحسينات الضرورية فى مداخل الأنهار، نص المؤتمر على تكوين لجنة من الدول السبعة الموقعة على المعاهدة كما ورد فى المادة السادسة عشرة .

إلى جانب هذه اللجنة وجدت لجنة أخرى من ممثلى الدول التى يمر بها النهر، وتختص هذه اللجنة باعداد لوائح الملاحة وشرطه النهر . وبازالة العوائق التى تحول دون استخدام النهر فى الملاحة حسب ترتيبات معاهدة فيينا .

الاعلان الخاص بالقانون البحرى :

انتهزت الدول المجتمعة فى باريس الفرصة لإصدار إعلان خاص بالقانون البحرى فى وقت الحرب ، وكان هذا القانون من الأمور ذات الأهمية الكبرى لأنه أثربشكل واضح فى تطور القانون الدولى ، ولقد وقعته الدول فى ١٦ أبريل ١٨٥٦ . والواقع أن كثيرا من دول العالم غير المشتركة فى مؤتمر باريس قد سلمت باعلان باريس هذا . ولكن دولة كالولايات المتحدة لم تنضم رسميا إلى هذا الاعلان ، لأن الحكومة الأمريكية حاولت أن تضيف إليه شرطاً يقضى بحظر الاستيلاء على الممتلكات الشخصية فى البحر . وحيث أن هذا الأمر لم يشكل أصلا جزءا من الاعلان البحرى ، فإن الموافقة المشروطة على الاعلان لا يمكن اعتبارها انضماماً مطلقاً إلى هذا الاتفاق .

وعند قيام الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة عام ١٨٩٨ أصدر الرئيس الأمريكى بياناً أوضح فيه أنه قد أعلن من قبل بأن سياسة حكومته ستكون هى « عدم اللجوء إلى مصادرة مراكب العدو، ولكنها ستتمسك بقواعد إعلان باريس .

وأعلن البيان :

١ - أن أعلام الدول المحايدة المرفوعة على السفن تحمى بضائع العدو ما عدا مهربات الحرب .

٢ - لا يمكن الاستيلاء على البضائع المحايدة التى تحملها سفن العدو وليست من مهربات الحرب .

٣ - لا بد أن يكون الحصار فعالاً ليكون ملزماً ، فلم يعد من المناسب تطبيق الحصار العام . وأوضح بعد ذلك فى البيان عدة قواعد أخرى لم يتضمنها إعلان باريس .

وفى الحقيقة سارت الولايات المتحدة على مبادئ إعلان باريس ، ولكنها لم تنضم إليه رسمياً .

مراحل تطور القانون البحرى :

١ - معاهدة باريس الأولى ٣٠ مايو ١٨١٤ . ونصت على أن ينظر فى تنظيم الملاحة فى الأنهار العامة فى مؤتمر مقبل .

٢ - معاهدة فيينا ٩ يونية ١٨١٥ . ونصت على تنظيم الملاحة فى نهر الدانوب والأنهار التى على شاكلته .

٣ - معاهدة أدرنة ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ .

ونصت على حرية الملاحة والتجارة فى المضائق لكل الدول التى لها علاقة بالباب العالى .

- ٤ - معاهدة هنكيارسكله سى ٨ يونية ١٨٣٣ .
تتمتع روسيا وحدها بحرية الملاحة فى المضائق .
- ٥ - اتفاقية المضائق - ١٣ يولية ١٨٤١ .
ونصت على إغلاق المضائق فى وجه السفن الحربية إذا كان الباب العالى فى حالة سلم .
- ٦ - معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦ .
أعلنت حياد البحر الأسود وفتحته أمام التجارة الدولية .
- ٧ - إعلان باريس ١٦ أبريل ١٨٥٦ .
وبنظم الحرب البحرية ، ومهربات الحرب .

تقوم للنتائج العامة لحرب القرم :

بالإضافة إلى النتائج التى أسفرت عنها حرب القرم على المستوى الرسمى ، كانت هناك بعض التطورات الهامة فى العلاقات الدولية ، وفى أوضاع الدول التى اشتركت فى تلك الحرب يحسن أن نشير إليها بإيجاز هنا :

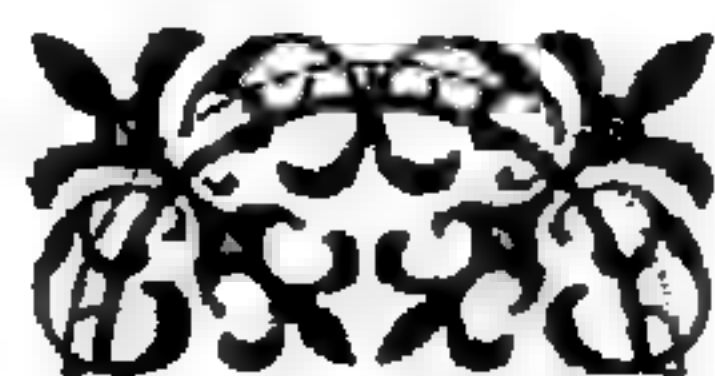
بالنسبة للروسيا فإن قدرتها العسكرية وكذلك السياسة قد شلت لفترة تقترب من ربع قرن من الزمان ، لم تستطع خلالها فى أعقاب حرب القرم أن تمارس أى نشاط دولى واضح فى المجال الأوروبى ، ولهذا كان من الطبيعى أن تبحث عن مجال جديد تستطيع فيه أن تثبت ذاتها ، ومن ناحية أخرى بدأت تتجه نحو سيبيريا . ولكنها كانت تتعامل مع الدول الأوربية ، لافى أوربا ، ولكن فى الشرق الأقصى .

وفىما يتعلق بالنمسا ، فإن ذهاب روسيا بعيداً عنها ، أدى إلى انتشار الحركات القومية فى كل من ألمانيا وإيطاليا ، ذلك أن النمسا لم تستطع وحدها أن تقف ضد هذا الاتجاه فى أوربا .

أما فرنسا فقد أخذت نجاحاتها تتوالى فى أوربا وخارجها ، فقد كانت فرنسا رمز الثورة وبدأت الثورات والحركات القومية تأخذ مكانها فى أوربا ، بعد أن

اختفت زعامة المعارضة ممثلة في روسيا ، وعدم قدرة النمسا على تحمل كل الأعباء للدفاع عن الاستبداد وحدها .

تفوقت كل من إنجلترا وفرنسا بوضوح في الدولة العثمانية ، وفي خارجها في مجال التوسع الاستعماري . وأصبح الشرق الأوسط فريسة لهما .



مراجع يمكن استشارها حول الفصلين الأول والثانى :

- ١ - جرانت وتمبرلى . أوروبا فى القرنين ١٩ ، ٢٠ .
- ٢ - الجمعية الملكية للدراسات التاريخية — ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا .
- ٣ - زينب عصمت راشد — تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر .
- ٤ - عبد الرحمن الرافعى — عصر محمد على .
- ٥ - عبد العزيز سليمان نوار — التاريخ الحديث . أوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية .
- ٦ - نشر — ١٦٠ تاريخ أوروبا فى العصر الحديث .
- ٧ - محمد رفعت — تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية .
- ٨ - محمد فؤاد شكرى — بناء دولة مصر محمد على .
- ٩ - محمد ضياء الدين الرئيس — تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية .
- ١٠ - محمد مصطفى صفوت — المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .
- ١١ - مصطفى كامل — المسألة الشرقية .
- ١٢ - هنرى دودويل — محمد على مؤسس مصر الحديثة .

الفصل الثالث

تطور العلاقات البريطانية - الروسية / السوفيتية
حول الشرق الاسلامي
١٨٥٣ - ١٩٢٧ (*)

أ - الشرق الاسلامي في العلاقات البريطانية - الروسية حتى عام ١٩١٧ .

ب - الاستراتيجية السوفيتية في الشرق .

ج - العلاقات البريطانية - السوفيتية من ١٩١٧ إلى ١٩٢٧ .

(*) : مستخرج من كتاب للمؤلف بعنوان : بريطانيا والنشاط السوفيتي في الحجاز ١٩٢٤ - ١٩٣٨ (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) .

١ - الشرق الاسلامى فى العلاقات البريطانية - الروسية حتى عام ١٩١٧ (١)

قد يكون من العسير على المرء أن يحدد بدقة بداية مناسبة ، لدراسة الشرق الاسلامى فى العلاقات البريطانية - الروسية ، ذلك أن العلاقات بين الدولتين كانت فى سماتها العامة علاقات تنافس وتصادم شبه دائم ، وهذه السمات العامة نركبت لدى الباحث إنطباعاً قوياً بأن التقاء الدولتين ، أو إن شئت إلتقاء لامبراطوريتين ، حول سياسة واحدة فى الشرق بصفة عامة كان أمراً غير وارد .

صحيح أن هناك نقاط التقاء بين الدولتين حول تركيا وفارس ، باعتبارهما من البلاد الاسلامية ، إلا أن مثل هذه الالتقاءات كانت مرحلية ، أو تكتيكية ، ولم يكتب لأى منها صفة الدوام . وليس هناك من تفسير أقوى من أن المصالح لبريطانية كانت تصطدم فى أهدافها البعيدة المدى مع المصالح الروسية العليا فى الشرق ، فبينما سعى البريطانيون بحماس - خلال القرن التاسع عشر - إلى تكوين خط عرض متصل الحلقات من مناطق النفوذ ، الممتدة من أوروبا إلى لشرق الأقصى ، ماراً بوسط آسيا ، فى محاولة لعزل روسيا شمالاً لتعيش فى صقاعها الباردة ، كان الروس يعملون جاهدين للضغط على جيرانهم فى المناطق الجنوبية من آسيا للوصول إلى المياه الدافئة ، وبكلمات أخرى فإن الروس كانوا يعملون على الحيلولة دون نجاح بريطانيا فى تكوين خط العرض الاستراتيجى بإحكام ، وذلك بإقامة خط أو خطوط نفوذ طويلة مماثلة ، تمتد من الشمال إلى الجنوب متقاطعة مع الخط البريطانى ، ومتغلغلة فى مناطق النفوذ البريطانى فى جنوبى آسيا والخليج العربى والبحر المتوسط .

هذا التصادم الاستراتيجى بين الامبراطوريتين كان يجرى فى معظمه على أراض إسلامية ، ومن هنا شكل العنصر الاسلامى - بذاته و بأرضه - محوراً

رئيسيا ، دارت حوله السياسة والاستراتيجية لكل من بريطانيا وروسيا . ولكن البريطانيين تفوقوا على الروس في البداية لسبق وصولهم إلى الهند ، التي يوجد بها أكبر تجمع إسلامي في مكان واحد بالشرق . ومنذئذ والهند — لا لندن — هي المسئولة عن حماية مصالح الامبراطورية البريطانية في الشرق من خطر نجاح محاولات روسيا للتسلل إلى أفغانستان ، وفارس ومنطقة الخليج العربي . أما فيما يتعلق بسعيها للوصول إلى البحر المتوسط عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل ، فإن لندن كانت معنية بالدرجة الأولى بمواجهة المد الروسي في الأراضي والمياه العثمانية ، وهو أحد مظاهر « المسألة الشرقية » الذي لم يكن يشغل الهند بنفس القدر .

واتسمت العلاقات الروسية — العثمانية بالعداء ، لنفس الأسباب التي حددت طبيعة العلاقات الروسية — البريطانية ، فمتلكات الدولة العثمانية كانت — في قطاع كبير منها — تشكل جانبا من ذلك الخط العرضي البريطاني المحاصر لروسيا . ونجح الروس في عام ١٨٣٣ في كسر هذا الخط حين عقدوا تحالفاً مع الدولة العثمانية ، في ظل ظروف غير ملائمة فرضتها هجمات القوات المصرية على تركيا ، وعرفت هذه المعاهدة السرية باسم « معاهدة هنكيارسكله سي » ، وكانت نصراً حقيقياً للروس ، لأنها كانت تخدم أهدافهم البعيدة المدى في الوصول إلى البحر المتوسط . كما أنها كانت هزيمة للبريطانيين ، الذين كانوا يسعون دائماً للاستئثار بالنفوذ في الدولة العثمانية . وقد كلف هذا النجاح الروسي بريطانيا جهداً دبلوماسياً وعسكرياً ضخماً ، فقد ظل بامستون (وزير الخارجية البريطانية) يسعى لإفساد هذه المعاهدة وإلغائها ، بكل الوسائل ، حتى تمكن من ذلك . إن نجاح الروس في عقد هذه المعاهدة كان البداية الحقيقية لرسم سياسة محددة الملامح والأهداف تجاه كل من بريطانيا والدولة العثمانية .

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت روسيا وجهاً لوجه مع بريطانيا وحلفائها فيما يعرف باسم « حرب القرم » (١٨٥٣ — ١٨٥٦) . ولم تكن هذه الحرب بسبب الدولة العثمانية ، بقدر ما كانت بسبب التصادم بين جوهر السياسة الروسية وأهدافها والسياسة البريطانية وأهدافها في الشرق بصفة عامة . فبينما كانت روسيا ترى ضرورة الخلاص من كيان الامبراطورية العثمانية

المريض ، كانت بريطانيا ترى أن إقامة نظام جديد من بقايا الامبراطورية العثمانية ، يمكنه حفظ توازن القوى في المنطقة من ناحية ، وإبعاد أخطار الدول الكبرى الطامعة فيها من ناحية أخرى ، وكان ذلك أمراً صعباً ، فاتبعت بريطانيا سياسة المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأدنى بكل أبعاده ، باعتباره أسلم الوسائل لتيسير تطبيق سياستها .

ومن ناحية أخرى ، كان الروس حريصين على تأكيد مسؤولياتهم تجاه حماية الرعايا العثمانيين من المسيحيين الأرثوذكس ، وكانوا يتناقشون مع فرنسا وإنجلترا حول أي من الكنيستين (الشرقية أم الغربية) يكون لها التفوق والسيادة في فلسطين . وفي هذا السبيل أرسل القيصر الروسي بعثة دبلوماسية للسلطان العثماني لتوضيح نوايا روسيا تجاه الدولة العثمانية ، مؤكداً على أنه لا يسعى إلى ضم أي من أراضيها ، إلى أراضيها وإنما يسعى إلى الحصول على فرمان من السلطان يعيد التفوق الروسي في القدس إلى سابق عهده قبل عام ١٨٥٢ ، لأن روسيا لن تسكت على التفوق الفرنسي القائم هناك ، وأنها تقترح عقد معاهدة سرية على غرار معاهدة « هنكيارسكله سي » . وفيما يتعلق بإنجلترا ، أكد القيصر للسفير البريطاني في سان بطرسبرج على أهمية استانبول للمصالح الروسية ، وأن أي محاولة لتقسيم أملاك الدولة العثمانية لابد وأن ينص فيها على أن تكون استانبول لروسيا . وهذه الصورة فإن مصالح روسيا في الدولة العثمانية تنحصر في أمرين : السيادة العقائدية في فلسطين ، والسيادة السياسية في استانبول . في هذه الظروف التي كانت روسيا تتحاور خلالها مع العثمانيين والإنجليز حول مصالحها ، كانت تستعد عسكرياً لتنفيذ خططها في الدولة العثمانية ، وتطالب بإغلاق الدردنيل أمام السفن الحربية البريطانية والفرنسية . وهكذا كان الطريق إلى حرب القرم مفتوحاً على مصارعيه في صيف عام ١٨٥٣ .

كان من الواضح أن أي محاولة للتفاهم بين الروس والعثمانيين ، لا يجب أن تتم بعيداً عن مجموعة من الأسس ، يعيننا منها أمران : الأول إعادة النظر في اتفاقية المناسيق (١٨٤١) لصالح توازن القوى في أوربا ، والثاني تخلي الروس عن المطالبة بحماية المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية ، على أن يعيد

السلطان بالعمل على تحسين أوضاع رعاياه . وفي الواقع ، لم يكن يشغل بريطانيا أمر أكثر من إعادة النظر في اتفاقية المضائق (١٨٤١) . ولعلها السبب الحقيقي الذى زج بها إلى حرب القرم . وقد وفقت بريطانيا إلى تحقيق الهدف الأسمى من حرب القرم بمقتضى التسوية التى أسفر عنها مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ . فقد أعلنت هذه التسوية حيطة البحر الأسود ، كما أغلق المضيقان فى وجه جميع السفن الحربية الأجنبية ، وبالتالي شلت الوجود الروسى العسكرى فيه ، كما وفرت على إنجلترا جهد متابعة احتمال قيام روسيا بعمل عدائى ضد المصالح البريطانية فى شرق البحر المتوسط .

ينظر الانجليز إلى هذه الحرب على أنها حرب فرضتها ضرورة تأمين الطريق إلى الهند ، الذى تعرض للتهديد بسبب إثارة المسألة الشرقية . كما أنها فى نظر البعض مقدمات لحملة « السلام مع الشرف » التى تبناها دزريلى — فيما بعد — عام ١٨٧٨ . على كل حال ، أفادت الحرب إلى حد ما سلامة الطريق إلى الهند . ولعلها أسفرت عن تحقيق التوازن الدولى كما تريده إنجلترا ، واستبدلت الدبلوماسية بالمعاهدات ، وسعت إلى تقنين العلاقات الدولية . ولعل وزير الخارجية البريطانى (بامستون) الذى أجهض محاولة روسيا فى الوصول إلى المضائق ، فى عام ١٨٤١ ، هو نفسه الذى مارس الدبلوماسية البريطانية بطريقة سرية فى حرب القرم ، بحيث يمكن القول أنه سخر كلاً من النمسا وفرنسا لخدمة المصالح البريطانية . وهو الذى قال فى تعليقه على المذكرة النمساوية — الفرنسية فى ١٤ نوفمبر ١٨٥٥ إنها « من أجلنا ولكن بدوننا » (٢) . أما محتوى المذكرة فقد تضمن جوهر القضية التى تعنى إنجلترا بالدرجة الأولى ، وخصوصاً ما يتعلق بعزل روسيا خلف الدردنيل مع تحييد البحر الأسود . لقد كان رأى العام البريطانى يساند سياسة بامستون تجاه روسيا دون أن يعرف بتفاصيل دبلوماسيتها . ومع أن شرط تحييد البحر الأسود لم يكن مرغوباً فيه من أى طرف من الأطراف (الروس ، الفرنسيين ، النمساويين) ، إلا أن بامستون فرضه إرضاء للرأى العام البريطانى .

وإمعاناً من جانب بامستون فى إذلال روسيا وقع ، بعد أسبوعين فقط من معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ، مع كل من فرنسا والنمسا ، معاهدة ثلاثية

في ١٥ أبريل ١٨٥٦ لضمان أمن وسلامة واستقلال تركيا ، وكانت — في الواقع — موجهة ضد روسيا . فقد اشتهر بامستون رائحة اتصالات فرنسية — روسية من وراء ظهر بريطانيا ، ولم يشأ أن يفصح عن علمه بما جرى ، وفي إطار من الدبلوماسية السرية أراد أن يلزم فرنسا بالعمل ضد روسيا طبقاً لما سبق الاتفاق حوله في حالة مهاجمة روسيا لتركيا ، فنجح في أن يضمّن المعاهدة نصاً سرياً ، ليساعد به فرنسا على أن تظل في جانب الحلفاء عملياً ، وفي جانب روسيا ظاهرياً ، لقد خدع بامستون روسيا ، ويمكن فرنسا من أن تخدعها هي الأخرى . صحيح أن شروط الضمان الثلاثي كانت هشة ، وتحللت منها فرنسا بعد ستة شهور ، ولكن يبقى أن بريطانيا لا تكاد ترى فرصة لمحاصرة روسيا واهتبتها .

لم يكن الأسلوب البريطاني في تقليم أظافر روسيا مقبولاً لدى الفرنسيين ، فقد أدركوا أن التحالف الأنجلو-فرنسي ، الذي نشأ حديثاً وتجسد في حرب القرم ، قد خدم الانجليز بالدرجة الأولى ، وأن الجيش الفرنسي كان أداة طيعة لخدمة المصالح البريطانية ، ولم يكن بالامكان تصحيح ذلك إلا بخداع النفس ، وفي إطار من الدبلوماسية السرية .

يشكل ما سبق عرضه جهود بريطانيا في التصدي لمحاولات روسيا « للخروج من الحصار » عبر أراضي ومياه الدولة العثمانية . أما في آسيا الوسطى فقد كانت روسيا تضغط على منطقتين بعينهما : الأولى فارس سعياً للوصول إلى مياه الخليج العربي ، والثانية أفغانستان سعياً للوصول إلى مياه المحيط الهندي . وكانت بريطانيا تدرك ذلك جيداً ، فنراها تسعى أثناء حرب القرم إلى تشجيع أمراء آسيا الوسطى من المسلمين على الثورة ضد تسلط الروسي ، وهو أسلوب سعى الطرفان إلى استخدامه ضد بعضهما في مناسبات عديدة ، وفي نفس الوقت تدعم بريطانيا نفوذها في فارس وأفغانستان (٣) .

كانت المناطق الجنوبية في آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط هي المناطق الحيوية الداخلة في إطار خطة التوسع الروسي في آسيا ، ولعل المرحلة التمهيدية لتنفيذ هذه الخطة قد بدأت في أيام بطرس الأكبر وانتهت قبيل نشوب حرب القرم مباشرة . وخلالها استولى الروس على القرم (عام ١٧٨٣) وعلى قرغيزيا (أواخر القرن ١٨) . وفي أعقاب تلك الحرب ، وفي ظل سياسة الحصار التي فرضها

الحلفاء الأوروبيون على روسيا ، لم يكن لها متنفس إلا في المناطق الآسيوية وهي مناطق في معظمها إسلامية الطابع .

ففي عام ١٨٦٥ احتلت القوات الروسية طشقند .

وفي عام ١٨٦٨ احتلت بخارى وسمرقند وانتهت امبراطورية بوغر .

وفي عام ١٨٧٣ احتلت خينا .

وفي عام ١٨٨١ احتلت تركستان وعشق آباد ومرو .

وحتى عام ١٨٨٥ سيطرت على مساحة تمتد ما بين بحر قزوين وجبال تيان شان ، ومن جبال أورال وحتى حدود القفقاس (القوقاز) .

وفي عام ١٨٩٧ استولت على البامير (٤) .

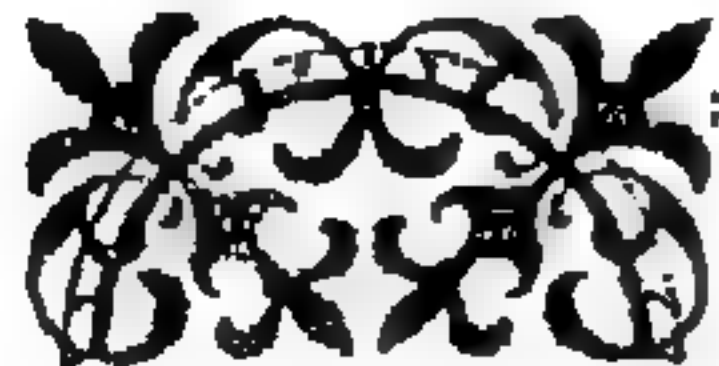
بهذا التمدد السياسي والجغرافي (الجيوبوليتيكي) ضمت روسيا عددا لا بأس به من المسلمين إلى كيان الدولة ، واقتربت بشكل مباشر من مناطق النفوذ البريطاني الإسلامية . ورأت حكومة الهند ضرورة العمل على توسيع حدود الهند الشمالية مع بداية الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، كما طلبت إلى حكومة لندن أن تضغط على روسيا في منطقة بحر البلطيق كي تشغلها عن التوسع في آسيا ، وأدت التطورات الأوربية إلى سرعة التقاء الدولتين في عام ١٨٨٥ ، فوقعتا معاهدة ثبتت الحدود بين آسيا الوسطى وأفغانستان ، وظلت انجلترا في مأمن من الخطر الروسي حتى نهاية القرن التاسع عشر .

وفي مطلع القرن العشرين ، أدى تطور العلاقات الدولية ، وظهور ألمانيا ، ونجاحها في غرس جذور نفوذها في الدولة العثمانية ، وفي إيران ، فضلاً عن نجاحها في بناء قوة بحرية قادرة على تحدى البحرية البريطانية ، أدى كل ذلك إلى تقارب روسي - بريطاني تكتيكي ي عام ١٩٠٧ ، حين اعترفت بريطانيا بالنفوذ الروسي في شمال فارس ، بينما اعترفت روسيا بالنفوذ البريطاني في جنوبها وفي الخليج . ومع أن هذه الخطوة تعتبر نجاحاً ظاهرياً للسياسة الروسية ، إلا أنها في الواقع تعتبر نجاحاً لبريطانيا ، التي وضعت حداً لطموحات روسيا في الاتجاه جنوباً نحو المياه الدافئة .

لقد كانت بريطانيا ترقب عن كثب مشاريع السكك الحديدية الروسية ، إنطلاقاً من خطوط عبر سيبيريا وصولاً إلى أفغانستان ، ومشاريع السكك الحديدية الألمانية إنطلاقاً من فيينا إلى سالونيك ، ومن فيينا إلى بغداد ، والتي كانت تهدف جميعاً إلى ضرب المصالح البريطانية في الشرق . وفي سبيل التصدي لألمانيا نشطت الدبلوماسية البريطانية لاستقطاب عدوها التقليديين روسيا وفرنسا ، فكان الوفاق السوي مع فرنسا في عام ١٩٠٤ ، كما كان الوفاق مع روسيا في عام ١٩٠٧ ، خطوتين على هذا السبيل (٥) .

ويسجل جورج لويد في محاضرة ألقاها بالمعهد البريطاني للشؤون الدولية في عام ١٩٢٥ (٦) ، أن القضايا التي شغلت بال السياسة البريطانيين مع الروس قائمة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط ، وإيران ، والهند ، ووجه النصيح لبريطانيا أن تضع سياسة واضحة المعالم تجاه استمرار وجودها في تلك المناطق ، حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية . وصرف جورج لويد بعض الوقت لبيان أهمية الهند على الأخص ، ووصفها بأنها محور سياسة بريطانيا الخارجية في الشرق ، في مواجهة منافسة الدول الأخرى . ويعتقد جورج لويد في أنه « لا يوجد مكان في الامبراطورية يمكن وضعه على قدم المساواة مع الهند في أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية في ذلك الوقت ... » .

وبذلك نجحت بريطانيا في دخول الحرب العالمية الأولى وإلى جانبها كل من فرنسا وروسيا (٧) . وحين انتهت الحرب كان قد تأكد أن بريطانيا خسرت روسيا إلى الأبد . فلم تعد روسيا ، كما كانت روسيا القيصرية ، ذات الأطماع التوسعية ، ولكنها صارت إلى جانب ذلك روسيا الثورة البلشفية ، بما في ذلك من تصادم أيديولوجي حتمي (٨) ، ليس مع بريطانيا وحدها ، ولكن مع العالم الرأسمالي كله ، لأن « تحقيق أفكارنا تحقيقاً كاملاً لا يتم إلا بقلب النظام الرأسمالي بأكمله » (٩) . ويعكس هذا التصريح صورة مستقبل العلاقات الروسية - البريطانية على مرآة الشرق .



ب - الاستراتيجية السوفيتية في الشرق :

شُغل الروس بشؤونهم الداخلية والحرب الأهلية بعد نشوب الثورة البلشفية ، وبدأ الشرق في هذه المرحلة المبكرة عرضة للنسيان . ولكن بعد نجاح الثورة انقسم الشيوعيون في روسيا على أنفسهم حول الوجهة التي ستنقل إليها عدوى الثورة . فرأى البعض أن في الامكان العمل على تكوين أوربا السوفيتية . ورأى البعض الآخر أن مستقبل الحركة الاشتراكية هو في آسيا ، ولكن يُضعف من هذا الاتجاه وجود أعداد كبيرة من المسلمين فيها ، مما يجعلها عبئا على الشيوعية ، ذلك أن لينين لم يقدم لمؤيديه أفضل مما قدم الاسلام لمعتقيه (١٠) .

ومع ذلك ، فقد كان لينين أكثر زعماء البلاشفة اهتماما بشؤون آسيا ، وكان يرى أن قضية الاستعمار والتحرير يمكن أن تخدم روسيا الجديدة ، في حال وقوفها إلى جانب الشعوب المغلوبة على أمرها . وكان يعتقد في أن مصير العالم سيتقرر من آسيا ، باعتبار أن أغلبية الجنس البشرى يتركز في الهند والصين وروسيا . وعلى ذلك فإن يقظة آسيا يجب أن تُعطى أولوية على نشر الفكر الشيوعي خارج روسيا . ولعل لينين يختلف في ترتيب الأولويات مع كل من ماركس وأنجلز ، اللذين كانا يريا إمكانية تخليص المستعمرات الآسيوية من الاستعمار الأوربي بعد انتصار الثورة الشيوعية في أوربا (١١) .

وتكمن مشكلة الزعامات الروسية الجديدة في عدم القدرة على ممارسة سياسة شرقية واضحة ، نتيجة لاقتنارها إلى تنظيمات قيادية في الشرق ، هذا مع أن الشعوب الاسلامية في روسيا تعاونت منذ بداية الثورة مع العناصر البلشفية لتدمير الدولة القيصريّة والقوى المؤيدة لها في الداخل . وبالتالي كان من الضروري

الاعتماد على تلك العناصر المتطرفة من بين الشرقيين أنفسهم ، وخاصة من دعاة فكرة الوحدة الاسلامية ، أو الوحدة التركمانية (١٢) .

وساعد على سرعة التقاء روسيا الجديدة بالشرق ، أن الشرقيين كانوا ينظرون إليها على أنها شبه أوربية وشبه شرقية ، وأن الفواصل الجغرافية بينها وبين الشرق ليست مانعة . وأن بموسكو كلية للدراسات الشرقية ، وكذا في ليننجراد والمدن الكبرى مراكز شرقية مماثلة . كما أن الجيش الأحمر أنشأ دائرة شرقية لتخريج ضباط مهنيين للعمل في بلاد الشرق . ثم أسس الحزب الشيوعي في عام ١٩٢١ « الجمعية العامة لاتحاد المستشرقين » التي أصدرت مجلة « الشرق الجديد » . وأكد اتحاد المستشرقين على الصلة بين نضال الطبقة العاملة في الغرب وكفاح الشعوب المضطهدة في الشرق . واختص مجموعة من المستشرقين بأحوال البلاد الاسلامية ، وتوصل هؤلاء إلى أهمية التركيز على الجانب القومي دون الجانب الشيوعي في هذه المرحلة المبكرة (١٣) .

وكانت سياسة الثورة الروسية البلشفية في آسيا بادية الأمر مبنية على أساس استنفار القوميات المختلفة ، مما جعلها تلقى قبولا لدى الشعوب الآسيوية المستعمرة وشبه المستعمرة . وكان رفع البلاشفة لشعار المساواة والسيادة لجميع شعوب روسيا ، وحققها في تطوير الأقليات القومية ، من بين العوامل المشجعة للشعوب الآسيوية كي تضع ثقتها في الثورة التي تحمل لها أملا جديدا في الحرية . وهكذا كان للثورة البلشفية مردودات إيجابية على الشعوب الآسيوية ، ومردودات سلبية على الاستعمار الأوربي (البريطاني والهولندي والفرنسي) .

صحيح أن الشيوعيين كانوا يدركون أن تبني الاتجاهات القومية يتناقض والاتجاهات الشيوعية . ولكن ذلك مردود عليه بأن مناصرة الاتجاهات القومية كانت موقفا تكتيكيا يهدف إلى ضرب الاستعمار الغربي في آسيا . وإذا نجحوا في ذلك يمكنهم بوسائل أخرى ضرب الحركات القومية . ومن هذا المنطلق أقيمت الاتصالات بزعماء الهند لضرب بريطانيا ، وبزعماء أندونيسيا لضرب هولندا . وروعي في هذه الاتصالات الفصل الواضح بين الحركة الشيوعية والبرجوازية الوطنية في تلك البلاد . واتخذوا نفس الاحتياطات تجاه الحركة الاسلامية حين قرروا التعاون معها في حدود مواجهة الاستعمار . أما مسألة وحدة الشرق التي

تبنتها الحركة الإسلامية فبقدر ما فيها من إيجابيات مرحلية ، فيها سلبيات خطيرة على الشيوعية في المدى البعيد (١٤) .

وبناء على الأسس السابقة ، أعلنت القيادة الروسية الجديدة في ٢ ديسمبر ١٩١٩ ، أن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية بموقعها بين أوروبا وآسيا ، تعتبر نفسها سنداً لآسيا الواقعة تحت سيطرة الاستعمار الأوربي ، وأنها ستتبنى هذا الموقف حتى تتحرر شعوبها . وتطبيقاً لذلك أقدمت روسيا على إعانة كل من أفغانستان وتركيا ومنغوليا (١٥) .

هكذا كانت إطلالة الثورة الروسية على العالم الخارجى في آسيا ، بعد أن شغلتها شئونها الداخلية لتثبيت أقدام النظام الجديد (١٦) . ولكن سبقت ذلك محاولة لإثبات حسن النوايا حين أعلن الزعماء الروس في مستهل الثورة إلغاء جميع المعاهدات السرية التى عقدها روسيا القيصرية مع الدول الكبرى ، بهدف تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في أوروبا وآسيا فيما بينهم . وكان الروس يهدفون من وراء ذلك إلى فضح سياسة روسيا القيصرية والتنديد بالسياستين البريطانية والفرنسية . ومع نهاية عام ١٩١٧ وجه الزعماء الروس بياناً إلى الطبقة العاملة في روسيا والشرق ، ومن بينهم عدد كبير من المسلمين في آسيا الصغرى وإيران وأفغانستان والهند وشبه الجزيرة العربية ، يدعونهم إلى أن يهبوا في وجه الظلم والاستعمار وألا يخشوا روسيا الجديدة . ووعدت بالتعاون معهم (١٧) . وأكد الروس للمسلمين خاصة ، في داخل روسيا وخارجها ، على أن « عقيدتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم الثقافية ، تعتبر منذ الآن حرة وذات حصانة . ابنوا حياتكم القومية بحرية ودون عقبات ولكم الحق في ذلك » (١٨) .

استشعر المسلمون الروس أن بإمكانهم أن يتنسبوا هواء جديدا للحرية في روسيا الجديدة . فقد كانوا من قبل « يجتازون أزمة عنيفة » ، وكانت الحياة عسيرة أمام الجميع ، ولذلك لم يترددوا في مناصرة الثورة ، واعتبروا أن الكفاح من أجل حريتهم كفاح مقدس ، وعبر بعضهم عن ذلك بقوله « لقد وجدت الثورة آخر استجابة في قلوبنا ، وأقيمت شعائر خاصة في الجوامع .. وابتهل الجميع إلى الله أن ينصر قضية الشعب ... وتشكلت المجالس السوفيتية للمسلمين » (١٩) .

ولعل الزعماء الروس وقفوا هذا الموقف من المسلمين ، بادئ ذي بدء ، لأن المسلمين كان لهم دور حيوى فى حركات التمرد ضد النظام القيصرى ، وخاصة قبيل الثورة ، حين عقدوا — على سبيل المثال — مؤتمرا فى طشقند حضره ممثلون عن الفئات المسلمة فى وسط آسيا ، وقرروا قيام جمهورية اسلامية مستقلة فى طشقند برئاسة شيخ الاسلام . وحين قامت الثورة واصل المسلمون دورهم الايجابى بتأييدها ، ومباركة القادة الجدد مرحليا (٢٠) .

وجرياً على هذه السياسة شارك عدد من زعماء المسلمين فى مؤتمر تحرير الشرق فى باكو عام ١٩٢٠ وألقوا خطبا قوية . ومع ذلك لم تكن صورة الشرق فى عيون الزعماء الروس واضحة . وأدرك الروس أن التغييرات الجذرية التى تعتزم الثورة أحداثها فى آسيا غير محتملة الوقوع قبل مرور عدة أجيال ، بسبب العداء بين الاسلام والشيوعية . وحين أدرك زعماء المسلمين هذه الحقيقة ، كان ذلك بداية . النهاية لتعاونهم بحماس مع الثورة ، لأن الاسلام أكبر من مجرد كونه دينا سماويا ، انه أسلوب كامل للحياة . ولعل أخطر نتيجة أسفر عنها مؤتمر باكو هى أنه مزق أيديولوجية الوحدة الاسلامية (٢١) ، ذلك أنه سعى إلى ربط المسلمين الروس بالطبقة العاملة فى العالم ، وهى صيغة جديدة للوحدة ، ألغت الصيغة الاسلامية — نظريا — بين معتقى هذا الاتجاه الجديد .

وكانت محاولات الروس الاتصال بالعالم الاسلامى ، وتشجيعه على الوقوف ضد الاستعمار الغربى تهدف — بالدرجة الأولى — إلى كسب وده وتأييده ، لدعم الثورة معنوياً فى الداخل وفى الخارج . وبعبارة أخرى ، لم يكن الهدف هو معاونة تلك الشعوب على نيل استقلالها ، فى هذه المرحلة المبكرة من الثورة ، بقدر ما كان الهدف هو خلخلة الضغط البريطانى على روسيا الجديدة من ناحية الجنوب .

ومن هذا المنطلق سعى الروس إلى استقطاب الحكومات الاسلامية المجاورة فعقدوا معاهدات ود وصداقة مع كل من إيران وتركيا وأفغانستان فى عام ١٩٢١ . وكان هناك إتجاه قوى مفاده أن تركيا هى الحليف الوحيد لروسيا الثورة فى آسيا . وبالطبع كان لهذا الانطباع شواهد ودلالاته ، ولكن الحقيقة مالبثت أن تكشف تحين انقلب مصطفى كمال على العناصر الشيوعية فى تركيا . ووقف الزعماء الروس على خطأ نظرتهم إلى تركيا الكمالية ، ومع ذلك فقد رأوا أن من

الحصافة السياسية ألا يخسروا مصطفى كمال ، كما خسروا العناصر الشيوعية التركية (٢٢) .

وكانت كل من ايران وأفغانستان في المجال المباشر لاهتمام العناصر الروسية الجديدة ، وذلك من ناحيتين ، الأولى أنها يشكلان واجهة إلى جنوب آسيا وغارج إلى المياه الدافئة ، كما كانت تركيا ، والثانية أن فيها معترك حتمي مع بريطانيا في المستقبل . ولذلك لم يهمل القادة الروس حركة التمرد التي قامت في إقليم غيلان شمالي إيران ، إعتقاداً منهم أنها موجهة ضد بريطانيا (٢٣) .

ولكن طموحات الروس السياسية لم تتحقق في أي من تركيا أو إيران أو أفغانستان ، بسبب الحاجز الاسلامي ، وبسبب الحاجز القومي الذي ظهر وتبلور قبل الثورة الروسية . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هدف الروس المباشر هو إقامة مجموعة من الدول الحاجزة بينهم وبين الحضور البريطاني في آسيا ، في محاولة للتصدي للهيمنة البريطانية ، ورفع الحصار المفروض على روسيا من جانب الدول الغربية بزعمامة بريطانيا . ولم يكن هدف روسيا في هذه المرحلة هو نشر الفكر الشيوعي بأي حال (٢٤) . وما يقال عن تركيا وإيران وأفغانستان يمكن أن يقال — في شكل أو في آخر — عن الهند ، التي كانت الأفكار القومية قد ظهرت فيها وتبلورت مبكراً . ولذلك لم تعط اهتمامات كبيرة لما جاءت به النظرية الشيوعية .

ولكن هناك مناطق آسيوية اسلامية لم تبلور أفكارها القومية قبل الثورة الروسية ، ولذلك كان للشيوعيين فيها أثر كبير على توجيه القوى الوطنية العاملة من أجل التحرير والاستقلال مثل أندونيسيا والهند الصينية . فقد ظهرت الأحزاب الشيوعية في تلك المناطق في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٣ ، وصار لها نفوذ كبير في عام ١٩٢٦ (٢٥) . ومنذئذ والأفكار البلشفية تفعل فعلها ضد الهولنديين والبريطانيين خاصة ، وسوف تتضح آثار ذلك في الحجاز .

وبخلاصة القول أن الثورة البلشفية وجدت ردود فعل متفاوتة بين الشعوب الآسيوية . فالبلاد التي تعمق فيها تأثير الاستعمار كانت بيئة مناسبة لتلقى الأفكار البلشفية ، أما البلاد التي كان بناؤها الاجتماعي متماسكاً نسبياً ، مثل

فارس وأفغانستان فلم تكن أصداء الفكر البلشفي فيها قوية . وليس من المقبول القول بأن شبه الجزيرة العربية ، في هذه المرحلة المبكرة من الثورة البلشفية ، كانت داخلة في استراتيجية نشر الفكر البلشفي ، لأسباب كثيرة نذكر منها الآن أن بناءها الاجتماعي كان متماسكا ، وفيما عدا عدن ، لم يكن الاستعمار الغربي قد تغلغل فيها بعمق ، وأن اتجاهاتها القومية والاسلامية تضمن لها حماية خاصة من تلك الأفكار البلشفية .

وإذا كانت المنطقة العربية — الاسلامية محصنة بالاسلام ضد المد الشيوعي ، فقد أدرك السوفييت هذه الحقيقة مبكرا ، حين رأوا ضرورة التعامل والتعاون مع المسلمين الروس ، لأن اضطهادهم من شأنه أن يخلق جواً غير مناسب للسوفييت في العالم الاسلامي ، في وقت كان السوفييت يسعون فيه إلى كسب الأصدقاء في المناطق الاسلامية المجاورة لبلادهم بشكل مباشر (تركيا ، ايران ، أفغانستان) خاصة وأن هذه المناطق تعتبر امتداداً جغرافياً لعمق كبير من البلاد العربية — الاسلامية واجهته (سوريا ، العراق ، شبه الجزيرة العربية) ولهذا نظر السوفييت إلى هذه المناطق العربية نظرة خاصة ، وحددوا مصالحهم فيها بأنها حرمان الغرب من أي حضور فعال فيها ، أو ما يمكن تسميته « مصلحة حرمان » (٢٦) .

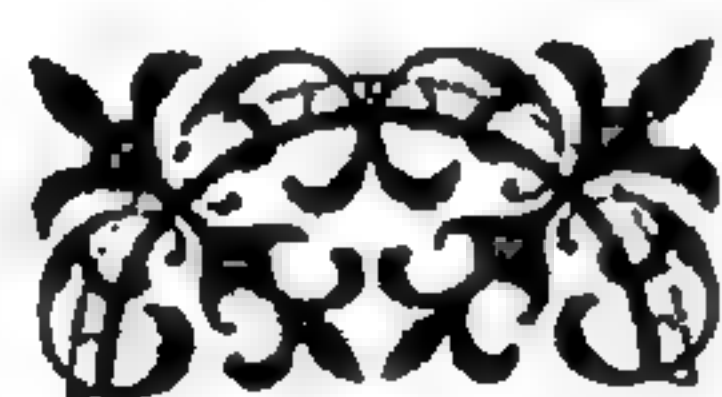
ولا يجب الخلط في هذه المرحلة بين الموقفين السياسي والأيدولوجي للفكر الشيوعي من الفكر الاسلامي ، فالاجتهاد السوفييتي في الاسلام اجتهاد سلبي تماما ، والعلاقة بين الشيوعية والاسلام أكثر تعقيدا من العلاقة بين الشيوعية والأديان الأخرى ، لأن الاسلام طريقة حياة ، وتصفيته إنما تعنى إلغاء نظام اجتماعي بكل ما فيه من عادات وأعراف وسنن ، وهو أمر مستحيل . ولهذا كله كانت علاقة السوفييت بالاسلام علاقة حذرة في المراحل المبكرة من الثورة الروسية ، ولذلك فع أن فكرة الوحدة الاسلامية لم تكن مقبولة لدى القادة السوفييت ، إلا أنهم اضطروا إلى مؤزرتها مرحليا . أما الوحدة الطورانية فقد كان لها تأثير مباشر على السوفييت ، لأن تحقيقها يجر إلى انفصال مناطق بعينها عن الاتحاد السوفييتي (٢٧) .

أما موقف السوفييت من حركة القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، فيمكن القول أنها لم تلق اهتماما كبيرا لدى السوفييت . فقد نظر إليها

بعضهم على أنها ذات اتجاهات ايجابية ، ونظر إليها البعض الآخر على أنها تفتقر إلى برنامج اجتماعي واضح ، وأن زعماءها منقسمون على أنفسهم ، بعضهم تناصره بريطانيا ، والبعض الآخر تناصره فرنسا ، وهى فى النهاية مناورة قومية تكتيكية . بينما أثنى السوفييت على الموقف فى مصر ، التى لم تكن طرفاً فى حركة القومية العربية وقتئذ ، ولأن بيئتها أكثر ملاءمة للفكر الشيوعى ، ولأن الشيوعيين فى مصر يعملون بحماس ضد الحضور البريطانى فيها (٢٨) . لكل ما سبق عقد السوفييت آمالاً كبيرة على مصر ، وبدأ الأمر وكأنه تعاون بين الحركة الشيوعية والحركة الوطنية .

ولم يكن الحجاز تحت حكم الملك عبد العزيز آل سعود طرفاً فى حركة القومية العربية ، ولا طرفاً فى حركة الخلافة الاسلامية ، ولذلك رأى فيه السوفيت فرصة مناسبة لتطلعاتهم فى المنطقة العربية - الاسلامية ، وخاصة بعد ما انتكست آمالهم مع رضا خان فى إيران فى عام ١٩٢٥ ، كما انتكست آمالهم مع مصطفى كمال فى تركيا من قبل .

وبعد أن عرضنا نماذج من الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق ، ترى كيف تعاملت بريطانيا معها ؟



حـ - العلاقات البريطانية - السوفيتية ١٩١٧ - ١٩٢٧ :

نشأت جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية في أعقاب الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى بينما كانت الدول الأوروبية مشغولة عنها بالحرب . وهيات تلك الظروف فرصة مناسبة لظهور أول دولة اشتراكية في العالم . واختفت بذلك روسيا القيصرية التي كانت حليفا لبريطانيا وفرنسا في هذه الحرب ضد ألمانيا وحلفائها . وبعد أن فرغ الحلفاء من الحرب في أوروبا وجهوا ضرباتهم نحو الثورة الروسية ، مستعينين على ذلك بقدامى الضباط في الجيش القيصرى الروسى من بين أعداء الثورة ، الذين فروا إلى مناطق الحدود وشكلوا وحدات الحرس الأبيض . وقد لعب وزير الحرب البريطانى ، تشرشل ، دوراً نشيطاً في هذا المجال ، ونجح في إمداد عناصر المعارضة الروسية بمائة وخمسين ألف جندي بريطاني وفرنسي وأمريكي وياباني وإيطالي . وفي ربيع عام ١٩١٨ بدأت العمليات العسكرية ضد روسيا الثورة . فضغطت القوات البريطانية والفرنسية على الجبهة الشمالية ، بينما ضغطت القوات البريطانية والأمريكية واليابانية على الجبهة الشرقية ، وكانت القوات الألمانية مازال تحتل كييف ، والقوات الرومانية تحتل بيسارابيا ، والقوات التركية ماثثة في باطوم وباكو ، والقوات الفرنسية واليونانية والبريطانية نشيطة في البحر الأسود . وباختصار كان يحيط بروسيا الثورة حوالي مليون جندي من مختلف الدول (٢٩) . وقال لينين مفسرا هذا الموقف الأوربي : إن هذه الدول تسعى إلى « خنق البلشفية العالمية ، وخنق حليفتها الرئيسية جمهورية روسيا السوفيتية . ولهذا فهم يعتزمون بناء سور صيني لحماية أنفسهم من البلشفية .. بوضعها في الحجر الصحي ، ولكن هذا أمر محال ... » (٣٠) .

لا شك في أن بريطانيا قد حسمت موقفها من روسيا الجديدة بتزعمها لعملية الحصار الأوربي لها ، ولكن بنفس القدر من الحسم أعلن الزعماء السوفيت استحالة فعالية هذا الحصار ، لأن « عدوى البلشفية ستمزق جميع الأسوار وتصيب عمال جميع البلدان » (٣١) . وسيؤدي فشل « الامبريالية العالمية » ، التي وصفها لينين بأنها « عدوى تغلب على العالم بأسره » ، إلى نهاية حتمية للامبريالية الأنجلو-فرنسية ، كما انتهت الامبريالية النمساوية - الألمانية ، لأن ذلك واقع تاريخي (٣٢) .

الواقع أن تصريحات لينين كانت تعكس أفكارا ثورية بغير إمكانيات لتنفيذ تلك الأفكار . فلم تكن روسيا بعد عامين اثنين من الثورة والحرب الأهلية قادرة على أن تتحدى الامبريالية العالمية . لقد كانت روسيا في حاجة إلى وقت وجهد ومال ووحدة داخلية ومؤازرة خارجية . ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن لينين ، الذي رأى أن من الحصافة تأجيل الصراع مع الامبريالية البريطانية حين أعلن أن « جمهورية روسيا السوفيتية ترغب في العيش بسلام مع جميع الشعوب وفي توجيه جميع قواها نحو البناء الداخلي ... » . ولكنه يتدارك أن دول الوفاق لم تشأ أن تترك روسيا وشئونها الداخلية ، وآثرت أن تفرض عليها « حصار التجويع » (٣٣) .

ومن التناقضات الظاهرية أن بريطانيا التي تزعمت سياسة الحصار ضد روسيا في عام ١٩١٩ هي نفسها التي اقترحت على الحلفاء إنهاء تلك السياسة في مطلع العام التالي . فقد دعا رئيس الوزراء البريطاني إلى البدء في التفاوض مع الحكومة السوفيتية في روسيا . والتغير الذي حدث ليس جوهرياً بأي حال ، فأسباب الصراع مازالت قائمة ، ولكن البريطانيين كانوا مدفوعين إلى ذلك بتأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، فقد أصبحت العلاقات الروسية - البريطانية موضوعاً رئيسياً من موضوعات الانتخابات العامة في بريطانيا لدورتين على الأقل . وكذلك تبين مع الوقت أن مساهمة روسيا في تسويات ما بعد الحرب صار أمراً حيويًا ، كما اتضح أنه لا معنى للحديث عن السلام العالمي ونزع السلاح بغير أن تكون روسيا طرفاً في هذا الحديث . ومحاولة بريطانيا النهوض بألمانيا

اقتصاديا وإصلاح ما خربته الحرب فيها لا يمكن أن يتحقق بالسرعة المطلوبة ،
لإعادة التوازن إلى أوروبا ، بغير تنشيط التجارة مع السوفيت (٣٤) .

وبالرغم من السلبيات في الجانب السياسى من الصورة ، إلا أن الجانب
الاقتصادى بدأ أكثر إشراقا . ذلك أنه فى العام التالى (١٩٢١) عقدت لندن
معاهدة تجارية مع موسكو ، وكانت بريطانيا بذلك أول دولة غربية تقدم على
مثل هذه الخطوة . وأدرك السوفيت أنهم انتصروا على الدول الرأسمالية ، وخاصة
بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، وأن انتصارهم جاء نتيجة لصلات روسيا
بشعوب هذه الدول ، بحيث صارت هذه الشعوب عناصر ضغط على حكوماتها ،
وأدى ذلك إلى وقف الصدام المباشر بين تلك الحكومات والحكومة السوفيتية على
أرض المعركة (٣٥) .

ووصف لينين نجاح السياسة الروسية فى تلك المرحلة بأنه « خارق للعادة » ،
وذلك لأن الحلفاء « لم يعترفوا بنا بعد » (٣٦) . فقد بنيت الاستراتيجية الروسية
فى هذه المرحلة على ضرورة قيام علاقات ودية مع كل من إنجلترا وفرنسا ، لأن
قدرات روسيا لا تسمح لها بالتصادم العسكرى أو السياسى مع هاتين الدولتين
الكبيرتين . وكان السوفيت متأكدين من كسب الجولة فى المرحلة المقبلة ، وخاصة
إذا بنوا سياستهم الخارجية على « التعايش السلمى مع جميع الشعوب » ، لأن العالم
الغربى فى نظرهم قد تفسخ بعد الحرب العالمية الأولى ، ولا بد لروسيا أن تستفيد
من هذا التفسخ . ويقول لينين « لقد فرقهم مصالحهم الخاصة ، وزادتنا مصالحنا
الخاصة تماسكاً » (٣٧) .

وإذا صحت مقولة لينين السابقة عن أوروبا ، فإن بريطانيا كانت معنية بها
أكثر من غيرها من الدول الأوروبية ، لأنها كانت تعتبر مركز الرأسمالية العالمية كما
كانت روسيا مركز الاشتراكية العالمية . ولهذا تحملت بريطانيا مسؤولية مواجهة
روسيا أكثر مما تحملت أى دولة أخرى غربية فى هذه المرحلة على الأقل . ومع ذلك
فالأمر بالنسبة لبريطانيا كان مايزال جد خطير ، لأن الموقف البريطانى فى آسيا
كان أضعف منه فى أوروبا ، ذلك أن روسيا الثورة أعلنت نفسها حاميا لحقوق
الأمم الآسيوية فى تقرير مصائرها (٣٨) . وهكذا تهيأت فرص الصراع البريطانى

السوفيتي في آسيا ، وبدأت الدولتان أو — إن شئت — الأيديولوجيتان تصطدمان لتشكلا بذلك وجهاً جديداً لصورة الصراع البريطاني — الروسي .

لقد كان الروس يهيئون أنفسهم لمرحلة جديدة من الدفاع عن النفس وتطبيق استراتيجيتهم في آسيا . وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ اتخذ المؤتمر العاشر لسوفيات عموم روسيا قراراً جاء فيه : « لقد حان الوقت لتوحيد جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وجمهورية أوكرانيا ، وجمهورية ما وراء القفقاس ، وجمهورية بيلوروسيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . وبعد أربعة أيام اجتمع مؤتمر السوفيات الأول لعموم الاتحاد السوفيتي ، واتخذ قراراً بتأسيس دولة واحدة متعددة القوميات تحت اسم « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » . وبعد عامين (١٩٢٤) تم إقرار الدستور السوفيتي الأول (٣٩) .

وهكذا يعتبر عام ١٩٢٤ عاماً مهماً في تاريخ الاتحاد السوفيتي ، وخاصة في تاريخ سياسته الخارجية ، ذلك أن بريطانيا تزعمت العالم الغربي في محاولات الاقتراب من الدولة الاشتراكية الأولى في العالم ، فاعترفت بها وأومات إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى كي تسلك مسلكها . ولم يكن الاعتراف البريطاني بالسوفيت اعترافاً تلقائياً بنظام الحكم الجديد في روسيا ، وإنما كان اعترافاً بالشرعية الدستورية الجديدة القائمة في الاتحاد السوفيتي . ولا شك في أن هذه الخطوة من بريطانيا كانت البداية في تطوير العلاقات السوفيتية بالعالم الخارجي . وتحقيق بذلك للدبلوماسية السوفيتية ما كانت تسعى إليه في هذه المرحلة من تأسيس علاقات ودية مع العالم الرأسمالي ، تقوم على أساس من المساواة والمصالح المتبادلة . وكان السوفيت يرون أن مثل تلك العلاقات لا يمكن أن تقف على قدمين ثابتتين بغير تحقيق إنجازات إقتصادية من ورائها ، دون أن يكون لذلك تأثير على البناء الاجتماعي أو الاقتصادي للسوفيت (٤٠) .

لقد كانت الأسباب الاقتصادية وراء مبادرة بريطانيا بالاعتراف بالحكومة السوفيتية . ومن جهة أخرى كانت ضغوط الجماعات العمالية في داخل بريطانيا على حكومة العمال برئاسة رمزي مكدونالد الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية ، من بين العوامل الرئيسية الدافعة لانتهاء الموقف البريطاني المتنكر للسوفيت . وأكثر من ذلك أن مسألة الاعتراف بالاتحاد

السوفييتى دخلت فى البرامج الانتخابية لحزبى العمال والأحرار البريطانيين . وتزعم حزب المحافظين فكرة إقامة العلاقات بين البلدين ، ورأى أن بريطانيا سوف تستفيد إقتصاديا من وراء ذلك . وهكذا شهد يناير ١٩٢٤ بداية الاتصالات البريطانية السوفيتية حول الموضوع ، وأعلن مكدونالد أن الاعتراف بالحكومة السوفيتية سيتم دون شروط . وفى أول فبراير كان ذلك أمراً واقعاً (٤١) .

وشهدت الفترة التالية نشاطاً مكثفاً لتحقيق العلاقات الاقتصادية البريطانية - السوفيتية . ولم يفتح مؤتمر لندن لتطوير العلاقات التجارية البريطانية - الروسية فى مهمته . ومع أكتوبر من العام نفسه (١٩٢٤) حل البرلمان البريطانى ، ودعت حكومة ليدل إلى انتخابات عامة ، وفشلت فى الوصول إلى إحصاء ، بينما أمسك المحافظون به . وفى ٢٤ نوفمبر أعلن رئيس الوزراء الجديد (ستانلى بلدوين) أنه لا يمكن أن يتبنى مسألة التصديق على الاتفاقيات المبدئية التى سبق أن وقعتها حكومة العمال مع السوفيت . وانضم الأمر ليكون إلى حكومة المحافظين فى نفس هذا الاتجاه السلبى ، واتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر . وتزعم أوستن تومبيلين ، وزير الخارجية ، سياسة بريطانية جديدة ، مبنية على أساس تدمير هيبة الاتحاد السوفيتى ومركزه الاقتصادى ، باعتبار أنه البلد الذى صار مصدراً لازعاج العالم الرأسمالى . وسعت بريطانيا إلى قيادة العالم الغربى ضد الاتحاد السوفيتى ، ولكن مصالح الدول الغربية كانت متفاوتة . فاندشت بريطانيا إلى مؤتمر لوكارنو فى أكتوبر ١٩٢٥ ، وحضرته بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، لاقناع ألمانيا بالوقوف ضد الاتحاد السوفيتى ، مقابل ادخالها عضواً فى عصبة الأمم . وعلى أثر ذلك تشكل تحالف الراين الذى وقعته فى لوكارنو كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا . وبذلك نجح الأمر ليكون والبريطانيون فى تكوين جبهة سياسية وأخرى اقتصادية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى (٤٢) .

لقد كانت العلاقات البريطانية - السوفيتية تنهار بسرعة خلال عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، بسبب تأليب السوفيت للحركات العمالية فى بريطانيا ، وهو أمر احتجت عليه حكومة المحافظين بشدة . وأخذت الدولتان فى إصدار الاعلانات الرسمية ، واتهم السوفيت برصاصين بأنها لم تسرف فى طريق السلام ، بينما اتهم

البريطانيون السوفيت بعدم الالتزام بتعهداتهم في المعاهدات التجارية بين البلدين^(٤٣).

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٢٦ صرح تشمبرلين بأن هدف الدولية الثالثة الأصيل هو إعلان الثورة في العالم على اتساعه ، والدعاية ضد بريطانيا ، وأكد على أن جميع نشاطاتها تحمل هذا الطابع ، لأن بريطانيا هي العقبة الأولى أمام نشر الشيوعية الدولية ، ونبه إلى أن « عملاء السوفيت نشطون ضدنا ، وأساليبهم متنوعة ، ففي الشرق حيث النشاط الأعظم للسوفيت ، ليست كلمة (الشيوعية) هي الكلمة البراقة ، ولكنها كلمة (القومية) » . وأكد تشمبرلين على عدم جدوى قطع العلاقات الدبلوماسية مع السوفيت « لأننا لن نجني من وراء ذلك أية ميزة عملية ، فالدعاية لن تتوقف بقطع العلاقات ، كما أن إلغاء المعاهدة التجارية سيؤدي إلى أن تذهب التجارة إلى أيدي غيرنا ، وليس من المرغوب فيه أن تعامل روسيا كما يُعامل المجذوم ، الذي لا يجب أن نقيم معه إتصالا ، لأنه من خلال الاتصال يمكننا أن نتابع تطوره وتحضيره »^(٤٤).

واستبعد تشمبرلين تطوير العلاقات البريطانية - السوفيتية لأن « الحكومة السوفيتية تنظر إلى الحكومة البريطانية نظرة شك وريبة » . وإلى جانب ذلك هناك « الرغبة التقليدية في التوسع تجاه الهند ، وهو أسلوب قديم ، سابق على الثورة ، مما يجعلها عدوا موروثا في آسيا يهدد مصالحنا واتصالا بنا بالشرق . وهذا الاتجاه موجه الآن نحو الصين وأفغانستان وفارس ، حيث أنها جميعا من أهداف السوفيت لتأسيس نظام من الجمهوريات التابعة »^(٤٥).

لقد كانت بريطانيا تحشى نتائج التحالف السوفيتي - الصيني ، الذي إذا ما قدر له أن يتطور فإنه سيقدم للبلدين اتصالا آسيويا وعمقا في وسط القارة ، وهو ما تسعى إليه روسيا منذ عام ١٩٢٥ . والحق أن سياسة روسيا في آسيا أصبحت أكثر تحديا لبريطانيا منذ وصل المحافظون إلى الحكم ، في محاولة من جانبها لضرب النفوذ البريطاني في الهند ، التي كانت في نظر بريطانيا أكثر أهمية من أي مكان آخر في آسيا في ذلك الوقت بالذات ، لأنها منطلق بريطانيا الوحيد لمهاجمة التحالف الروسي - الياباني الذي عقد في نفس العام (١٩٢٥) والذي يهدد مصالح بريطانيا الاقتصادية في الشرق . ويخلص جورج لويدي إلى أن يد روسيا

وراء كل التطورات المعادية لبريطانيا في اليابان والصين ووسط آسيا . وأن روسيا السوفيتية تؤثر العمل في هذه المناطق الآسيوية على غيرها من المناطق الأخرى في العالم ، لأنها المنطلق المناسب لمهاجمة الغرب (٤٦) .

لقد كان كل شيء يسير عكس اتجاه توطيد العلاقات البريطانية - الروسية الناشئة . ومع صيف عام ١٩٢٧ ، أي بعد عشر سنوات من الثورة البلشفية ، لم يكن الطرفان على استعداد لأن يتفاهما ، بسبب التناقض الشديد بين الأيديولوجيتين ، وبسبب التنافر الشديد في السياسات . وفي ٢٦ مايو ١٩٢٧ وافق البرلمان البريطاني على قرار الحكومة بقطع العلاقات مع السوفيت . وأبلغ السفير الروسي في لندن بذلك في اليوم التالي (٤٧) .

وهكذا راح البريطانيون يستقربون الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا ، التي استفادت كثيراً في المجال الاقتصادي من تدهور العلاقات البريطانية - السوفيتية ، ويحولون بينها وبين الارتقاء في أحضان الروس ، فتصبح حلقة وصل بين روسيا والغرب ، بدلاً من أن تكون واجهة تصدها نحو الشرق ، وتحول بينها وبين تكوين جبهة آسيوية ضد بريطانيا . بينما راح السوفيت يستمرون كل الفرص صغیرها وكبیرها لضرب النفوذ البريطاني في الشرق ، بالضرب على أوتار الثورة ، والتحرير ، والقومية ، والعالمية ، في مخاطبة الشعوب المقهورة والمظلومة .



حواشي الفصل الثالث

(١) حول دراسة تفصيلية للعلاقات البريطانية - الروسية بشأن المناطق الإسلامية المجاورة لروسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر: محمد حسن العيلة، أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاخ الروسي والحذر البريطاني (الدوحة، دار الثقافة ١٩٧٦).

(2) Temperly, H., «British Secret Diplomacy from Conniny to Grey», **The Cambridge Historical Journal** No. 5, Vol. VI, - 1938, pp. 1-32.

(٣) نوري عبد البخيت، «الصراع بين روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي في القرن التاسع عشر وبداية العشرين»، الخليج العربي (مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة) ص ٥٥ وما بعدها.

(٤) نوري عبد البخيت، المرجع سابق، ص ٥٧، سعيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا، دعوة الحق (نوفمبر ١٩٨٣) ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٥) راجع تفاصيل التعاون الاستراتيجي بين روسيا وبريطانيا قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى في :

Darwin, J., **Britain, Egypt, and the Middle East, Imperial policy in the aftermath of war 1919- 1922**, (London 1981) pp. 143- 151.

(6) Lloyd, G., «British Foreign policy in Asia and its Relation to India», **Journal of British Institute of International Affairs**, Vol. IV (1925) pp. 109- 117.

(7) Darwin, op. cit., p. 145.

(8) Wise, E.F., «Russo-British Relations», **The contemporary Review** (May 1929) p. 570.

(٩) لينين، تقرير عن السلام، ص ١١.

(١٠) ولترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ص ١٧ - ٢٢.

(١١) ولترلاكور، المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٥؛ بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي (موسكو ١٩٧٥) ص ٢٦٨.

(١٢) بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ص ٢٦٣.

(١٣) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٣٥.

- (١٤) بطرس غالى، «أبعاد الايديولوجية الافرو-آسيوية»، مجلة السياسة الدولية (أبريل ١٩٦٨)؛ ملف الطليعة، «الاتحاد السوفيتى والعالم الثالث»، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢)؛ بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
- (١٥) ملف الطليعة، «خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية»، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢).
- (١٦) وحيد رافت، الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٤).
- (١٧) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٨؛ وحيد رافت، مرجع سابق؛ بونداريفسكى، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
- (١٨) ملف الطليعة، «الاتحاد السوفيتى حليف أساس لحركة التحرر العربية»، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢).
- (١٩) عبد الله نوار، أيام مع المسلمين في الاتحاد السوفيتى، ص ١٦ - ١٨؛ بانيكار، مرجع سابق، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
- (٢٠) سعيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا، دعوة الحق، (نوفمبر ١٩٨٣) ص ٢٧١.
- (٢١) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٣٩ - ٤٠.
- (٢٢) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٦؛ بونداريفسكى، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
- (٢٣) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٩؛ وقارن مصطفى النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربى المعاصر، ص ٨١.
- (٢٤) بونداريفسكى، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
- (٢٥) بانيكار، مرجع سابق، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
- (٢٦) فتحي عثمان، «العلاقات العربية السوفيتية بين المبادئ والمصالح، ١٩٤٥ - ١٩٧٣» مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١ (يوليو ١٩٨٥).
- (٢٧) ولترلاكور، مرجع سابق، ص ٥٤ - ٥٧.
- (٢٨) ولترلاكور، المرجع السابق، ص ٥٧ - ٦١؛ وانظر: عاصم الدسوقي، «من أرشيف الحركة اليسارية في مصر ١٩١٩ - ١٩٢٥»، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلدان ٢٨، ٢٩ (١٩٨١ - ١٩٨٢) ص ٤٣٩ - ٤٧٦.
- (٢٩) ملف الطليعة، «دروس من تجربة الحرب الأهلية وحروب التدخل في الاتحاد السوفيتى»، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢).
- (٣٠) لينين، تقرير عن السلام، ص ٧٧، ٧٨.
- (٣١) لينين، المرجع السابق، ص ٧٨.
- (٣٢) لينين، المرجع السابق، ص ٨٢.
- (٣٣) لينين، المرجع السابق، ص ٨٨.

(34) Wise, op. cit., p. 570.

- (٣٥) لينين، مرجع سابق، ص ٩٧ - ١٠٥، ١٢٨.
- (٣٦) لينين، المرجع السابق، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- (٣٧) لينين، المرجع السابق، ص ٢٠٤، ٣٣٤ - ٣٤٠.

(38) Wise, op. cit., p. 271.

(٣٩) ملف الطليعة ، « خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » ، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢) .

- (40). Ponomaryov and others (ed.), **History of Soviet Foreign Policy 1917-1945**, pp. 201- 2.
- (41) **ibid.** pp. 202 - 5.
- (42) Statement made by Sir A. Chamberlain to the Imperial Conference on Oct. 20, 1926, W 10019/1/50, **Documents on British Foreign Policy (D.B.P.)**, 1919- 1939, Series IA, Vol. 2, pp. 945-947 (Appendix); ponomaryov, **op. cit.** pp. 235- 7.
- (43) Ponomaryov, **op. cit.** pp. 251- 3.
- (44) Statement by Sir A. Chamberlain, 20 Oct. 1926 (D.B.F.P.) **Loc. cit.**
- (45) **ibid.**
- (46) Lloyd, G., «British Foreign Policy in Asia», **op. cit.** p. 261.
- (47) Ponomaryov, **op. cit.** P. 261.

الفصل الرابع

بريطانيا وتطور علاقة الولايات المتحدة
بمنطقة الخليج العربى حتى الحرب العالمية الثانية (*)

- أ - أهمية منطقة الخليج العربى كطريق عالمى .
ب - تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى .
ج - تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين .

(*) فصل تمهيدى سبق أن أعده المؤلف فى رسالته للماجستير، بعنوان: المصالح الأمريكية فى العراق وغرب الخليج العربى، (كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٧٥).

أ - أهمية منطقة الخليج العربى كطريق عالمى :

يتمتع العراق والخليج العربى بموقع استراتيجى ممتاز بين الشرق والغرب ، وقد أدركت بريطانيا ذلك منذ قرون . فالعلاقات البريطانية مع المنطقة تبدأ منذ عام ١٦١٦ ، عندما أرسلت شركة الهند الشرقية مراكب للتجارة مع فارس ، ويعتبر هذا الحدث بداية تأسيس المصالح البريطانية فى الخليج العربى . وترتب على ذلك دخول بريطانيا فى صراعات مع القوى الأوروبية لحماية تلك المصالح (١) .

وقد توجهت أنظار الانجليز إلى المنطقة قبل ان تتوجه إلى الهند محط الأنظار ، لضعفهم - فى البداية - عن منازلة الأسطول البرتغالى ، ولاعتقادهم بأهمية الشرق الأوسط لكونه ملتقى طرق التجارة ومركز تجارة الرقيق ، فهم ان قبضوا عليه قبضوا على تجارة العالم كله (٢) .

وفى محاولات بريطانيا تأمين طريق العراق - الخليج ، عقدت عدة معاهدات مع الدولة العثمانية صاحبة النفوذ الشرعى فى المنطقة ، بدأت بمعاهدة سنة ١٦٧٥ ، التى وضعت أسس الامتيازات البريطانية ، التى استمرت سارية المفعول إلى أن صفيت أملاك الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (٣) .

والواقع أن النظام البريطانى فى الخليج لم يتبلور إلا فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد حكم السياسة البريطانية فى ذلك القرن عاملان ، الأول : حماية المصالح التجارية والملاحية لبريطانيا . والثانى : تأمين خطوط الامبراطورية التى كانت تصل ما بين بريطانيا والهند ، وهى خطوط ربما كانت تتعرض للخطر إذا قامت دولة قوية أخرى بالتمركز فى منطقة الخليج العربى (٤) . وقد تأكد ذلك لدى البريطانيين حينما تعرضت مصر والشام للحملة الفرنسية ، واحتمالات تهديد

تلك الحملة لمنطقة الخليج العربى . وقد دفع ذلك البريطانيين إلى تأكيد سيطرتهم على الخليج العربى (٥) ، وأصبحت مسألة ضمان سلامة الطرق المؤدية إلى الهند أثمن ما فى الامبراطورية المترامية الأطراف (٦) . هدفاً إستراتيجياً لبريطانيا .

ولكى تحقق بريطانيا القسم الأول من سياستها فى منطقة الخليج العربى ، فرضت على حكام الامارات سلسلة من الترتيبات ، بدأتها سنة ١٨٢٠ ، بقصد وضع حد لما اسمنته بأعمال القرصنة ، وكفلت لكل حاكم فى مقابل ذلك قسطاً من الحماية البحرية ضد منافسيه ، وبذلك أصبح شيوخ الساحل معتمدين فى بقائهم على السلطة البريطانية (٧) .

ولتحقيق القسم الثانى من تلك السياسة تحركت بريطانيا للعمل على مقاومة امتداد نفوذ أية دولة أخرى إلى منطقة الخليج العربى ، ذلك أن مفتاح السياسة البريطانية خلال القرن التاسع عشر ، فى الشرق الأوسط بصفة عامة ، هو إبعاد أية دولة منافسة عن الحصول على قدم لها هناك . وتأكيداً على ذلك أصبحت أنهار العراق ، وهى امتداد لمياه الخليج ، ميداناً عملياً للدراسات الملاحية ، من أجل العمل على استمرار الملاحة فى الخليج عبر الفرات . ولم يقتصر ذلك النشاط على الملاحة التجارية ، وإنما تعداه إلى وضع مراكب مسلحة فى مياه دجلة والفرات مع نهاية سنة ١٨٣٩ . وما كانت بعثة جسنى مع بداية الثلاثينيات إلا تمهيداً لمجيء تلك البواخر المسلحة لأسباب إستراتيجية (٨) .

وقد دخلت بريطانيا فى نزاع دبلوماسى مع فرنسا وألمانيا بسبب هذه المنطقة ، ونجحت فى صددهم جميعاً — فى أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر وبداية العشرين — عن الخليج العربى ، وذلك نتيجة السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى الإبقاء على الدولة العثمانية (٩) ، ونتيجة للتسويات التى عقدتها مع تلك الدول ؛ فقد خفت حدة التنافس بين بريطانيا وفرنسا عقب الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، كما خفت حدة التنافس بينها وبين روسيا بتسوية سنة ١٩٠٧ . أما ألمانيا فقد ظلت — بثقلها المادى ومشروعاتها التوسعية — تنافس بريطانيا ، كذلك ظلت الدولة العثمانية — بثقلها الروحى — منافسة لبريطانيا ، (١٠) إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى وأنهت منافستها .

لم تكن نظرة بريطانيا إلى العراق والخليج تقتصر على كونها طريقاً حيوياً ، بل إنها كانت تنظر إلى الخليج — فى بداية القرن العشرين — على أنه « بحيرة

بريطانية» ، وتنظر إلى العراق على أنه مجال حيوى صالح لاسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند وإمكانياتها (١١) .

وتطبيقاً للنهج البريطانى فى الانفراد بالخليج العربى ، أعلن اللورد لانسدون Lansdawne ، وزير الخارجية البريطانية ، سنة ١٩٠٣ فى مجلس اللوردات ، إن «علينا أن ننظر إلى تأسيس أية قاعدة بحرية أو ميناء مسلح على الخليج العربى من جانب أية دولة أخرى على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية ، وعلينا والحالة هذه ان نقاومها بكل ما نملك من وسائل (١٢) » .

كان ذلك التصريح موجهاً بصفة خاصة إلى روسيا ، ذلك أنها كانت تسعى دائماً للوصول على مياه الخليج العربى ، جرياً على النهج الذى كان قد استنته بطرس الأكبر فى الوصول إلى المياه الدافئة . كما كانت تسعى إلى تحقيق مصالح لها فى إيران ، ومنها خط حديد القوقاز - الخليج ، وقد خفت حدة الأزمة بين الدولتين بتسوية سنة ١٩٠٧ (١٣) .

كذلك يمكن اعتبار تصريح لانسدون موجهاً إلى ألمانيا ، ذلك أنه صدر بعد منح امتياز سكة حديد بغداد (١٤) . ولتوضيح ذلك نذكر ان الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، تميز برجحان كفة النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية على النفوذ البريطانى ، وترعرعت الصداقة بين القيصر الألمانى والسلطان العثمانى ، وزار القيصر السلطان فى عام ١٨٨٨ ثم فى عام ١٨٩٨ ، وفى هاتين الزيارتين استطاع ان يمهّد السبيل أمام الألمان للحصول على امتياز سكة حديد بغداد . مما جعل بلاد الرافدين مركزاً خطيراً للمنافسة الألمانية - البريطانية ، ذلك أن وصول ألمانيا إلى تركيا والخليج عن طريق الحصول على الامتيازات ، شكّل خطراً شديداً على مناطق إعتبرتها بريطانيا من مناطق نفوذها الخاصة .

وبموجب اتفاق ٥ مارس ١٩٠٣ الألمانى - التركى ، يحق لشركة سكة حديد الأناضول ، أن تقوم بمد الخط الحديدى المقترح ، فى اتجاه الجنوب الشرقى إلى بغداد والبصرة ، وأن تنشئ له فروعا ، يصل أحدها إلى نقطة ما على الخليج العربى ، لتحديد فيما بعد ، وكان الاتجاه وقتئذ هو الوصول إلى الكويت (١٥) ، وحصلت الشركة المذكورة - فضلاً عن ذلك - على حق استخراج المعادن من الأراضى المحاذية للخط المقترح بعرض عشرين كيلومتراً على كلى الجانبين ، وعلى حق الملاحة فى مياه الرافدين للأغراض التى تقتضيها شئون السكة الحديد . واستناداً

إلى نص الاتفاق قامت شركة الأناضول بتأليف شركة مساهمة تعرف باسم « شركة سكة حديد بغداد الإمبراطورية العثمانية » وهى التى تعرف عادة باسم « شركة سكة حديد بغداد » .

وفى بداية الأمر، وقفت الحكومة البريطانية موقفا متساهلاً من مشروع سكة حديد بغداد، ذلك أنها كانت تنظر إلى المشروع نظرة إقتصادية مخضة، ولكنها فى عام ١٩٠٣ اتخذت موقفاً جازماً ضد أى محاولة ترمى إلى اتصال سكة حديد بغداد بالخليج العربى، وضد ازدياد النفوذ الألمانى فى المنطقة. غير أن ألمانيا كانت أقدر من أن تدعن، وانتهى الأمر فى ميدان القتال سنة ١٩١٤ (١٦).

ونظرت الدول الأخرى إلى هذا المشروع، الذى لم يتحقق قط على يدى الألمان، على أنه كان يمس مصالح استعمارية عديدة متصارعة، فبالإضافة إلى مخاوف الانجليز، اعتبرت روسيا ذلك المشروع مهددا لأطماعها فى شمال ايران، ورغبتها فى الاستئثار بشبكة المواصلات بين بحر قزوين والخليج العربى. أما فرنسا فخشيت من تسرب النفوذ الألمانى إلى ولايات الشام (١٧).

على أى حال، فإن مشروع سكة حديد بغداد، الذى كان من المقرر ان يكون الأداة الرئيسية لتحقيق فكرة الألمان فى الاندفاع نحو الشرق Drang nach Oste — قبل الحرب العالمية الأولى، أصبح — فيما يتعلق بخط السكة الحديد — حقيقة واقعة بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أتمت الحكومة العراقية الخط بين بغداد والموصل، وربطته بالخط الرئيسى الممتد بين حلب والقسطنطينية، وهكذا أصبحت بغداد متصلة بتركيا وبالتالى بشبكة المواصلات الأوربية (١٨).

وعلى الرغم من عدم وصول ذلك الخط إلى الكويت على ساحل الخليج — كما كان مقرراً — إلا أنه وصل إلى نقطة قريبة جداً من مياه الخليج، حيث يمكن استخدام مصب الفرات فى منطقة شط العرب فى الملاحة البحرية. وبصرف النظر عن تحقيق هذا الخط أو عدم تحقيقه، فإن المهم هو دخول هذه المنطقة التى تضم العراق والخليج العربى فى فكر رجال الاقتصاد والسياسة والعسكرية. ومشروع سكة حديد بغداد، يمثل ذلك الفكر من وجوهه الثلاثة. والأهم من ذلك، هو أن المنطقة أصبحت منطقة تنافس دولى للسيطرة عليها إقتصادياً.

وسياسيا وعسكريا ، وقد انتهى ذلك التنافس بتفوق المصالح البريطانية في الحرب العالمية الأولى .

وبقضاء بريطانيا على منافسة الدول الكبرى لها في الخليج وفرض حمايتها على إماراته ، نرى اللورد كيزون يقول بفخروا اعتزاز « في كل أقسام الخليج نرى صورة بريطانيا مسلحة بالسيف ممسكة بيد من حديد عاتق الميزان .. » وخلال النصف الأول من القرن العشرين أصبح في إمكان بريطانيا أن تقول عنه إنه « بحيرة خاصة » وأن المقيم السياسي البريطاني في الخليج هو « ملك الخليج غير المتوج » . وإذا كانت بريطانيا قد نجحت في الحيلولة دون بقاء منافسيها في الخليج ، فإنها لم تنجح في إبعاد حليفها الكبرى ، الولايات المتحدة ، عن وضع اقدامها هناك (١٩) . وحول هذه النقطة الأخيرة الخاصة بجهود الولايات المتحدة في النزول إلى منطقة الخليج العربي والعراق تدور الدراسة في هذا البحث .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا تصر في عناد على أن تبقى — بأى ثمن — الدولة المسيطرة في الخليج العربي ، لاستثمار خيراته الكامنة في جوفه (٢٠) . فقد شهد عهد تدفق البترول في هذه المنطقة ذروة الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت السيطرة الحيوية على طريق الهند أمراً ثانوياً ، بعد أن أخذت مركز الصدارة للسياسة التي تستهدف التحكم في منابع البترول (٢١) .

فالبترول واحد من المواد الأساسية التي تملى التوجهات السياسية في العالم ، والتنافس الانجليزي — الأمريكى حول البترول يتخطى أهميته الاقتصادية ، إلى كونه أكثر أهمية للسلام العالمى . وقد كان الصراع قائماً — من قبل — بين الدولتين حول الفحم ، وذلك تقديراً لقيمته في الرخاء الذى حل ببريطانيا قبل استخدام البترول . ومنذ اللحظة الأولى لإدراك بريطانيا للأهمية المتزايدة للبترول كوقود رخيص للسفن ، بدأت في تنظيم جهودها للسيطرة على مصادره في العالم . ونجحت في ذلك إلى حد بعيد . وذلك قبل أن تتنبه الولايات المتحدة لاستغلال البترول الخارجى . وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أن بترولها المحلى يستنزف بسرعة ، انطق الأمر يكيون بحثاً عنه في الخارج ، وكانت منطقة الدراسة واحدة من المناطق التى التهمها الصراع البريطانى — الأمريكى بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان

الأمريكيون يرون أن سيطرة بريطانيا على بترول العراق أمر يستحق الاعتبار ويدل على بعد نظر الدبلوماسية البريطانية ورجال الأعمال البريطانيين (٢٢) .

ولعبت أطراف حرب البترول دوراً حاسماً في التوجيه التاريخي للمنطقة ، ومثلوا بذلك شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد . ويمكن القول ان هناك تشابهاً كبيراً بين دور شركات البترول في الخليج في القرن العشرين ودور شركة الهند الشرقية في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادية . فكما كانت شركة الهند الشرقية تحتكر التجارة والمواد الأولية آنذاك ، وتسيطر على ممرات ومداخل المنطقة سواء بقواتها أو بأسطولها الخاص أو بأسطول صاحبة الجلالة البريطانية ، فإن شركات البترول الآن تحتكر أيضاً البترول وتسيطر على مداخل وممرات المنطقة بقدراتها الخاصة وقوات وأساطيل دولها (٢٣) .

وكما كانت المصادمات والمنافسات بين شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الهند الشرقية البريطانية ، والشركة الفرنسية ، وفيما بين الاستعمار البريطاني والبرتغالي والهولندي والفرنسي للسيطرة على تجارة الحرير والتوابل ، واستعمار منطقة الخليج العربي ، فإن هذه المنطقة قد شاهدت ولا تزال تشهد صراعات فيما بين الاحتكارات البترولية من أجل الحصول على امتياز لأكبر مساحة ممكنة ونهب أكبر كمية ممكنة وتحقيق السيطرة على دول المنطقة (٢٤) .

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ، ازدادت أهمية الخليج العربي الاستراتيجية فألى جانب أهمية البترول ، أصبحت المنطقة مركزاً للطيران المدني والعسكري بين الشرق والغرب (٢٥) وقد أدى تطور أهمية الخليج في تلك الفترة إلى اشتداد التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة (٢٦) . فـمنطقة الشرق الأوسط ، والخليج العربي يقع في قلبها ، منطقة تشابك وتصادم المصالح الحيوية والاقتصادية للدول الكبرى ، فهي موطن ما يزيد على ثلثي الاحتياطي المحقق للبترول في العالم ، وهو مازال الطاقة المحركة الرئيسية للصناعة والزراعة والمواصلات ، وللشركات الأمريكية فيه نصيب الأسد ، وحتى الآن فإن هذا البترول هو مصدر الطاقة الرخيص في غرب أوروبا (٢٧) .

ويمكن القول إن التنافس حول البترول يعد من بين الأسباب التي عمقت الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا (٢٨) في المنطقة موضوع الدراسة .

ب - تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى :

جرت أولى الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط في بداية القرن التاسع عشر، وخاصة في المجالين الثقافى والتجارى بشكل متواضع . وفى تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تضم كل البلاد العربية تحت لوائها . وكانت العلاقات قوية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، والدليل على ذلك انه حينما دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع بعض أجزاء تلك الدولة التى كانت تتمتع بشىء من الاستقلال مثل نيابة طرابلس الغرب (٢٩) وتونس والجزائر، لم يكن ذلك يعنى أنها فى حالة حرب مع الدولة العثمانية (٣٠) .

وفى سنة ١٨٢٤ نشأت علاقات قنصلية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة ، وكان الباب العالى قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكى لديه . وتطورت العلاقة بين الدولتين فعقدت معاهدة بينهما فى سنة ١٨٣١ ، سمح فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود ، وحصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على بعض الامتيازات الاقتصادية . وظلت العلاقات طيبة بين الدولتين حتى قيام الحرب العالمية الأولى التى وقفت الولايات المتحدة فيها ضد تركيا (٣١) بعد تردد .

ومع نمو الولايات المتحدة كدولة كبرى فى العالم ، كانت المصالح الأمريكية تنمو كذلك فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن مندججة بعمق فى اهتماماتها بتلك المنطقة ، مثلما كانت بريطانيا مندججة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المنطقة . فقد اقتصر نشاط الأمريكيين على البعثات التبشيرية وبعض الاتصالات التجارية ، وذلك يرجع إلى أن الدواعى الموضوعية للسياسة الأمريكية تختلف عن الدواعى

الموضوعية للسياسة البريطانية) (٣٢) وخاصة في الفترة التي تنتهى بالحرب العالمى الأولى .

وحينما أعلن الرئيس ويلسون مبادئه الشهيرة إبان الحرب العالمية الأولى وأهمها حق تقرير المصير، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة كنصيرة للشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال . وبانتهاء الحرب العالمية الأولى لم يتمكن الرئيس ويلسون من تطبيق مبادئه ، بسبب موقف مجلس الشيوخ منه ، وبسبب الأطماع الاستعمارية لكل من إنجلترا وفرنسا ، فتزعزعت ثقة شعوب المنطقة في الولايات المتحدة (٣٣) . وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت حتى ذلك الوقت تمارس دوراً ثانوياً في شئون المنطقة .

وبوصول الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة سنة ١٩٢١ ، جعلوا من العزلة مبدأ حزبياً وسياسة رسمية للدولة ، إبعاداً للولايات المتحدة عن الشئون العالمية التى لاتهمها بصورة مباشرة ، على عكس السياسة التقليدية التى ألفها الجمهوريون فى عهد كل من جرانت وسوارد وبلين وماكنلى وروزفلت ، والتى كانت تهدف إلى أن يكون للولايات المتحدة مركز مرموق فى السياسة العالمية ، ودور فى النظام الدولى (٣٤) .

وقد وضحت أخطار تلك العزلة على الولايات المتحدة فى الميدان الاقتصادى أكثر من غيره من الميادين ، فالإقتصاد يشكل السياسة ، وهذا درس قديم ، ومصالح الدول هى التى تحرك المواقف وليست ايدولوجياتها فقط . فالخوف من المزاحمة الأجنبية والرغبة فى كسب أسواق خارجية والتأثر بفكرة نظام إقتصادى مطلق ، كل هذا دفع الدولة إلى الأخذ بسياسة تجارية جديدة . (٣٥)

ولذلك فقد حكم العلاقات العربية - الأمريكية فيما يتصل بموضوعنا ، إعتباران أساسيان :

الأول : أهمية موقع المنطقة الاستراتيجى وأثره فى الصراع العالمى .

والثانى : إحتواء المنطقة على موارد طبيعية هائلة ، وخصوصاً البترول مصدر القوة فى السلم وفى الحرب للولايات المتحدة وحلفائها . ولذا كان ضمان موارد البترول فى يدها يمثل حجر الزاوية فى سياستها تجاه تلك المنطقة (٣٦) .

ولا غرو فقد أثبتت الدراسات الجيولوجية بعد الحرب العالمية الأولى أن منطقة الخليج من أغنى مناطق العالم بالبتروول ، وكان لذلك أثر واضح في جذب الولايات المتحدة إليها ، واندماج الأخيرة في شؤونها بصورة لم يسبق لها مثيل في العلاقة بين الطرفين .

ونخلص من العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تنل اهتمام الساسة الأمريكيين طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، وأن تلك المنطقة حظيت فقط ببعض الاهتمام من جانب بعض الأفراد والجماعات في المجالات التجارية والتبشيرية التي حظيت بحماية وزارة الخارجية لها (٣٧) .

الواقع أن أصول المصالح الأمريكية ، ترجع إلى ذلك النشاط غير الرسمي من جانب البعثات التبشيرية ، التي استطاعت أن تؤسس عدة مراكز لها في منطقة الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر (٣٨) ، وأن تمد ذلك النشاط إلى العراق ومنطقة الخليج العربي مع بداية القرن العشرين (٣٩) في كل من البحرين والكويت ومسقط (٤٠) .

والواقع أن هناك صلة في معظم الأحيان بين التبشير في صوره المختلفة (من تعليم وتطبيب وخدمات أخرى) وبين التمهيد للنفوذ الأجنبي ، ثم بين التبشير وبين تثبيت هذا النفوذ في المنطقة (٤١) . ففي منتصف القرن التاسع عشر اتسع نفوذ المبشرين الأمريكيين في الدولة العثمانية ، وكثرت تدخلهم في شؤونها ، وكانت الدولة العثمانية قد سمحت للبعثات التبشيرية بالدخول إلى ممتلكاتها مع تقديم كافة التسهيلات والامتيازات ، وذلك بناء على سياسة التسامح الديني التي أعلنتها الامبراطورية (٤٢) .

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون — في الدولة العثمانية — بحقوق الرعايا الأمريكيين ، كما تنص معاهدة الامتيازات الأجنبية ، التي تمنح الأجانب المرغوب في وجودهم في الدولة العثمانية حقوقاً واسعة ، وظل المبشرون يتسلحون بهذه المعاهدة حتى سنة ١٩١٤ (٤٣) .

وحتى الحرب العالمية الأولى أخذت تركيا تراقب نشاط البعثات التبشيرية مراقبة دقيقة. فالأتراك كانوا يرتابون في المبشرين البروتستانت على وجه الخصوص. وحينما تشعبت مطامع الدول في شبه جزيرة العرب جعلت تركيا تحول بين المبشرين وبين تلك البلاد. على أن الحكومة التركية لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المبشرين لأنهم كانوا يأتون في الظاهر مجرد رعايا انجليز أو أمريكيين أو غيرهم. وكان القنصل يدافعون عنهم باعتبارهم أجنب في الظاهر، وعلى سبيل المثال: حينما أرادت الدول الأجنبية في أغسطس ١٨٤١ أن تخرج إبراهيم باشا من سورية بالقوة وعزمت على ضرب بيروت من البحر، سلت الولايات المتحدة سفينة صغيرة حملت على ظهرها المبشرين إلى قبرص. ساية لهم من الاضطرابات، وبعد أن انتهى ضرب بيروت، أعادت الولايات المتحدة مبشرها في أكتوبر من نفس السنة (٤٤).

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون بتلك الميزات والتسهيلات حتى بداية القرن العشرين، فثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) وحروب البلقان (١٩١١ - ١٩١٢) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والحرب التركية اليونانية (١٩١٩ - ١٩٢٢)، وتوزيع الانتدابات في الدول العربية، ومؤتمر لوزان (١٩٢٢ - ١٩٢٣)، كل ذلك أدى إلى تغييرات سريعة، فقد ظهرت القوميات الجديدة التي وقفت ضد أعمال البعثات التبشيرية لكونها جاءت من خارج البلاد. وهكذا واجهت البعثات الأمريكية عدة صعوبات، فأما ان يُحمى نشاطها أو تنال الحماية السياسية. والخارجية الأمريكية لم تتردد في حماية البعثات التبشيرية في الخارج، ذلك أنها كانت تنظر إلى أفرادها على أنهم مواطنون أمريكيون لهم حقوق المواطنين الأمريكيين في داخل الولايات المتحدة من الأمن والحماية والدفاع. ولقد ظلت تلك المسألة تشغل بال الخارجية الأمريكية تجاه بعثاتها في الدولة العثمانية (٤٥).

وقد لخص لويس كاس Lewis Cass وزير الخارجية الأمريكية (١٨٥٧ - ١٨٦٠) تلك السياسة حينما قال: «إن هدف الولايات المتحدة ليس حماية الكاثوليك في بلد بروتستانتى أو حماية البروتستانتى في بلد كاثوليكى أو حماية اليهودى في بلد مسيحى، وإنما هو حماية الامريكيين في كل البلاد» (٤٦).

ومع بداية القرن العشرين أكدت الخارجية الأمريكية المعاني السابقة فأعلنت أن سياسة الولايات المتحدة هي أن تنظر إلى أفراد بعثاتها في الخارج على أنهم مواطنون أمريكيون ، وذلك في البلاد التي لا توجد بينها وبين الولايات المتحدة معاهدة تنظم تلك العلاقة ، وهي تمنحهم الحماية في بيوتهم التي ينزلون بها ، وفي أثناء تجولهم من أجل أغراض البعثة ، وتعطيهم الحماية والتسهيلات لإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من منشآت الخدمات العامة^(٤٧) . وبعد الحرب العالمية الأولى ، كان للولايات المتحدة مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك وافقت في البداية على الانتداب على أرمينيا ، ولكن بانسحابها إلى العزلة ثانية بعد خروج الرئيس ويلسون من الحكم ، تركت أرمينيا للبعثات التبشيرية الأمريكية لتطوّر خدمات التعليم فيها ، كما تركتها للمصالح التجارية للحصول على نصيب في بترول الشرق الأوسط ، وقد تم ذلك بإشراف القوات البريطانية^(٤٨) .

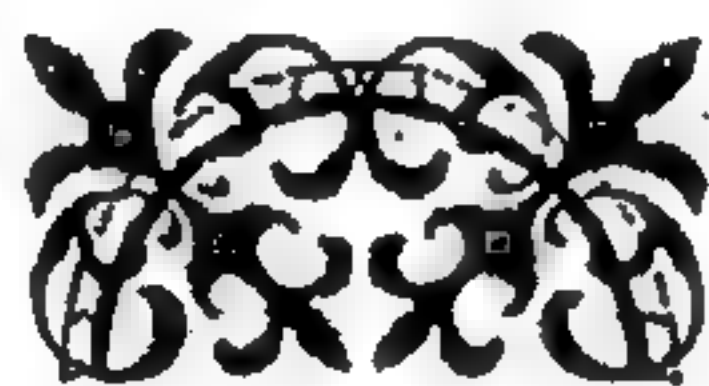
وفي سنة ١٩٢٣ وضعت معاهدة لوزان ١٩٢٣ نهاية للامتيازات الأجنبية في تركيا فيما يتصل بنشاط البعثات . ولكن الولايات المتحدة استطاعت بالتفاهم مع بريطانيا ان تضمن حماية بعثاتها في المناطق الواقعة تحت انتدابها في العراق^(٤٩) . وفي أبريل سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا في باريس ، جاء في المادة العاشرة منه « إن إشراف الدولة المنتدبة على الارساليات الدينية في سوريا ولبنان يجب أن يقتصر على حفظ الأمن وتسيير الحكم ، ثم إن نشاط هذه الارساليات يجب ألا يلقى معارضة ، كما أن رجال هذه الارساليات يجب ألا يخضعوا لتدبير يقيدهم بسبب جنسيتهم ، مادام نشاطهم مقصوداً على الحقل الديني... »^(٥٠) . ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على أن تضمن لبعثاتها التبشيرية ظروفًا مناسبة كي تمارس نشاطها .

ولما كان التطبيب عاملاً هاماً من عوامل التبشير ، فقد أقام المبشرون مؤتمراً عاماً في سنة ١٩٢٤ ، عقدوا جلساته في القدس وإستانبول ومصر ولبنان والعراق . وقد اهتموا فيه بالتطبيب على أنه وسيلة إلى التبشير^(٥١) .

وعلى الرغم من أن البعثات التبشيرية لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومات^(٥٢) ، إلا أنها كانت تعمل لصالح حكوماتها . فقد صحب التدخل

الاقتصادي من جانب الغرب ، في الشرق الأوسط ، تدخلاً سياسياً . وتأسست المدارس في المنطقة في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق والكويت والبحرين ، وكان من نتيجة ذلك النشاط المتزايد تأسيس ما يعرف الآن باسم الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة . وتقول دراسة أعدها معهد « انتربريز » الأمريكي لبحوث السياسة عن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية « إن المصالح الثقافية الأمريكية في العالم العربي عنصر بالغ الأهمية سواء بالمدارس أو الجامعات أو الكتب أو البعثات واللقاءات ، ذلك لأن هذا النشاط قديم في المنطقة بالإضافة إلى أنه يحول — في رأيهم — دون جعل المنطقة العربية منطقة تفصلها عن أمريكا غربة ذهنية وثقافية كاملة (٥٣) .

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كان اهتمام الولايات المتحدة بالعراق ضئيلاً ، على الرغم من التنافس الشديد بين بريطانيا وألمانيا حول هذه المنطقة . ذلك عدا بعض النشاطات التبشيرية والتعليمية عن طريق الإرساليات ، بالإضافة إلى بعض الأعمال التجارية البسيطة ، وبعض المغامرات في البحث عن الآثار . وفي تلك الفترة كان اتصال الأمريكيين بالعراق اتصالاً محدوداً وفردياً ، بمعنى أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها أى اتصال رسمي بالمنطقة .



ج - تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أنشط البعثات في العراق ، تلك التي أسستها الكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة **Reformed Church in America** وكانت تمارس نشاطها في البصرة والعمارة ، ثم انتقلت إلى بغداد سنة ١٩٢٠ . وفي الشمال - حول الموصل - كانت تعمل هيئتان تبشيريتان الأولى تدعى **American Board** والأخرى تدعى **Northern Presbyterians** وذلك خلال القرن التاسع عشر ، حتى الحرب العالمية الأولى (٥٤) .

وفي سنة ١٩٢٤ ظهرت البعثة المتحدة **United Mission** في العراق لتمارس نشاطها كواحدة من المشروعات الملحقه بنشاط الكنيسة البرسبتارية في الولايات المتحدة ، والكنيسة البروتستانتية الهولندية ، والكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة ، وكان هدفهم المعلن هو تحويل المسلمين إلى المسيحية على المذهب البروتستانتى . وكان هناك خمسة مراكز رئيسية تعمل في تعاون في الموصل ودهوك والحلة وبغداد وكركوك . وأسست هذه المراكز مدارس لها في الموصل وبغداد سنة ١٩٢٤ . وبعد سنة ١٩٣٣ استمر الدكتور **Calvin K. Staudt** من الكنيسة الهولندية (الأمريكية) ، استمر يديرها دون معونة رسمية ، كذلك ظلت الكنيسة الهولندية (الأمريكية) تساعد البعثة المتحدة ، فأقامت مستشفى لها في العمارة ومدرسة في البصرة . وكان نشاط البعثات البروتستانتية هو الغالب في العراق ، ولكن الجزويت الأمريكيين استطاعوا في سنة ١٩٣٢ ان يؤسسوا معهداً تعليمياً أطلقوا عليه اسم **Baghdad College** . (٥٥)

وفي سنة ١٩٢٥ أفضى الدكتور كالفن ستودت STaudt رئيس البعثة التعليمية في العراق إلى القنصل الأمريكي في العراق راندولف Randolph John عن آماله في وضع أساس للتعليم الابتدائي يمكن التوسع فيه إلى المرحلة الثانوية ، ويمكن بعد ذلك تأسيس جامعة في بغداد تشبه جامعة بيروت (الأمريكية) . وفي تقريره إلى وزارة الخارجية ، عبر راندولف عن تفاؤله بآثار التعليم الأمريكي في العراق ، وقال « إنه لا يوجد تعليم له تأثير في العراق مثل ما للبعثة الأمريكية ، وهو تأثير يشبه تأثير الجامعة الأمريكية في بيروت (٥٦) » .

أما عن موقف حكومة العراق من نشاط البعثات الأمريكية ، فقد وقفت الحكومة العراقية ضد فتح مدارس جديدة لتعليم المسيحية . ولكن رجال الكنيسة قرروا أن يخوضوا معركتهم دون طلب المعونة من القنصلية الأمريكية . وأوضح راندولف لوأشنطون أن تلك السياسة الخاصة بالتفاوض المباشر بين المسؤولين العراقيين والأمريكيين ، يمكن أن تسهل عمل البعثة دون وجود عقبات ، وإن البعثة لم تقم بعمل شيء لمضايقة الناس في العراق (٥٧) .

ومن جهة أخرى ، أوضح راندولف إلى رئيس الوزراء العراقي أن المنشآت الدينية في العراق ستقام على نفقة البعثة من أموال تصلها من الولايات المتحدة . وفي النهاية تساهلت الحكومة العراقية ، وأبدت تقديرها لنظام التعليم السائد في الولايات المتحدة ، وطلبت وصول بعثة أمريكية تعليمية إلى البلاد لإعادة تخطيط نظام التعليم بها . وفي سنة ١٩٣٢ جاءت بعثة أمريكية بقيادة الدكتور منرو paul Monroe من جامعة كولومبيا ، ومساعدته باجلى Wolliam Bagley من كولومبيا أيضا ، ونايت Edgar Knight من جامعة نورث كاليفورنيا . وبعد دراسة شاملة لبلاد العراق ، وبعد التشاور مع خبراء الزراعة ورجال الطب ، ودراسة العادات والتقاليد المحلية ، أوصت اللجنة بضرورة الإبقاء على الوسائل التعليمية الحالية على أن تكون أساساً للنشاط التالي . كما أوصت بضرورة وجود مدارس في القرى الزراعية . وقد حاولت وزارة التعليم القيام بتنفيذ تلك التوصيات ، ولكن العقوبات المالية وقفت حائلا دون ذلك (٥٨) .

على أن نوعاً آخر من النشاط الأمريكي الذي اتصف بصفة الفردية أو الجماعية دون الصفة الرسمية ، ذلك هو نشاط الأمريكيين في أعمال الحفر

والتنقيب عن الآثار في أراضي العراق ، وخاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين . فقد ساهمت الجامعات والمتاحف الأمريكية مساهمة فعالة في هذا المجال .

ففي الفترة ما بين ١٩٢٢ - ١٩٣٤ ساهم متحف جامعة بنسلفانيا في حفائر أور. وفي الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٣٣ شارك متحف شيكاغو جامعة اكسفورد العمل في منطقة كيش بالقرب من بغداد للبحث عن المدن السومرية . وفي الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٨ شارك المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو في البحث عن عاصمة الآشوريين ، وفي الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٨ قام متحف جامعة بنسلفانيا إلى جانب المدرسة الأمريكية في بغداد بدراسة المواقع الأثرية القريبة من الموصل . كذلك ساهم متحف فوج Fogg وجامعة هارفارد ومتحف توليدو في عمليات مماثلة في العراق (٥٩) .

أما العلاقات الرسمية بين البلدين فقد جاءت متأخرة في عام ١٩٣٤ ، حين أسست الولايات المتحدة مفوضية لها في بغداد وعقدت معاهدة لتسليم المجرمين مع الحكومة العراقية (٦٠) . وفي سنة ١٩٣٨ وقع الطرفان الأمريكي والعراقي اتفاقية تجارة وملاحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري . وفيما عدا ما ساهمت به الولايات المتحدة في شركة بترول العراق كان لها استثمارات قدرها ٨٥٠ ألف دولار، وكانت الولايات المتحدة تستورد التمور وعرق السوس والصوف والجلود من العراق ، بينما تصدر الماكينات والعربات واللوريات ، والبطاريات والمقطورات إلى العراق . ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كان بالعراق ١١٣ مواطنا أمريكيا فقط هم الذين تولوا أعمال البعثة التعليمية الأمريكية (٦١) .

والواقع أن العلاقات الأمريكية بالعراق كانت متواضعة إذا ماقيست بالعلاقات البريطانية - العراقية . فالولايات المتحدة تركت بريطانيا تتولى أعمال الانتداب على العراق ، وتتولى الاشراف على شؤونه السياسية والاستراتيجية ، بينما ركزت هي على الجوانب الثقافية والاقتصادية . وفي النهاية يمكن القول ان المصالح الأمريكية تركزت في نشاط مجموعات خاصة في مجال البعثات التبشيرية والأثرية ورجال الأعمال وشركات البترول .

أما غرب الخليج العربى ، فقد ظل نصفه الشمالى واحداً من المناطق المجهولة فى العالم لدى الأمريكيين حتى الحرب العالمية الأولى . اللهم إلا لرجال البعثة الهولندية الأمريكية (Dutch Reformed) الذين يعملون مع البعثة العربية فى مركزها فى الخليج العربى ، فى كل من البحرين والكويت ومسقط . بينما كان القنصل الأمريكى الوحيد فى شبه الجزيرة العربية هو الموجود فى عدن (٦٢) . وذلك حتى الحرب العالمية الثانية .

فاتصال الأمريكيين بمنطقة الخليج العربى ، يعود إلى من القرن التاسع عشر فى المجالين الثقافى والاجتماعى ، ثم أخذت توثق صلاتها التجارية معه . ومن ذلك أنها عقدت — حينذاك — معاهدة مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق الإقامة والمرور لرعايا الولايات المتحدة فى مسقط ، وتبيح ارسال الممثلين الأمريكيين التجاريين إلى هذه البلاد . ووقعت المعاهدة فى سنة ١٩٣٣ فى القصر السلطانى بين السيد سعيد بن سلطان (سلطان مسقط) ومستر إدموند روبرتس E. Roberts (المفوض الأمريكى) وفى سبتمبر ١٨٣٥ تم تبادل وثائق التصديق عليها (٦٣) .

وفى المجال الثقافى والتعليمى يعتبر أقدم اتصال مؤكد بين الأمريكيين والخليج العربى هو ذلك الاتصال غير الرسمى الذى قامت به بعثة الكنيسة الهولندية فى عام ١٨٩٠ مع البحرين والكويت ومسقط ، وقد ساهمت هذه البعثة فى علاج كثير من المرضى ، وليس من المبالغة فى شىء القول إن هذه البعثة هى التى مهدت الطريق ، وهيات الظروف لرجال البترول الأمريكيين الذين جاءوا فيما بعد (٦٤) .

وقصة علاقة الأمريكيين بشبه الجزيرة العربية عامة فيما بين الحربين العالميتين واحدة من الاتصالات والجهود الفردية والجماعية وجهود الشركات — المتفرقة خلال العشرينيات . ولكن هذه الجهود تكاثرت ونمت خلال الثلاثينيات . أما الاتصالات الرسمية فكانت متواضعة ، ونمت ببطء شديد ، وعادة كانت هذه الاتصالات تخص الإمكانات الاقتصادية للمصالح الأمريكية . وبصفة عامة يمكن القول إن منطقة الخليج العربى لم تحظ بمثل ذلك

النشاط الواسع الذى مارسه الأمريكيون فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط إلا بعد ظهور البترول والمشاركة فى استثماراته .

ففى البحرين باشرت حوالى ثمان أوتسع بعثات نشاطها التعليمى والتطبيعى . فقد أقامت البعثة الأمريكية معهداً دينياً تربوياً أطلق عليه اسم « البعثة العربية » ويشرف عليه « هيئة النشاط الخارجى للكنيسة الهولندية البروتستانتية فى أمريكا » « Board of Foreign Mission of The Dutch Reformed Church of America » وهو يتكون من كنيسة ومدرسة ومستشفى وصيدلية (٦٥) .

ومنذ ذلك الوقت ظهر النفوذ الأمريكى واضحاً فى البحرين (٦٦) وامتد هذا النفوذ إلى الكويت والبصرة فى شمال الخليج (٦٧) .

وكان مستشفى ماسون Mason Memorial Hospital بالبحرين مشغولاً بصفة مستمرة بعمليات العلاج (٦٨) . وعلى الرغم من أن نشاط البعثة كان منحصراً فى المجالات الطبية والتعليمية ، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأنظمة الجديدة التى فرضتها بريطانيا على البحرين ، والتى ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة (سنة ١٩٢٣) وإدخال كثير من الموظفين البريطانيين فى الإدارات الحكومية ، ولا شك ان هذه الاجراءات قللت من نفوذ البعثة . فقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية رباطات وثيقة مع البحرينيين ، وكان كثير من أعضاء البعثة وكلاء لبعض الشركات الأمريكية . وقد كان لانشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من سنة ١٩١٩ أثر كبير فى التقليل من أهمية مدارس البعثة الأمريكية ، لدرجة انه لم يعد فى المدارس التابعة لها أطفال مسلمون ، والقليل المتبقى بها كان من اليهود ، وكان التعليم يتم بالمجان فى مدارس البعثة (٦٩) .

وقد أنشأت شركة بترول البحرين فى سنة ١٩٣٤ جناحاً جديداً فى المستشفى ، الذى أقامته البعثة للرجال والنساء ، وكان لذلك المستشفى شهرة كبيرة وخدمات واسعة فى المنطقة ، وكان العلاج فيها بالأجر للأثرياء (٧٠) .

وفي سنة ١٩٣٥ تزايد نفوذ وتأثير البعثة الأمريكية في البحرين بدرجة كبيرة ، شغلت معها المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، والوكيل السياسي البريطاني . ففي ٢١ فبراير من نفس العام كتب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، لوش Lock ، الى المقيم السياسي في الخليج يقول : إن البعثة العربية (الأمريكية) قد عادت منذ فترة إلى تجديد اهتمامها بقطر والساحل المهادن . وقد عين دكتور شتورم H. Storm في البحرين ، وكان قد دخل ظفاردون إذن سلطان مسقط ، وكان من المقرر أن يقوم شتورم بنشاط على نطاق واسع . . كذلك يقول إن دكتور دام Dame ودكتور توماس Thomas قد أمضيا وقتاً لا بأس به في قطر ، حيث من المحتمل أن واحدا منهم قد حاول ممارسة نفوذه على الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني لمصلحة شركة ستندارد كاليفورنيا للبترول .

California Arabian Standard Oil.

كذلك تكلم الاثنان بلهجة معادية لبريطانيا ولصالح أمريكا . . وأضاف أنه يكاد يكون من المستحيل عمل شيء يمنع أطباء البعثة العربية (الأمريكية) من تقديم المساعدة الطبية إلى قطر والساحل المهادن ، إلا إذا قدمنا بأنفسنا هذه المساعدة . و يفسر لوش أسباب حدوث ذلك إلى مقاومة تدخل وتسرب النفوذ الأمريكي إلى قطر والساحل المهادن عن طريق تقديم الخدمات الطبية من ناحية ، وإلى استحالة منع الأمريكيين من تقديم تلك الخدمات ، ويرى لوش أن الحل يكمن في أن تقدم بريطانيا بنفسها تلك الخدمات إلى سكان المنطقة (٧١) .

وفي مايو من نفس العام أراد الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ، لوش ، أن يحدد من نشاط البعثة الأمريكية الذي أخذ يمتد إلى منطقة الساحل المهادن ، وذلك عن طريق تعيين مسؤول طبي في تلك المنطقة يستطيع أن يقف في وجه النشاط الأمريكي المتزايد في تلك المنطقة ، والذي ينطلق من البحرين . وقد أدرك المقيم السياسي البريطاني في الخليج هذه المخاطر من الأمريكيين على النفوذ البريطاني هناك ، ولذلك نراه يؤيد وجهة نظروكيه في البحرين ، ويحث حكومة الهند على الموافقة على ذلك الإقتراح للتمكن من مكافحة النشاط الأمريكي المتزايد ومنع تسربه إلى الساحل المهادن (٧٢) .

وهذا يؤكد أن النفوذ الأمريكى المتزايد فى البحرين قد نها فيما بين البحرين العالميتين بصورة واضحة ، لدرجة أنه يسعى للتسلل والانتشار فى مناطق جديدة مجاورة ، وأن انجلترا تصر على حصر ذلك النفوذ واحباط محاولات انتشاره .

وعلى الرغم من ازدياد النشاط الأمريكى فى منطقة الخليج العربى من أجل التبشير، إلا أن البعثة لم تنجح فى مجاها التبشيرى ، مع اتباعها لطرق كثيرة كانت تتوسل بها من أجل النجاح ، ومنها إقامة الصلاة قبل تقديم المرضى العلاج ، فإذا لم يحضرها المريض لا يحصل على الدواء . وكان هذا نوعاً من الضغط على المرضى لاعتناق المسيحية . وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية ، فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها ، فقاضى الشيعة كان صديقاً لأعضائها ، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها . ولكن الشعور الإسلامى العام قضى على كل أمل للبعثة فى تحقيق أغراضها التبشيرية (٧٣) .

وقد ظلت العلاقات البحرينية — الأمريكية مقصورة على الجوانب التبشيرية والاجتماعية ، بالإضافة إلى بعض المبادلات التجارية ، ففي سنة ١٩٣١ كانت الولايات المتحدة هى الدولة الخامسة فى استيراد البضائع من البحرين إلى أن دخلت شركات البترول الأمريكية إليها واستطاعت أن تنفرد باستثماره . وبذلك لعب البترول الدور الأساسى فى التعامل بين البحرينيين والأمريكيين (٧٤) .

أما عن العلاقات الأمريكية بالكويت ، فقد نشأت فى نفس الوقت الذى نشأت فيه فى البحرين وكان لها نشاط مماثل . وقد بدا هذا النشاط واضحاً فى صيف عام ١٩٠٩ عندما التقى الشيخ مبارك الصباح بالكتور أرنوركى بينيت الأمريكى ، وجرى بينهما حوار حول إمكانية السماح للبعثة الأمريكية بإنشاء مستشفى فى الكويت أسوة بمشيلاتها فى بلدان الخليج العربى ، وكادت وجهات النظر تكون متفقة خلال هذه الأحاديث . وانتهت بأن دعاه الشيخ مبارك لزيارة الكويت أو الإقامة فيها ومعالجة المرضى . وتمت الزيارة فى نفس العام . والواقع أنها لم تكن الزيارة الأولى التى يقوم بها أحد أفراد الارسالية الأمريكية إلى الكويت ، فقد سبقتها زيارات تمهيدية قام بها القس زويمر ، والقس فريد بارنى

إبان الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٠٣ ، وكلاهما من رواد الارسالية الأمريكية في الخليج العربي (٧٥).

وفي نفس العام (١٩٠٩) أسست البعثة الأمريكية فرعاً لها في الكويت ، وذلك عندما زارها الدكتور ستانلي ميلري Stanley Mylrea والدكتور بول هاريسون Paul W. Harrison (٧٦).

وفي سنة ١٩١١ سُمح للارسالية الأمريكية بشراء قطعة أرض مناسبة لبناء مستشفى تابعة لها ، فوق التل الكبير الواقع غرب مدينة الكويت ، وكانت الارسالية - وقتئذ - تباشر عملها في مبنى صغير ليكون مستشفى (٧٧).

وفي سنة ١٩١٢ وصلت إليانور كالفرلي Eleeanor T. Calverly إلى الكويت بصحبة زوجها إدوين كالفرلي P. E. Calverly ، وقد اعتبر حضورهما حدثاً هاماً لما ساهموا به من نشاط في خدمة البعثة الأمريكية (٧٨).

وفي مدينة الكويت تم بناء المستشفى في عام ١٩١٣ ، وكان أول بناء يشاد من الخرسانة المسلحة ، وافتتح المستشفى في سنة ١٩١٤ . وبعد سنوات قليلة افتتح مستشفى آخر للنساء والأطفال على الطراز الحديث . وفي المستشفى الأول بدأ الدكتور ميلري عمله الطبي حتى تقاعد عام ١٩٤١ . وظل المستشفى يعمل حتى عام ١٩٦٧ حيث أنهت الارسالية خدماته لزوال ضرورة بقاءه (٧٩).

وبالإضافة إلى النشاط الطبي ، افتتح فيما بين الحربين العالميتين عدد من المدارس للأولاد والبنات ، ومراكز لبيع الكتب وحجرات للاطلاع (٨٠).

وتقول بيلت Pelt ، التي كانت عضواً في البعثة الأمريكية في البحرين ثم انتقلت إلى الكويت بعد عام ١٩٢٠ ، إنه في عام ١٩١٢ استطاع أعضاء البعثة الأمريكية تنظيم مشروعهم التبشيري بأن جعلوا التعليم والتطبيب في وحدة واحدة ، كما استطاعوا التغلب على كثير من مظاهر العداء للمسيحية (٨١). ولم يكن لهؤلاء الرجال والسيدات العاملين في البعثة إتصال رسمي بالولايات المتحدة ، على الرغم من أن القنصل الأمريكي في بغداد كان يطوف بالخليج عادة . وفي معظم الأحوال كان أعضاء البعثة يلاقون معاملة طيبة من الموظفين الرسميين البريطانيين ، الذين كانوا يقدمون لهم المساعدة أحياناً (٨٢).

وقد عمت خدمات الإرسالية الأمريكية وتزايدت ، واستفاد منها الناس في الكويت ، وكذا البدو القادمين من خارج الحدود^(٨٣).

وخلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، بدأت نخبة من الشباب الكويتي الالتحاق بمدرسة الأطفال التي أنشأتها البعثة لتواجه بها الحاجة إلى التعليم في ذلك الوقت ، ولكي يتعلموا الانجليزية ، ولكن حتى الحرب العالمية الثانية ، لم يكن الوقت لتعليم البنات^(٨٤).

وجدير بالذكر أن بيلت Pelt كانت عضوا بالبعثة الأمريكية في البحرين في الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٠ ، ثم انتقلت إلى الكويت حيث مارست نشاطها التبشيري كمديرة لمستشفى الكويت للرجال وكذلك مستشفى النساء والأطفال . وقد استطاعت أن تكون علاقات طيبة ووطيدة مع الناس في الكويت . وقد أتاحت لها فرصة أقامتها الطويلة في الكويت (١٩٢٠ - ١٩٤٠) دراسة النواحي السياسية والثقافية والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في الفترة ما بين الحربين العالميتين . وظلت حتى الخمسينيات عضواً في هيئة التدريس بكلية جالودت Gallaudet College في واشنطن^(٨٥).

وقد مارس أعضاء البعثة الأمريكية نشاطاً واسعاً في الكويت ، لدرجة أنهم أصبحوا يعلمون كثيراً من التفاصيل والأسرار التي تخص البلاد . وقد ذكرت كالفرلي - على سبيل المثال - أن الطائرات البريطانية لم تستطع أن تحدد مواقع الأخوان^(٨٦) في الكويت ، إبان النزاع بين الشيخ سالم وابن سعود ، ولذلك طلب إلى الدكتور ميلري البريطاني الجنسية ومن رجال الإرسالية الأمريكية بالكويت أن يرافق قائد إحدى الطائرات في استطلاعاته ، واستطاع ميلري بالفعل أن يميز خيام الإخوان في الصحراء^(٨٧).

ورغم هذا النشاط للبعثة الأمريكية ، وإدراكها لكثير من الأمور في الكويت ، ومساهماتها في مجال التعليم والتطبيب ، فإن الميول الدينية والطباع البدوية غلبت على الشيخ سالم حتى أنه أخذ يحد من نشاط البعثة الأمريكية في الوقت الذي زاد فيه عدد المدارس القرآنية وأكثر فيه من عقد مجالس الوعظ والارشاد^(٨٨).

وبصفة عامة يمكن القول إن التبشير لم ينجح تماماً في سائر بلاد الشرق الأوسط^(٨٩). هذا في الوقت الذي كان فيه الامريكيون يعتقدون أن مصالح أميريكيا الثقافية في هذه المنطقة عنصر بالغ الأهمية ، لأن ذلك يحول دون جعل المنطقة تعيش في غربة فكرية عن الولايات المتحدة .

أما علاقات الولايات المتحدة بالكويت في المجال الاقتصادي ، فقد بدت واضحة مع ظهور البترول في الإمارة ودخول الشركات الأمريكية في منافسة مع الشركات البريطانية .

أما عن علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية ، وخاصة فيما يتصل بمنطقة الخليج العربي ، فإن البلاد كانت أبعد ما يكون عن الأمريكين ، وعن البعثات التبشيرية على وجه الخصوص . ومع ذلك فقد استطاعت البعثات الطبية ان تقيم علاقات مع ابن سعود انطلاقاً من مراكزها على الخليج في كل من البحرين والكويت .

وفي البداية دعى ابن سعود الدكتور بول هاريسون P. W. Harrison إلى الرياض في سنة ١٩١٧ لمعالجة المرضى . ثم طلب منه أن يعود مرة أخرى بعد عامين . وفيما بين عامي ١٩٢١ ، ١٩٣٣ قام الدكتور لويس دام L. P. Dame برحلة خلال شبه الجزيرة معالماً الملك عبد العزيز آل سعود نفسه لمدة أسبوع في عام ١٩٢٤ ، وفي هذه الرحلة التي استغرقت ما يزيد على العشر سنوات ، فحص الدكتور دام ٦٥٥٢ مريضاً ، عالج منها ١٢٨ حالة أساسية و ٢١٤ حالة ثانوية . وفي عام ١٩٣٣ اصطحبته زوجته إلى الرياض لزيارة حريم الملك تلبية لرغبتها . وبالإضافة إلى ماسبق كانت هناك رحلة ثالثة قام بها الدكتور شتورم Harold Storm في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٦ قطع فيها حوالي خمسة آلاف ميل من البحرين إلى الرياض ثم إلى البحر الأحمر^(٩٠).

والحق أن سماح عبد العزيز آل سعود للبعثة الطبية بالدخول إلى البلاد ، لا يعنى أنه مستعداً للسماح لهم بدخول أراضيه وممارسة عمليات التبشير . وإنما هو أراد فقط ان يستفيد من خبراتهم في مجال الطب .

ومن الناحية الرسمية ، كانت واشنطن تعطي عبد العزيز آل سعود ومملكته قليلاً من الإهتمام ، إلى حين طلب ابن سعود نفسه من الخارجية الأمريكية ضرورة الاعتراف به في عام ١٩٢٨ . وبعد وصول ذلك الطلب إلى الخارجية ، أعد بول ألينج Paul Alling ، نائب رئيس قسم الشرق الأدنى ، مذكرة مطولة بهذا الشأن يزن فيها الموضوع « ماله وما عليه » Pros and cons . ذكر فيها أن هذه المسألة معروضة للمناقشة . ولكن أهمية البلاد العربية السعودية ضئيلة من الناحية الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعطيها اهتماماً من قبل . ولكنه عاد وذكر أن من العوامل المشجعة على الاعتراف بمملكة آل سعود ، أن الملك استطاع السيطرة على ممتلكاته ضد حركة من أقوى الحركات الدينية (حركة الإخوان) بالإضافة إلى أفكاره المتقدمة ، مما يجعل في الإمكان إقامة علاقات اقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة . وفي النهاية ذكر بول أن بواعث الاعتراف أقوى من حجج الرفض (١١) .

وفي ذلك الوقت مارست السفارة السعودية في القاهرة نشاطاً واسعاً من أجل حث الأمريكيين على الاعتراف بالملك عبد العزيز آل سعود ، كذلك قام سان جون فيلبس ، صديق الملك ، بنشاط مماثل لدى أصدقائه الأمريكيين . ورأت الولايات المتحدة أن الملك يعقد اتفاقات مع كل من بريطانيا وألمانيا وفارس وتركيا ، مما جعلها تعيد فتح ملفات تلك المسألة مع بداية عام ١٩٣٠ . ودفعها إلى ذلك ما قدمه أمين الريحاني ، صديق الملك للأمريكيين عن إمكان تحقيق تبادل تجاري ، كذلك ما أورده رالف شيزبرو Ralbh Chesbrough مندوب شئون الشرق الأوسط حول ذات الموضوع (١٢) .

وعلى أثر ذلك بدأت الولايات المتحدة خطوات إيجابية ، فقد طلبت من عبد العزيز آل سعود ، عن طريق سفيرها في لندن شارل دوز Charles Dawes ، معرفة ما إذا كان على استعداد للدخول في معاهدة صداقة وتجارة وملاحة غير مشروطة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية . وفي نفس الوقت ، طلبت منه الخارجية الأمريكية معلومات عن القوانين الحكومية الخاصة بالإدارة والقانون في الحالات المدنية والاقتصادية والجنائية والشخصية في معاملة الأجانب . وبعد عدة مراسلات اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد في مايو ١٩٣١ . وبدأت

المناقشات لتوقيع اتفاقية بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة في ٧ نوفمبر ١٩٣٣ (٩٣).

ومثل المملكة العربية السعودية في تلك المفاوضات الشيخ حافظ وهبة (وزير المملكة العربية السعودية في لندن) ومثل الولايات المتحدة روبرت ورث بنجهام (السفير المفوض وفوق العادة للولايات المتحدة في لندن) ونتج عن هذه الاتصالات عقد اتفاقية مؤقتة في لندن في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، وذلك لتنظيم العلاقات الأمريكية السعودية . وأهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية أن يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين حينما يكونون في ممتلكات الدولة الأخرى بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولي المعترف به بصورة عامة ، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين ، بعد اعتماد براءتهم القنصلية بالإقامة في ممتلكات الدولة الأخرى في الأماكن المسموح فيها للممثلين القنصليين بموجب القوانين المحلية ، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانات التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولي العام ، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية مما يعامل به أمثالهم من موظفي أى دولة أخرى (٩٤) ، وان يعامل كل طرف رعايا الطرف الآخر « حسب مقتضيات وعادات القانون الدولي المعترف به بصورة عامة ، ويتمتعون بأكبر قسط من حماية قوانين وسلطات الدولة ، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية » (٩٥) . وقد اتفق على أن تعامل كل منها معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، وذلك يسرى في مجالات الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الرسوم التي لها مساس بالتجارة والملاحة والتخزين (٩٦) .

نلاحظ أن هذه الاتفاقية فرضتها مقتضيات الأحوال ، وذلك واضح من موعد عقدها من ناحية ، ومن مضمون موادها التي حوت أموراً عامة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية . ويتضح ذلك في المادة الخامسة من المعاهدة التي تقول ان هذه المعاهدة « ستظل نافذة المفعول إلى أن توضع معاهدة نهائية للتجارة والملاحة موضع التنفيذ » (٩٧) .

إن هذه الاتفاقية المؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة « بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة »

هى أول اتفاقية بين الحكومتين ، وتعتبر بداية لمرحلة جديدة فرضتها المصالح المتبادلة . وبتوقيع هذه الاتفاقية ، وما استتبعها من علاقات مع الولايات المتحدة تغيرت صورة المملكة العربية السعودية ، فقد بدأت تنفتح على العالم ، وتنمى مصادر ثروتها الطبيعية المتطورة ، ولم يعد فى إمكانها اتباع سياسة العزلة مرة أخرى (٩٨) .

وبعد ذلك حدثت تطورات فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، وفى عمليات التنقيب عن البترول . فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت « شركة كاليفورنيا أرابيان ستندارد أويل » (أرامكو) تتحكم فى أغنى امتيازات البترول العالمية . وبعد ادماج عملياتها الخارجية مع شركة تكساس سنة ١٩٣٦ ، حصلت على وسائل نقل إنتاجها إلى الأسواق العالمية ، وأصبح مستقبلها أكثر وضوحاً . ومع أنها لم تكن تعرف تماماً إمكانات البترول فى المملكة العربية السعودية بادئ الأمر ، إلا أنها أحسست أنها امتلكت شيئاً ثميناً ترغب فى استثماره والمحافظة عليه (٩٩) . وأخذت تضغط على الخارجية الأمريكية لاييجاد علاقات دبلوماسية (١٠٠) .

وأدركت الحكومة الأمريكية تكاثر مصالحها فى هذا الجزء من العالم العربى ، ورأت ضرورة إيجاد ركائز سياسية لحماية تلك المصالح ، فكان إنشاء العلاقات السياسية . وبدأت حكومة واشنطن بارسال قنصلها فى الاسكندرية وهو المستر ليلاند Leland Morris إلى جدة فى ٢٣ يناير ١٩٣٧ ، بهدف التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين فى المستقبل . فى هذه المهمة كلف ليلاند بمقابلة رجال شركة التعدين والاطلاع على سير أعمالهم ومعرفة مدى علاقتهم بالحكومة السعودية ، ولكنه لم يكن مكلفاً وقتئذ بالدخول مع حكومة الملك عبدالعزيز فى بحث مسألة العلاقات بين البلدين (١٠١) . وقد نصح ليلاند بأن التمثيل الدبلوماسى ليس مهماً لأعمال الشركات ، وربما سهل غياب ذلك التمثيل كثيراً من مهام الشركات ، وبين أن عمليات البترول تقع فى الشرق ، على الخليج العربى ، بينما العاصمة الدبلوماسية (جدة) تقع فى الغرب ، ولا يوجد هناك إتصال مباشر بين العاصمة الدبلوماسية ومراكز البترول .

وأكثر من ذلك أن وزير الخارجية كوردل هول Cordell Hull (١٩٣٣ - ١٩٤٤) يعلم تماماً أن علاقات الشركة بالحكومة من أحسن ما يمكن ، وإذا حدث أى تطور فإن الخارجية لن تفشل فى ترتيب الخطوات التى يجب أن تتبع لمواجهة ذلك (١٠٣) .

لم تهدأ المصالح الأمريكية ، وذهب فرانسيس لوميس Francis Loomis ، نائب مساعد وزير الخارجية ومثل شركة ستندارد كاليفورنيا ، إلى وزارة الخارجية فى سنة ١٩٣٩ ، وبين أن المركز الأمريكى فى العربية السعودية مهزوز لعدم وجود وزير فى جدة ، وبين أن شركته مهددة بالمنافسة الأجنبية . ولدفع الخارجية الأمريكية إلى اتخاذ موقف إيجابى بهذا الشأن زودها لوميس بملومات عن المحاولات اليابانية للحصول على إمتيازات بترولية فى العربية السعودية بهدف إيقاف تقدم الشركات الأمريكية هناك ، وقال إن اليابانيين حصلوا على تأييد كاف من حكومتهم ، كما أن اليابان لها وزير مقيم فى جدة . وعندئذ رأت الخارجية أن لوميس يعتقد أن من أهم أعمال الوزير المقيم فى السعودية هو أن يمنع أى محاولة لمنح امتياز بترولى يمكن أن يحصل الأمر يكون عليه فيما بعد (١٠٤) .

وفى ٢٠ مايو ١٩٣٩ شرح مرى Wallace Murry رئيس بعثة الشرق الأوسط موقفه ضد إقامة تمثيل دبلوماسى فى السعودية . مبيناً أنه فى حالة تزايد المصالح الأمريكية فى المستقبل يمكن لممثل الولايات المتحدة فى القاهرة أو بغداد أن يحل أى مشكلة تتعلق بالمصالح الأمريكية فى السعودية ، وقد وافقه على هذا الاتجاه كل من السفير الأمريكى فى القاهرة وبغداد (١٠٥) .

ولكن لوميس عاد وأكد على التسهيلات التى تحصل عليها بريطانيا نتيجة وجود تمثيل سياسى لها فى السعودية . ولذا قررت الخارجية الأمريكية ارسال وزيرها فى مصر « فيش » Judge Fish كأول وزير مفوض للولايات المتحدة فى المملكة العربية السعودية ، فوصل إلى جدة فى نهاية موسم الحج ، وقدم أوراق اعتماده للملك عبدالعزيز فى ٤ فبراير ١٩٤٠ . وكان فيش يحمل للملك عبدالعزيز رسالة من الرئيس روزفلت لتوكيد العلاقات الودية بين البلدين . ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تُبق مسؤولاً رسمياً فى جدة بصفة مستديمة

إلا في أول مايو ١٩٤٢ حينما حول جيمس موس James S. Moose البعثة الأمريكية إلى مفوضية . ولم يرفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة السفارة إلا في عام ١٩٤٨ (١٠٧) .

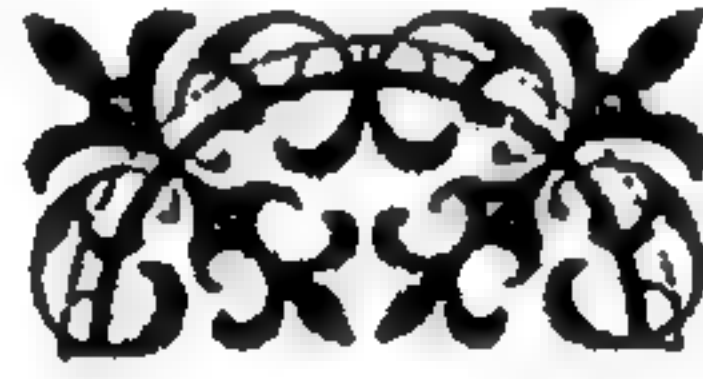
وهكذا جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين نتيجة مباشرة لتقدم ونمو المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية ، ولذا جاءت تلك العلاقات متأخرة ، وذلك حتى انتفى عنصر المغامرة لدى الأمريكيين وتأكدوا من رسوخ مصالحهم .

على أي حال ، فخلال العشرينيات والثلاثينيات لم تحدث تغيرات أساسية في المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة العربية على سواحل الخليج العربي . فالبعثة التبشيرية الأمريكية كانت لا تزال تعمل في البحرين والكويت ، دون أية متاعب قد تسببها لها وزارة الخارجية ، ذلك أن المبشرين يفضلون دائماً أن يفتحوا الأبواب لأنفسهم بدون مساعدات رسمية من حكومتهم . وحينما كانوا يحتاجون إلى أي مساعدة كانوا يلجأون إلى الوكلاء السياسيين البريطانيين ، الذين يتولون إدارة الشؤون السياسية في منطقة الخليج العربي ، وأحياناً إلى وزارة الخارجية الأمريكية في غير الحالات التي تخص المركز الاستراتيجي لبريطانيا في المنطقة . والبتروول والمسائل الاقتصادية هي التي دفعت الأمريكيين إلى الدخول في المجالات الدبلوماسية في جزيرة العرب . ففي سنة ١٩٣٨ كان بالعربية السعودية ٢٧٣ من المواطنين الأمريكيين المقيمين وهم يمثلون ٦٠٪ من كل الأمريكيين الموجودين في شبه الجزيرة . وفي البحرين حوالي ١٦٥ مواطناً أمريكياً أي حوالي ٣٦٪ ، وكلهم يعملون في مجال البتروول . بينما كان بالكويت ٧ مواطنين أمريكيين مقيمين . وبصفة عامة أبقت الولايات المتحدة قيادة المسائل السياسية في أيدي البريطانيين (١٠٨) .

ومع بداية عام ١٩٣٩ بدأ المسؤولون في واشنطن يدركون بوضوح أن الأعمال الأمريكية في منطقة الخليج العربي تعني تدخلهم الضروري في الشؤون العالمية المتصلة بالعالم العربي (١٠٩) .

وعلى الرغم من أن دخول الأمريكيين إلى المنطقة كان في المجالين الثقافي والاقتصادي ، إلا أن ذلك أحدث استياء بالغاً لدى البريطانيين ، وقلقاً على الموقف الذي يمكن أن تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك . ففي ٢٦ فبراير ١٩٣٥ أدلى اللورد لويد Lord Loyd في مجلس الشيوخ بتصريح انتقد فيه شركة البترول الانجليزية الايرانية لعدم إحكام سيطرتها على بترول الخليج العربي ، هاجم الحكومة البريطانية لعدم مساندتها لها في ذلك . ودعا لويد إلى غلق الباب المفتوح أمام الولايات المتحدة والعودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون في الخليج (١١٠) .

ولكن وزارة الهند التي كانت مسؤولة عن الخليج — وقتئذ — رأت التسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكية الناشئة وإتاحة المنافسة الحرة لكل الدول في المجال التجاري ، بينما أكدت على ضرورة وضع الاحتياطات اللازمة التي من شأنها المحافظة على استمرار المصالح البريطانية في استغلال بترول المنطقة (١١١) .



حواشي الفصل الرابع

- (1) Royal Institute of International Affairs, *The Middle East*, p. 13.
- (٢) جميل عبد الوهاب ، على طريق الهند ، ص ١٩ .
- (٣) عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في أنهار العراق ، ص ٢٥ .
- (٤) التحكيم لتسوية النزاع ، عرض الحكومة السعودية ، المجلد الأول ، ص ٤٩٣ .
- (٥) جميل عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٣ .
- (٦) انظر: Hoskins, H.G., *British Routes to India*, 1928
- (٧) التحكيم لتسوية النزاع ، عرض الحكومة السعودية ، المجلد الأول ، ص ٤٩٣ — ٤٩٤ .
- (٨) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- (٩) التحكيم لتسوية النزاع ، المجلد الأول ، ص ٤٩٤ .
- R.I.I.A, *Britain and the United States*, p. 162.
- (١٠) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، ص ١ ، ٢ .
- (١١) عبد الرحمن البزار ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ص ٥٨ .
- (١٢) ارنولد ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٢٦ .
- (١٣) انظر: جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص ٣٩١ — ٤١٣ ، ونعمود على الداوود الخليلج العربي والعلاقات الدولية ، ج ١ ، ص ١٧٥ — ١٨٧ .
- (١٤) عن مشروع سكة حديد بغداد والتنافس الانجليزي الألماني ، انظر:
- جمال عبد الوهاب ، على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٢ ، ص ٦٣ — ١٠٠ .
- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٤١٤ — ٤٣٨ .
- عبد العزيز نوار ، مصر والعراق ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٨٥ — ٢٤٨ .
- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٢٧ وما بعدها .
- زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨ ، ص ٢٤٢ — ٢٥٣ .
- لؤي بحري ، سكة حديد بغداد ، بغداد ١٩٦٧ .
- Earle, M., *Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway*, New York, 1935.

- (١٥) عن الكويت كنهاية لخط سكة حديد بغداد ، انظر: بدر الدين عباس الخصوصي ، « كازمة الكويت ، دراسة وثائقية » ، في مجلة كلية الآداب والتربية جامعة الكويت العدد الثاني .
- (١٦) زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني ، ص ٧٦ — ٧٧ .
- (١٧) زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٤٢ ، ٢٥٣ .
- (١٨) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، ص ٢٥ .
- (١٩) جان جاك بيربي ، الخليج العربي ، ص ٣٢ ، ٣٣ .
- (٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .
- (٢١) المرجع السابق ، ص ٣٤ .
- (22) Osborne, Sidney, **The Saar Question, a disease spot in Europe**, pp. 106-110; Veatch, oil, Great Britain and U.S., see: **Foreign Affairs**, vol. 9, July, 1931;
- وانظر: محمود أمين « البترول والطاقة » . مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، الكويت (١٩٧٤) .
- (٢٣) سيف بن علي ، البترول واتجاهات الاستراتيجية الامبريالية في الخليج العربي ، مجلة الطليعة ، (يولية ١٩٧١) .
- (٢٤) المرجع السابق .
- (25) Marlowe, **The Persian Gulf**, p. 76; Harry Ellis, **Heritage of the Desert**, p. 14.
- (٢٦) جورج فرح ، أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط ، ص ٩ .
- (٢٧) عبد السميع مصطفى « الطاقة في الحاضر والمستقبل » ، عالم الفكر، المجلد الخامس ، العدد الثاني (١٩٧٤) .
- (28) Veatch, oil , Great Britain and the U.S., see: **Foreign Affairs**, vol. 9, July, 1931.
- (٢٩) عن الحرب بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا ، انظر: نجم الدين غالب الكيب ، الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا ١٨٠١ — ١٨٠٥ ، (طرابلس ١٩٧١) .
- (٣٠) محمد محمود السروجي ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ص ٢٨٨ — ٢٨٩ .
- (٣١) محمد محمود السروجي ، المرجع السابق ، ص ٢ .
- (32) R.L.L.A., **Britain and the United States**, p. 163.
- (٣٣) محمد محمود السروجي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .
- (٣٤) الن نفتر، هنري ستيل ، تاريخ الولايات المتحدة ، ص ٤٨٧ — ٤٩٠ .
- (٣٥) الن نفتر، هنري ستيل ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ : أحمد سويلم العمري ، النظم السياسية الحديثة للدول العربية ، ص ٣٤٣ — ٣٤٥ .
- (٣٦) محمد محمود السروجي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ : هرويتز، الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط ، ص ٨ — ٩ .
- (٣٧) جورج لنزوسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، الجزء الثاني ، ص ٣٥٢ .

- (38) R.L.L.A., Britain and the United states, p. 163; Earle E.M., American Missions in the Near East, see: Foreign Affairs, vol. 7, April, 1929, p. 338.

(٣٩) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٣٢٧ .

(٤٠) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، ص ٤٨٨ .

(٤١) مصطفى خالدي وعمر فروخ ، التبشير والاستعمار في العالم العربي ، ص ٣ .

- (42) Earle , op. cit., p. 338.

(٤٣) مصطفى خالدي وعمر فروخ ، المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٧ .

- (45) Earle , op. cit., pp. 399 - 406.

(46) Ibid, p. 406.

(47) Ibid, p. 406.

(48) R.L.L.A., The Middle East, p. 35.

(49) Earle, op. cit., p. 407.

(٥٠) مصطفى خالدي وعمر فروخ ، المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

- (52) R.L.L.A., The Middle East, p. 15.

(٥٣) أحمد بهاء الدين ، « حقيقة المصالح الأمريكية في العالم العربي » . مجلة البترول ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٧٠ .

- (54) De Novo, American Interests and Policies in the Middle East, p. 350.

(55) Ibid ., p. 351.

(56) Ibid ., pp. 351- 352.

(57) Ibid ., p. 352.

(58) Ibid ., p. 352.

(59) Ibid ., p. 353.

(٦٠) انظر : League of Nations - Treaty Series, No. 3942, vol. CLXX, p. 267.

(61) Ibid ., p. 350.

(62) Ibid ., p. 354.

(٦٣) انظر : Hurewitz , Diplomacy in the Near and Middle East, vol. I. pp. 108- 109.

- (64) De Novo, op. cit., p. 355.

(٦٥) أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ج ٢ ، ص ١٨١ .

(٦٦) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، ص ٢٣٨ .

- (67) L O.L/ 173/ 3446R.
(68) De Novo, op. cit., p 356.

(٧٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

- (71) Political Agent in Bahrain to the political Resident in the persian Gulf,
21 Feb., 1935, No., 293/2/10, I.o., LoL/ 173/ 3446R.
(72) Political Resident in the Resident in the Persian Gult to India
Government, 8 May, 1935, No. 887/ 14/ 226, I.O., 10L/ 173/ 3446R.

(٧٣) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

- (74) Farouhy, Abbas, The Bahrain Islands 750- 1951, New York, 1951, p.
41.

(٧٥) اليانور كالفري — المرجع السابق ، ص ٥ ؛ حافظ وهبه — جزيرة العرب ، ص ٩٤ .

- (76) Hamilton, Americans and Oil, p. 181.

- (78) Hamiluon, loc. cit.
De Movo, op. cit., p. 365;
Pelt, The Sheikdom of Kuwait, M. E. Journal, January 1950.

(٧٩) اليانور كالفري ، المرجع السابق ، ص ٦ .

- (80) De Novo, op. cit., p. 365.
(81) Pelt, loc. cit.
(82) De Novo, loc, cit.
(83) Pelt, loc. cit.
(84) Pelt, loc. cit.
(85) Pelt, op.cit., Note., p. 12.

(٨٦) حركة الإخوان حركة دينية اجتاحت الجزيرة العربية بين عامي ١٩١٤ ، ١٩٣١ و يعتبرها الكثيرون بمثابة انتفاضة وهابية جديدة وقد ظهرت بعد استيلاء عبد العزيز بن سعود على الاحساء ، وقد استفاد منها ابن سعود بادىء الأمر ، ولكنهم مالبثوا منذ عام ١٩٢٦ ان تمردوا عليه . بالإضافة إلى أنهم سبوا متاعب كثيرة للكويت . وكانت بريطانيا تخشى على مركزها في العراق ، ولذا جعلت من الكويت مركزا للاستطلاع الجوي عليهم . انظر في ذلك . جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩١٤ — ١٩٤٥ ، ص ٨٩ — ١٠٥ .

(٨٧) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ؛ وانظر: اليانور كالفري ، كنت أول طيبة بالكويت ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٨٨) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، انظر: عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٨٩) افظ وهبه ، جزيرة العرب ، ص ٩٤ .

- (90) De Novo, op. cit, pp. 356- 357.
 (91) Ibid., pp. 360- 361.
 (92) Ibid ., pp. 361 - 362.
 (93) Ibid., p. 362.

(٩٤) انظر المادة الأولى من الاتفاقية ، في جريدة « أم القرى » السعودية العدد ٤٦٨ في أول ديسمبر ١٩٣٣ . أراجع مضمونها في : خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، ج٢ ، ص ٦٨٥ - ٦٨٦ .

(٩٥) المادة الثانية .

(٩٦) المادة الثالثة .

(٩٧) المادة الخامسة .

- (97) Miksl, Montary Problms of Saudi Arabia,see: Middle East Journal, vol I, No I, January 1947.

Stocking, Middle Easte, oil, p. 89.

- (100) De Novo, op. cit., p. 362.

(١٠١) خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، ص ٦٨٣ .

- (102) De Novo, op. cit., p. 362.
 (103) Ibid., p. 363.
 (104) De Novo, op. cit., pp. 363- 364.
 (105) Ibid.,p. 364.

(١٠٦) خير الدين الزركلى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٤ . Ibid., p. 365. وجدير بالذكر أن المفوضية درجة أقل من السفارة في التمثيل الدبلوماسى .

(١٠٧) خير الدين الزركلى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٤ .

- (108)De Novo, op. cit., p. 365.

- (109) Ibid.

(١١٠) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(١١١) المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

الفصل الخامس

مشروع جور لإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط عام ١٩٢٠ (*)

- أ- مقدمة
- ب- المشروع وأسباب طرحه
- ج- معوقات تنفيذ المشروع
- د- صدى المشروع

(*) مقال للمؤلف مقبول للنشر في الكتاب التذكاري الذي تحتزم كلية الآداب جامعة القاهرة إصداره تكريماً لذكرى الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس .

قال أورمسبى جور Ormsby Gore في محاضرة ألقاها في أعضاء «جمعية آسيا الوسطى» في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٠ ، في لندن ، موضوعها «تنظيم مسؤوليات بريطانيا في الشرق الأوسط» (١) :

إن مالدينا (بريطانيا) الآن هو بالفعل امبراطورية عربية جديدة .. وأن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة بريطانية مدنية كاملة وجديدة» (ص ٩٣) .

«إن رغبة العرب هي أن يُتركوا وشأنهم يعيشون على طريقهم ...» (ص ٩٠) .

«لقد حاولت أن أصوغ الأفكار التي تشكلت في رأسي نتيجة خبرتي بالعمل في الشرق الأوسط» (ص ٩٧) .

أ - مقدمة :

ندم العرب كثيراً على تعاونهم مع الحلفاء ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ، فقد خرجوا من فلك الدولة العثمانية بإرادتهم ليجدوا أنفسهم في مدار حول الحلفاء على غير رغبتهم . وليس للندم ما يبرره ، فالنتيجة واحدة ، وقد كان من المحتمل أن تصبح أسوأ إذا بقي الحرب على ولائهم لدولة الخلافة في الحرب العالمية الأولى . ومع أن العرب قد تحدثوا كثيراً حول «الخديعة» و «الخيانة» و «الاستعمار» و «الصهيونية» وتباكوا كثيراً على ما حل بهم ، وأدانوا زعاماتهم التي قادتهم إلى تلك الحرب ، وراحوا يكيلون التهم لهذا وذاك ، إلا أن أولئك الذين راحوا منهم يفتشون عما كان يدور برأس الطرف الآخر (الحلفاء) قليل .

وهذه الدراسة ليست محاولة جديدة لتوكيد إدانة بريطانيا لعدم وفائها بعهودها للعرب في الحرب العالمية الأولى ، ولكنها أبعد ما تكون عن ذلك الاتجاه

التقليدى ، وإنما هى محاولة متواضعة لاقتحام مجال غير مطروق بشدة من الباحثين العرب . فهى تسعى صراحة إلى قراءة فكر الطرف الآخر وقت صنع الأحداث . وقد كان بالضرورة فكراً غير معلن . وبالطبع لم تقف الزعامات العربية عليه فى حينه ، حتى وإن وقفت عليه فلم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئاً . ولكن المسؤولية التاريخية تحتم على الباحثين العرب أن يفتشوا بحيدة كاملة — تفرضها أصول البحث العلمى — عن ما كان يجرى فى الماضى فى رأس الطرف الآخر على ضوء وثائق العصر .

والدراسة التى بين أيدينا هى محاولة فى هذا الاتجاه ، فهى تخضع رؤية أورمسبى جور حول الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط للتحليل التاريخى فى ضوء الوثائق غير المنشورة لهذه الفترة ، وفى ضوء بعض الدراسات الجيدة حولها . ومن هنا فلن تكون الدراسة مقتصرة على فكره المعلن فى محاضراته التى أشرنا إليها بادئ ذى بدء ، وإنما ستتخطاها إلى جوانب أخرى ذات صلة بموضوع المحاضرة ، مكملتها لها ، أو مصححة لبعض ما ورد فيها .

والمحاضر هو الكابتن أورمسبى جور ، الذى عمل ضابطاً سياسياً Political Officer فى « المكتب العربى » Arab Bureau فى القاهرة ، إبان الثورة العربية من منتصف عام ١٩١٦ إلى منتصف عام ١٩١٧ . انتقل بعدها إلى لندن ، للعمل فى القسم الشرقى فى مجلس الوزراء War Cabinet . وكان جور سكرتيراً مساعداً Assistant Secretary للجنة الشرق الأوسط Middle Eastern Committee وهى إحدى اللجان المنبثقة عن وزارات الحرب W.O. والخارجية F.O. والهند I.O. والأدميرالية Admiralty تحت إشراف لورد كيرزون Curzon ، بهدف التوفيق بين نشاطات الوزارات المعنية بشئون الشرق الأوسط . وفى ربيع عام ١٩١٨ عاد جور إلى فلسطين ، حيث شغل وظيفة ضابط سياسى (٢) وبعد توقيع الهدنة إنتقل إلى باريس عضواً فى الوفد البريطانى لعقد معاهدة السلام مع تركيا .

كان جور أحد مؤسسى « المكتب العربى » التابع لوزارة الخارجية البريطانية فى القاهرة (٣) ، الذى يعد المركز الرئيسى لشبكة التجسس البريطانى فى الشرق الأوسط ، وله فروع فى زنجبار والبصرة والمغرب وغيرها ، وتصيب فيه جميع المعلومات الواردة من هذه المكاتب الفرعية (ص ٨٤) . وبهذا الأسلوب توافرت

لدى المكتب معلومات شاملة وكافية لرسم صورة واضحة لاحتمالات ما بعد الحرب العالمية الأولى في منطقة أدخلت في إطار مسؤوليات بريطانيا السياسية . ومن هنا توافرت لدى جور فرصة لم تهباً إلا لمثله ممن شاركوا في صنع الأحداث بشكل مباشر، ومكنته من سبر غور مشاكل الادارة البريطانية في الشرق الأوسط، وبالتالي فقد تهباً جور لتقديم مشروع متكامل للإدارة بهدف دعم مركز بريطانيا في « هذه الامبراطورية العربية الجديدة » . ويوضح المشروع أن رؤية جور هي في حقيقة الأمر رؤية خبير، وتكاد تكون رؤية الحكومة البريطانية فيما بعد .

ومن اللافت للنظر أن جور كان المسئول الوحيد الذي جعل صوته مسموعاً خارج المكاتب الرسمية للحكومة البريطانية . ولذا تكتسب محاضراته أهمية خاصة ، لأنه فكر بصوت عال في موضوع كان الحديث حوله مقتصر على المكاتب والاجتماعات الرسمية ، ولا شك في أن حبه لبلاده ، وحرصه على تأمين مصالحها ، كان وراء عرضه لأفكار كان متحمساً لها ، حريصاً على وضعها موضع التنفيذ . وهذا بالطبع لا يقلل من أنه — في نظرنا — داعية إستعماري ، سعى لدق أوتاد الاستعمار البريطاني في المنطقة العربية .

كان جور موفقاً تماماً في طرح أفكاره أمام أعضاء جمعية آسيا الوسطى Central Asian Society وهي من الجمعيات البريطانية التي فتحت أبواب قاعاتها أمام العارفين والخبراء في شئون العالم الإسلامي في آسيا والشرق الأوسط ، وهي مناطق كان النفوذ البريطاني يسعى حثيثاً للتفرد بها ، مما أدخله في تنافس مع كل من فرنسا وروسيا في القرن التاسع عشر ، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي بعد ذلك . ولذلك فإن جمعية آسيا الوسطى قد أسدت خدمات جليلة لصناع السياسة البريطانية ، حين أفادت الحكومة البريطانية — بطريقة غير رسمية — من المحاضرات التي قدمها خبراء بريطانيون أو غير بريطانيون في قاعاتها ، أو من الدراسات الجيدة التي نشرت في مجلتها المنتظمة الإصدار^(٤) .

ويزيد من قيمة محاضرة جور أنها أقيمت في جمهور خبير، واع بشئون المنطقة ، ومعظمه كانت له خبرة سابقة في العمل بالشرق الأوسط أو بآسيا . وجمهور الحضور

الواعى يشرى المحاضرة ، ويلقى الضوء على كثير من الجوانب التى قد يغفلها المحاضر ، أو يعبر فوقها ، أو يلمسها من بعيد . وهذا ما حدث بالفعل فى محاضرة جور .

وخلاصة القول أن محاضرة جور حول مستقبل الإدارة السياسية البريطانية فى الشرق الأوسط ، قد قدمت من خير فى شئون المنطقة ، إلى مجموعة من المهتمين بها ، فى مكان تهيأ أصلاً لمثل هذه المحاضرة ، وفى وقت كانت المنطقة فريسة لعمليات التقسيم ، والتجزئة ، وإقامة الدول المصطنعة . ولكل هذا فإن المحاضرة تكتسب أهمية خاصة ، فهى على كل حال تفكير بصوت عال لمسئول وخبير بريطانى ، فوجئ مع نهاية الحرب العالمية الأولى بإمبراطورية عربية تمسك بريطانيا بزمامها ، بعد أن أبعدت فرنسا شمالاً إلى سوريا ، وأنذرت إيطاليا بالابتعاد عن البحر الأحمر ، وأرغمت تركيا على إخلاء الجيوب المتبقية لها فى اليمن وفى المدينة ، وهو واقع تفوق بنتائجه على كل تصورات صناع السياسة البريطانية فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

ب - المشروع وأسباب طرحه :

تناول جور الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط ، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها ، واهتم بإبراز السلبيات ، واقترح أساليب العلاج ، ووصف الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وعرض للموقف العسكرى فى بلدان الشرق الأوسط ، وأعطى شيئاً من الإهتمام للعراق وفلسطين وشبه الجزيرة العربية ، ولكنه أهمل الحديث عن مصر وفارس ، وهو قصور غطاه جمهور الحضور بالتعقيب والمناقشة (٥) .

كان جور واضحاً وصريحاً حين قال : « إن ما لدينا الآن هو بالفعل إمبراطورية عربية جديدة » (ص ٩٣) . وقد أعطت هذه العبارة الحدود المكانية للمنطقة موضوع الدراسة ، وهى البلدان العربية التى نجحت بريطانيا بالتعاون مع بعض العرب فى إزاحة الحكم العثمانى عنها ، وتشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وفلسطين وسوريا الكبرى . وأضاف جور : « إن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة بريطانية مدنية British Civil Service كاملة وجديدة »

(ص ٩٣) . أما هذه العبارة فقد وضعت الحدود الموضوعية لمشروع جور ، فالمنطقة كانت قد خرجت من الحرب لتوها ، وطابع الإدارة العسكرية البريطانية يمسك بها بقوة ، وقد تسبب هذا في خلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار ، في وقت كانت فيه بريطانيا حريصة على استكتشاف سكان هذه « الامبراطورية » والتيسوء للتعاون معهم ، لا تلبية لمطالبهم ، ولا وفاء لوعود أعطيت لهم ، ولكن لتخفف من أعباء الإدارة العسكرية .

و يعتقد جور أن البداية تكمن في إعفاء وزارة الهند . (I.O) وحكومة الهند G.I. من كل مسئولياتهما في المنطقة المذكورة ، وأن يُسند الأمر بكامله إلى وزارة خاصة لها وزيرها . لكنه يعود فيذكر أن المشروع كان طموحاً ، وأنه سيضيف عبئاً جديداً على نفقات الإدارة في الامبراطورية البريطانية ، لذلك يتخفف مرحلياً ، وينصح بأن تبدأ حكومته في تنفيذ المشروع على مراحل . وتتمثل المرحلة الأولى في تكوين قسم إداري Administrative Department يتبع لوزارة الخارجية مباشرة ، ويسمى « قسم الشرق الأوسط » . وفي المرحلة التالية تنشأ وزارة جديدة تدعى « وزارة الشرق الأوسط » ، وتنقل إليها مسئوليات « قسم الشرق الأوسط » . ويقترح جور ترشيح شخصية مثل لورد هاردينج Lord Hardinge لرئاسة قسم الشرق الأوسط ، لأن رئيس هذا القسم في نظره لا يجب أن يكون في درجة أقل من درجة وكيل وزارة دائم Permanent Under-Secretary (ص ٩٤) .

و يرى جور أن القسم الجديد والوزارة الجديدة من بعده لن يستطيعا إنجاز تقدم حقيقي في إدارة هذه « الامبراطورية العربية » بغير توظيف رجال أكفاء في مجال المدنية ، يصفهم في مواضع متفرقة من المحاضرة بأنهم رجال « لديهم رؤية وتعاطف وحماسة نحو العمل الذي يقومون به » (ص ٩٧) « ويتكلمون العربية .. وبعضهم لا بد وأن يتعلم العبرية والفارسية إلى جانب العربية » (ص ٩٣) . ولا يجب أن يكونوا دبلوماسيين ، لأن الدبلوماسيين لا يجيدون فن الإدارة (ص ٩٤) وإنما رجال « ذوو شخصية إدارية متميزة ومعرفة كافية بشئون المنطقة » ، ولديهم شخصية وخبرة في التعامل معها مثل سير برسي كوكس Sir. P. Cox

وخليفته أرنولد ويلسون A. Wilson (ص ٩٣) . فهذان الرجلان « وضعوا » تقاليد جديدة ، صار من الأهمية أن تبقى كما هي ، لأنها تنبئ ما يجري في الهند ونعجب به » . ويؤكد جور على « كفاءة الرجال » وليس على عددهم ، وينصح بأن تكون الوظائف الممنوحة للانجليز « محصورة في أضيق نطاق » . ويوجه الاهتمام عند الاختيار إلى « مراعاة الظروف الخاصة » لكل بلد من بلدان الشرق الأوسط . ولا ينسى جور أن يوصي بمنح هذه العناصر الإدارية المختارة « أجازات طويلة وأجوراً كبيرة (حتى يتمكنوا من مواصلة العطاء) ، لأن من يفقد الحماسة لوظيفته سوف يكون مصدر خطر إذا بقي فيها » (ص ٩٥) .

والشروط التي وضعها جور لاختيار رجال الإدارة لا يجب أن تؤخذ على أنها شروط عامة لترشيح من يعملون في مثل هذه الوظائف الإدارية ذات الطابع السياسي ، ولكنها كانت في الواقع شروطاً وضعت خصيصاً للتلاءم مع الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط ، وتكشف عن وعي حقيقي بطبيعة الشخصية العربية ، فهو يخاطب مستمعيه : « إنكم تتعاملون مع العرب واليهود مع أناس لن يعتبروا أنفسهم رعايا تحت أي ظرف ... » . وحين تملكون أمورهم ، فإنكم تكونون « في حصن الإسلام ، وبين أولئك الناس الذين أعطوا العالم فكرة الإسلام ... ولا يجب أن نخطيء في ذلك ... فالعربي المسلم عضوفي جنس عظيم حرق فاتح ... ولهذا فلا يجب أن يعاملوا كرعايا ... هذا الاحساس قوى لدى العرب ... وهو كامن في أعماقهم ... إنهم يرغبون في التعاون مع الانجليز ... ولكن على أساس من المساواة المطلقة ، أو الندبة . وفي فلسطين على وجه الخصوص « علينا أن ندرك أن رجال الدين من اليهود والمسيحيين لا يجب أن يعاملوا بكل إحترام وحسب ، ولكن يجب أن يعاملوا بطريقة خاصة » (ص ٩٦) .

ويبقى أن نتساءل لماذا قدم جور مشروعه هذا ، ولماذا اقترح توحيد الإدارة البريطانية في نفس الوقت الذي عارض فيه فكرة توحيد العرب في كيان سياسي واحد ؟ لقد كان جور يرى — كما رأى معظم أساطين صناعة السياسة البريطانية — أن قيام دولة عربية موحدة في هذه المنطقة أمر لا يجب أن يتم ، لقد كانت فلسفة جور الإدارية ، التي رغب في توصيلها للحكومة البريطانية ، مبنية على مبدأ « وحد تسد » أما الفلسفة السياسية في عدم إجازة قيام دولة عربية

موحدة في نفس الوقت ، فقد كانت مبنية على مبدأ « فرق تسد » ، وليس هناك تعارض بين المبدئين كما قد يبدو ، ذلك لأن الأول معنى بالإدارة البريطانية ، أما الثاني فعنى بالأرض العربية وأهلها ، وقد تبنى جور وغيره من الساسة البريطانيين المبدئين في وقت واحد .

أما أسباب إقترح جور لمشروعه فيمكن أن تُرد إلى وعى بالماضي ، وإدراك للحاضر ، وتطلع إلى المستقبل . وهذا ما سنحاول تفصيله على الصفحات التالية ، ولكننا نذكر هنا أن وعى جور بالماضي ، كان واضحاً في إلمامه بالتاريخ العربي والإسلامي وبأثرهما في تكوين الشخصية العربية . أما إدراكه للحاضر فلموس في توصيفه لواقع البلاد العربية ، وما يحيطها من أخطار خارجية متمثلة في الصراعات الدولية . وأما تطلعه للمستقبل فيرى من خلال حرصه على توطيد أركان الوجود البريطاني في منطقة الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . وهكذا يمكن القول أن جور كان يتمتع بالرؤية الشاملة .

لم تكن الدوافع والأسباب التي حدثت بجور أن يقدم مشروعه هذا غائبة بأي حال عن أقرانه أو رؤسائه . فالواقع السياسي الجديد بالمنطقة ، ومشاكلها الإدارية القديمة والبالية ، والصراعات المحلية التي تغذيها الطبيعة القبلية ، وتبعثر الإشراف البريطاني عليها بين إدارات متعددة ، افتقرت إلى الخبرة الكافية في التعامل مع أهل هذه البلاد ، أو افتقدتها ، والتسابق بين هذه الإدارات حول الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من المنطقة ، والطموح المتزايد لاستثمار مواردها الطبيعية لتغطية نفقات الإدارة والأمن بها ، والخوف من مزاحمة القوى الكبرى الأخرى ، كل هذا وغيره دفع البريطانيين في الميدان ، وفي لندن ، وفي الهند ، إلى التفكير في أسلوب موحّد للتعامل والتفاعل مع كل القضايا السابقة ، وإنهاء روح التفرق والشتات والتنافس والصراع ، وتجميع خيوط الإشراف على منطقة الشرق الأوسط كلها في قبضة يد واحدة .

ولكى لا ننساق وراء تشابك الأحداث الدرامية في منطقة الشرق الأوسط وتشعبها ، فقد يكون من المفيد هنا ألا نترك هذا المسمى لمفهومه العام الدائم المتغير^(٦) . ولهذا فإننا سنقصر مفهوم مسمى الشرق الأوسط في هذه الدراسة على شبه الجزيرة العربية والعراق وفلسطين إلى شمالها ، ومصر إلى غربها وفارس إلى

شرقها ، ذلك أن هذا التحديد يضم المناطق التي حرصت بريطانيا على توحيد الإشراف الإدارى عليها ، لأنه يحقق لها الإشراف الكامل على الملاحة فى الممرين البحرين الحيويين الموصولين بين الشرق والغرب كان مطلباً بريطانياً استراتيجياً لم تهمله لندن فى أى وقت ، لعلمنا السبب وراء حرص بريطانيا على إبعاد نفوذ جميع القوى الكبرى عن المناطق التى حددناها ، لتبقى هى القوة الكبرى الوحيدة المسكة بجميع الخيوط السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها .

واستكمالاً لموضوع تأمين الاتصال بين الشرق والغرب ، ومما له علاقة بتحديد مفهوم الشرق الأوسط هنا ، نذكر ذلك المشروع الذى طالما تآقت حكومة الهند إلى تحقيقه ، وهو إنشاء خط سكة حديدية يربط بين رأس الخليج العربى ورأس البحر الأحمر وصولاً إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط^(٧) . ومما له مغزى فى هذا المقام أن فكرة هذا المشروع كانت من بين الأسباب التى جعلت بريطانيا حريصة — طوال فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها — على أن تخطط لأن يكون لها ذلك الممر البرى ، الذى يضم العراق وفلسطين وما عرف فيما بعد باسم شرق الأردن^(٨) . ويدخل فى إطار هذا الموضوع أيضاً الاهتمام البريطانى المتزايد بالطريق الجوى بين شرقى البحر المتوسط والهند ، عبوراً فوق الممر البرى المذكور شمالى الجزيرة العربية ، إلى الساحل الشرقى للخليج فى مرحلة ، ثم الساحل الغربى له فى مرحلة أخرى^(٩) .

وهذا التصور الذى يعتمد أساساً على ضمان سلامة المصالح البريطانية وتأمينها ، فإن شبه الجزيرة العربية تقع فى قلب الشرق الأوسط بمفهوم الربع الأول من القرن العشرين ، فهى تشرف على الذراعين البحرين على جانبيها من جهة ، وفى شمالها يقع الممر البرى ، وفى سمائها تعزم بريطانيا إنشاء خطوطها الجوية . من هنا فإن سواحل شبه الجزيرة العربية — وليس قلبها — كانت مطلباً استراتيجياً ، اقتضى تأمينه والحفاظة عليه أن يدخل فى إطار ذات الإدارة البريطانية التى تشرف على فارس من جهة الشرق ومصر من جهة الغرب . وهذا ما تفتق عنه الفكر السياسى والاستراتيجى البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حين رأت جميع الأقسام المعنية بالشرق الأوسط ضرورة توحيد الإشراف

الادارى على هذه المنطقة . ولكن لماذا علت صيحة التوحيد ، توحيد الإدارة ، فى ذلك الوقت ؟

يقول جور أن حكومة الهند كانت مسئولة عن منطقة الخليج العربى ، وبلاد ما بين النهرين ، والمناطق المطلقة على البحر الأحمر من شبه الجزيرة العربية . ومع بداية الحرب العالمية الأولى ، كان التوجيه السياسى لقيادة البحرية البريطانية فى البحر الأحمر يتم تحت إشراف حكومة الهند البريطانية ، ولكن بعد ذلك تم وضع حدود واضحة للفصل بين المناطق الواقعة تحت إشراف حكومة الهند والمناطق الأخرى التى دخلت فى إطار مسئوليات وزارة الخارجية البريطانية (ص ٨٤) . أما وزارة المستعمرات فلم تكن معنية بأى من المناطق التى حددناها فى إطار الشرق الأوسط ، حتى إتمام تسويات ما بعد الحرب . وإن كانت معنية بشكل مباشر ببعض المناطق المجاورة مثل قبرص والصومال وزنجبار .

وهكذا اقتسمت حكومة الهند ووزارة الخارجية إدارة مناطق النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ، أثناء الحرب ، ولكن المشاركة لم تجعل الأمر هيناً على أى من الطرفين . ذلك أن نفوذ حكومة الهند فى المنطقة أخذ يتضاءل نتيجة لعجزها المالى والادارى والعسكرى . وكان الحل الوحيد الممكن أمام حكومة الهند هو الانحسار عن أراض كانت تقع فى إطار مسئولياتها ، لتدخل فى إطار مسئوليات وزارة الخارجية من خلال القاهرة . وقد ولد مثل هذا الوضع غيرة وحقدًا شديدين فى نفوس ضباط حكومة الهند ، الذين تقلص نفوذهم لحساب ضباط المكتب العربى فى القاهرة . وبدأ بين الطرفين صراع خفى أحياناً ، وظاهر أحياناً أخرى ، لكن الهدف الاستراتيجى لهما كان واحداً فى كل الأحوال .

ويتضح الإنقسام بين حكومة الهند والمكتب العربى فى موقفيهما من قطبى شبه الجزيرة العربية (عبد العزيز آل سعود فى شرقها والشرىف حسين فى غربها) خلال الحرب العالمية الأولى . فبينما رشحت الهند عبد العزيز آل سعود لزعماء الثورة العربية (١٠) راح المكتب العربى يبحث عن زعيم آخر (الشرىف حسين) للثورة ذاتها (١١) . ومع أن ذلك لا يعنى بأى حال أن هناك تناقضاً فى الاستراتيجية البريطانية العامة تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، إلا أنه قد أظهر حكومة الهند بمظهر المتبنى للإتجاه الإسلامى Pan-Islamism بينما

أظهر المكتب بمظهر المتبنى للاتجاه العربى Pan-Arabism ، والاتجاهين
كانا فى الواقع متناقضين تماماً . وقد انساق كثير من الباحثين وراء هذا
التناقض ، للتأكيد على أن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط كانت تفتقر إلى
نوتة موسيقية واحدة ملزمة لجميع العازفين .

وحقيقة الأمر أن فريق العمل فى الشرق الأوسط كان فريقين ، يعملان
للوصول إلى هدف واحد ، ووحدة الهدف لا تقتضى بالضرورة وحدة الصف .
ولهذا فإن تصوير السباق بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود بأنه كان
رهاناً بريطانياً على جوادين فى سباق واحد هو تصوير خاطئ تماماً . ولكنه فى
الواقع رهان على جوادين فى سباقين مختلفين لتحقيق هدف واحد . وقد عبّر سير
جلبيرت كلايتون ، مدير المخابرات العسكرية ، والذي أشرف على الخطة
العسكرية للثورة العربية ، عن هذه الفكرة بوضوح حين قال : إن الثورة العربية
« قد فتت التضامن الإسلامى ... » وأنها « تسير طبقاً لسياستنا فى شبه الجزيرة
العربية وتكملها » (١٢) . وهذا يعنى عدم وجود تناقض بين السياسة البريطانية
فى شرقى الجزيرة وغربها .

ولكن زعمو كلايتون ، أحد أقطاب مدرسة القاهرة التى انتصرت عن طريق
استخدامها للشريف حسين ، إنما جاء بالضرورة على حساب جهود حكومة الهند ،
التي فشلت فى دعم عبد العزيز آل سعود بنفس الامكانيات المادية والتأييد
المعنوى اللذين تمتع بهما الشريف حسين . وقد أثار ذلك كله حنق حكومة الهند
على المكتب العربى فى القاهرة ، وضاعف من كراهية عبد العزيز للشريف ،
وكان ذلك بداية لـ « فئات أكثر حدة بين قطبى كل مستوى من المستويين ،
المستوى المحلى والمستوى البريطانى » (١٣) .

وتتضح حالة القلق لدى حكومة الهند فى التعليقات التى أفصححت عنها من
جرتروود بيل G. Bell حين كتبت فى يونيو ١٩٢٠ تعاتب لورانس
T.E. Lawrence (القاهرة) على مواقفه السابقة وتقول : « إنك لن تحمى
الحجاز عن طريق دعم الحسين والتخلى عن ابن سعود » . واقترحت عليه أن
يساند الطرفين وأن يبقى على علاقات الود مع عبد العزيز آل سعود « الذى هو
بكل تأكيد يُظهر استعداداً لتقبل نصائحنا ، والذي هو أقوى الإثنين » (١٤) .

وهنا يتضح الإنقسام بين المسؤولين في حكومة الهند التي كانت تتباكي على ما فاتها ، ووزارة الخارجية التي حملت شعلة النصر البريطاني من خلال القاهرة .

وتتضح حالة الغضب لدى الهند حين يقلل فيلبي St. John Philby أحد ضباط حكومة الهند ، من إنتصار الحسين والقاهرة بقوله : « لقد أتيح للورانس وجيش الحجاز إنجاز ما كان يمكن لشكسبير وابن سعود أن ينجزاه » (١٥) . هذان الموقفان من مسئولين في حكومة الهند ، وذاك الموقف من مسئول في المكتب العربي (كلايتون) تكشف جميعها عن روح التنافس والغيرة بين المسئولين في إدارتين بريطانيتين تعملان معاً على إدارة منطقة واحدة .

ولكن سياسة مدرسة القاهرة المعلنة أصيبت بانتكاسة شديدة ، حين اهتزت ثقة الحسين بن علي في السياسة البريطانية ، نتيجة لاتفاق سايكس بيكوف في مايو عام ١٩١٦ ، ووعده بلفور في نوفمبر عام ١٩١٧ . ولم تفلح أى من محاولات الاسترضاء في بعث الثقة من جديد في نفس الشريف حسين أو غيره من القيادات العربية ، ذلك أنه بالرغم من الوعود البريطانية بتكوين دولة عربية كبرى ، فإن السياسة العملية التي تبنتها وزارة الخارجية البريطانية (القاهرة) كانت تسعى إلى غير ذلك . أو كما قال كلايتون في رسالة إلى وينجت : أن الدولة العربية المقترحة « لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حقى » (١٦) . ودعا كلايتون إلى عدم تغليب أحد الزعماء العرب على غيره . وكان صوت كلايتون أحد الأصوات المعتدلة في معركة التنافس بين مدرسة القاهرة ومدرسة الهند . وكان هدفه كسب صداقات الزعماء العرب حتى تحقق السياسة البريطانية أهدافها في كل أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وهو بذلك كان صوتاً استعمارياً بكل المعايير .

وكان آرثر هرتزل A. Hirtzel مثل كلايتون يرى « أن سياسة لورد كيتشنر Lord Kitchener التي تهدف إلى القضاء على دولة إسلامية ، مجرد إقامة دولة أخرى ، تبدو ... دائماً سياسة مدمرة » (١٧) لأنها قد تقود إلى تورط غير مأمون العواقب ، وقد يُصدّق المسئولون البريطانيون أنفسهم ، بعد فترة ، من كثرة الحديث حول مشروع الدولة العربية الكبرى ، ولكن الخلاف مع الشريف خلق ثغرة أمام الساسة البريطانيين للتحلل تماماً من الفكرة ، وشجع هذا الموقف

الجديد حكومة الهند كى تعيد تنشيط دور عبد العزيز آل سعود (١٨) من جديد فى محاولة لإحداث توازن بين نفوذها ونفوذ مدرسة القاهرة . لقد نجحت جهود مدرسة القاهرة من الناحية العسكرية ، ولكنها فشلت من الناحية السياسية ، فقد راحت تمنح الوعود وتخلف العهود ، وتقسم الأراضى ، وبدت كالصياد الذى يقسم لحم الفريسة قبل صيدها . وكان ذلك يجرى فى ظل غياب منافسة حقيقية من جانب حكومة الهند ، التى كانت تفتقر إلى امتلاك إمكانيات مالية وعسكرية مماثلة لما توافر لدى القاهرة .

و يبقى أن نعرف لماذا فشلت وزارة الخارجية فى النهاية سياسياً رغم نجاحها عسكرياً ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، علينا أن نتابع التطورات التى لحقت بوزارة الخارجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى بحيث جعلتها غير قادرة على التعامل والتفاعل مع الأحداث العالمية الكثيفة والمتلاحقة ، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ترك كثير من صلاحياتها لإدارات أخرى اختيارياً أو إجبارياً .

كان إنشاء المكتب العربى بالقاهرة - فيما يتعلق بنشاط وزارة الخارجية البريطانية - خطوة إيجابية خدمت الأهداف الاستراتيجية البريطانية إلى حد كبير . وكان المكتب أول شكل من أشكال تجميع خيوط الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط فى ظروف الحرب . ولكنه كان فى نفس الوقت أحد أسباب تعميق الخلاف بين حكومة الهند ووزارة الخارجية ، لأنه أكد على وجود سياستين ، أو مدرستين فى السياسة الخارجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط ، وأعنى بهما مدرسة الهند ومدرسة القاهرة . ومع أن المكتب العربى قد انفض مع نهاية الحرب فى آخر عام ١٩١٨ ، إلا أن أعضائه عمقوا اتجاهها سياسياً مخالفاً تماماً لإتجاه حكومة الهند . ولا يعنى هذا أن المكتب العربى كان على وفاق دائم مع وزارة الخارجية التى يتبع لها ، وذلك راجع لاختلاف فى الرؤية بين ضباط المكتب الموجودين فى الموقع والمسؤولين فى وزارة الخارجية ، التى يعنىها أمور تشمل - إلى جانب الشرق الأوسط - علاقات بريطانيا بالقوى الكبرى ، وغيرها من قضايا السياسة الخارجية ، مما جعل وزارة الخارجية تفرط مضطرة فى كثير من مسؤولياتها للوزارات الأخرى فى الحكومة البريطانية . وخلاصة القول هنا أن نفوذ وزارة الخارجية كان قد بدأ يتآكل مع نهاية الحرب العالمية الأولى . وكانت

النتيجة الطبيعية لذلك هي اقتحام وزارات أخرى ، كوزارة المستعمرات ، ووزارة الطيران ، والأدميرالية للمشاركة في مجالات إدارية لم تكن لها أصلاً في منطقة الشرق الأوسط .

ولعل أكبر دليل على عدم كفاءة أداء وزارة الخارجية البريطانية هو تشكيل مجلس وزراء الحرب War Cabinet من خمسة أعضاء برئاسة رئيس الوزراء ، وبغير عضوية وزير الخارجية ، في عام ١٩١٦ ، لإدارة شؤون بريطانيا الخارجية . صحيح أن السياسة الخارجية تكون عادة في أوقات الحرب بيدى مجلس الوزراء ، وأن المجلس يكون بكامله مجلس حرب ، يعطى الأولوية المطلقة للأهداف العسكرية والاستراتيجية ، على العكس تماماً مما يجرى في أوقات السلم ، ولكن من غير الطبيعي ألا يكون الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية وقت السلم عضواً في الجهاز الذى تحمل مسؤولية إدارة شؤون بريطانيا الخارجية في وقت الحرب . ومهما يكن من أمر ، فإن ارتباط الدبلوماسية في أوقات الحرب بالموقف العسكرى ، قد ساعد - إلى جانب عوامل أخرى - على تقلص دور وزارة الخارجية في الشؤون الخارجية (١٩) .

ولا يمكن القول أن مناجرى لوزارة الخارجية في الحرب العالمية الأولى كان قاعدة معمولاً بها في أوقات الحرب على الدوام . ولكن الذى ساعد على تحجيم دور وزارة الخارجية هو تلك السياسة التى تبناها لورد جراى Lord Grey ، والتى تفيد بأنه في أوقات الحرب تكون الدبلوماسية وليدة المواقف التى تواجه وزارة الحرب (W.O.) والأدميرالية . وهذه نظرة تختلف كثيراً عن نظرة أنتونى إيدن A. Eden في الحرب العالمية الثانية . فإيدن كان يرى أن الدبلوماسية والاستراتيجية تتواءمان ، وهوبذلك قد حفظ لوزارة الخارجية دورها الرئيسى في توجيه الشؤون الخارجية (٢٠) . فعند لورد جراى كان دور وزارة الخارجية دوراً تابعاً ، وعند إيدن كان دورها دور الشريك ، والفارق جلى بين الاثنين .

هناك عوامل أخرى ساعدت على اضمحلال دور وزارة الخارجية في الحرب العالمية الأولى وما بعدها . أهمها الخلافات الشخصية بين وزير الخارجية ومساعديه ، والافتقار إلى الانسجام في العمل بين أقسام الوزارة المتعددة . ويرجع ذلك في أحد جوانبه إلى أن وزارة الخارجية كانت تتحمل أعباء كثيرة ، وصلت

مع فترة نهاية الحرب إلى خمسة أضعاف مسؤولياتها في الظروف العادية ، إلى حد أن (جميع غرف المبنى وطرقاته تحولت إلى مكاتب للموظفين) «(٢١)» .

وكان تأسيس مكتب الاستخبارات السياسية Political Intelligence Bureau الذى عرف فيما بعد باسم قسم الاستخبارات السياسية Political Intelligence Dept. والذى كان يزود مجلس الحرب (W.C.) بصفة منتظمة بتقارير تفسر ما يجرى في الدول الأخرى من أحداث — منافساً قوياً لوزارة الخارجية ، التى كاد دورها يقتصر على هذه الوظيفة . لقد كان هاردنج يعتقد ، و يشاركه في اعتقاده عدد كبير من المسئولين في وزارة الخارجية ، أن الوزارة صارت مجرد « خاتم من الكاوتشوك » (٢٢) .

هذه هى وزارة الخارجية ، التى كان جور يقترح إسناد الإشراف على إدارة الشرق الأوسط إليها . لقد كان جور يجهل ، أو لعله أغفل ، ذلك النزاع الطويل بين وزارة الخارجية من ناحية ، ووزارة الهند وحكومة الهند من ناحية أخرى ، حول الأخطار الخارجية التى تهدد منطقة الخليج العربى ، ومن بينها طموحات الروس السياسية والاستراتيجية في فارس والخليج (٢٣) وهو الأمر الذى يفيد أن وزارة الهند وحكومة الهند ما كانتا لتوافقان على أن تترك لوزارة الخارجية موطئ قدم جديد في منطقة الخليج ، ولو كان ذلك بقصد التصدى للروس .

أما وزارة الخارجية ذاتها ، فلم تكن مهياًة لتخريج كوادر إدارية ذات كفاءة عالية ، وكانت وزارة المستعمرات تفضلها في ذلك . ولكن وجهة النظر التى تدعو إلى إسناد أمر الإدارة لوزارة الخارجية ، تستند إلى أن دور الحكومة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ، هو دور توجيهى لحكومات محلية ، وهى من الناحية النظرية حكومات لبلاد مستقلة (٢٤) ومن هنا فلا تناسبها وزارة المستعمرات ، ولا تقدر عليها وزارة الهند .

فإذا أضفنا إلى ما سبق ذكره ، أن تجربة وزارة الخارجية في شبه الجزيرة العربية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، كانت في نظر حكومة الهند اعتداءً صارخاً على منطقة تقع في دائرة نفوذها ، وأن ذلك كان بداية لمرحلة من الشكوك المتبادلة

بين الطرفين ، لأدركنا حجم الصعوبات التي كانت تنتظر إسناد الإدارة في الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية (٢٥) .

صحيح أن وزارة الخارجية كانت تشرف على فارس ومصر والسودان . وأن السودان كان يجب أن يكون من مسؤوليات وزارة المستعمرات ، ولكن وزارة الخارجية تحملت مسؤولية الإشراف عليه لارتباطه الوثيق بمصر . وأن هذه الحالة — في نظر وزارة الهند — لا يجب أن تكون سابقة تأخذ بها وزارة الخارجية ، لتطبقها في مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وإذا كان جوريشق في إمكانيات الوزارة التي يعمل من خلالها ، فلعله كان يغفل متساكها الداخلية في لندن . أما إذا كان يشق في جهودها الدبلوماسية والعسكرية في المناطق الواقعة تحت إشرافها وقت الحرب ، فإنه لم يكن يعلم أن السنوات القليلة التالية لخدمته في الشرق الأوسط قد حكمت على سياسة وزارة الخارجية بالفشل الذريع .

إن نجاح وزارة الخارجية في أن تطاء أرضاً جديدة على حساب حكومة الهند في منطقة البحر الأحمر أسفرت عن نتائج سلبية للغاية . فنتيجة للتداخل الناشيء بين نفوذ وزارة الخارجية ونفوذ حكومة الهند في البحر الأحمر ، كانت الإدارة البريطانية على سواحل هذا البحر شبه مستحيلة . ومن الطريف أن جور نفسه كان يعلم ذلك جيداً . وهويسوق لنا نموذجاً لأسلوب الإتصال بين ضابط بريطاني كان يعلم ذلك جيداً . وهويسوق لنا نموذجاً لأسلوب الإتصال بين ضابط بريطاني في جدة وآخر في القاهرة . يقول جور : إنه لأمر مضحك أن تقف على أسلوب العمل في إدارة الإمبراطورية البريطانية ، فإذا كان الضابط السياسي في البحر الأحمر يتصل برئيسه في عدن ، وهذا يتصل بدوره بالقسم الخارجي في حكومة الهند في سيملا ، وهذا يتصل بوزارة الهند في لندن ، وهذه تتصل بوزارة الخارجية ، وهذه الأخيرة هي التي تتولى تبليغ الرسالة إلى القاهرة . ويسلك الرد على مثل هذه الرسالة ، نفس الطريق في اتجاه معاكس . لذلك فإن إرسال برقية من جدة إلى القاهرة كان يستغرق ثمانية عشر يوماً . ولنا أن نتصور كيف يكون الحال عند إرسال البريد العادي . إن صناعة القرار في مثل هذه الظروف تكون صعبة ومعقدة ، وفي كثير من الأحوال تتداخل الاختصاصات ، مما يجعل الصورة مشوشة وممسوخة أمام الحكومة البريطانية في لندن . وإذا تذكرنا أن هذه الاتصالات

المعقدة تتم بين طرفين منقسمين تماماً حول المصالح والنفوذ في المنطقة ، فإنه لمن المستحيل صناعة قرار مناسب في الوقت المناسب (ص ٨٤) .

كان الخلاف قائماً بين وزارة الخارجية وحكومة الهند في مناطق أخرى من الشرق الأوسط أيضاً . فالأوضاع السياسية في فارس قبل عام ١٩١٩ وعلى عهد مملكة قاجار كانت متدنية للغاية ، وقد ترك هذا الوضع « فراغاً سياسياً » من وجهة النظر البريطانية « في منطقة ذات أهمية استراتيجية عظيمة » لبريطانيا ، لأن فارس كانت تتحكم في الخليج العربي وفي الطريق إلى الهند ، وكان تأسيس نفوذ بريطاني قوي فيها مطلباً ملحاً ، بل هو مطلب استراتيجي للمصالح البريطانية العليا ، فقد نتج عن مجاورة فارس لبلوخستان أن صارت الأولى حلقة مكملة للشانية في السياسة التقليدية لكل من الحكومة البريطانية في لندن (H.M.G.) والحكومة البريطانية في الهند (B.G.I.) ، وهي السياسة التي تسعى للمحافظة على استمرار الحضور البريطاني في الخليج العربي ، والحيلولة دون حدوث حالة من الفوضى في فارس ، دون تدخل بريطاني سافر ، لمنع سقوط أي جزء من هذه المنطقة تحت نفوذ أو إدارة أية دولة أجنبية قد تكون معادية لبريطانيا . وقد تأكدت هذه الاستراتيجية البريطانية ، التي تساهم في تنفيذها كل من حكومة الهند باعتبارها معنية بالأمر على المستوى الإقليمي ، ووزارة الخارجية باعتبارها مسئولة عن سلامة الامبراطورية ، وخاصة حين ظهر البترول في فارس ، وصار من بين أهداف بريطانيا الأساسية ضرورة تأمين حقوله للمصالح البريطانية . لقد كان وراء هذه السياسة شبح الخوف من الطموحات والتطلعات الروسية نحو الجنوب (٢٦) .

ولكن هذه التطورات كانت بداية لصراع بين الهند ولندن حول أسلوب تأمين المصالح البريطانية . هكذا خططت السياسة البريطانية نحو هدفها عبر خطوات ثلاث ، الأولى تقسيم مناطق النفوذ مع الروس في فارس ، والثانية خلق منطقة محايدة تحول دون حدوث صدام معهم في المستقبل ، أما الثالثة فهي تقوية قبضة حكومة الهند البريطانية على جنوب فارس (٢٧) .

ولكن التطورات اللاحقة في فارس ، أسفرت عن قيام حكومة قومية بزعامة رضا خان ، في ظل مناخ عالمي جديد ، ناتج عن تأثير الأفكار القومية الحديثة ،

التي برزت في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد كشفت هذه التطورات عن خلاف جوهري بين سياسة حكومة الهند وسياسة وزارة الخارجية . فبينما لم تستطع حكومة الهند أن تستوعب المتغيرات الجديدة كني توائم نفسها معها ، كانت وزارة الخارجية ترى ضرورة التفاعل بحرية مع مثل هذه المواقف الجديدة . صحيح أن الطرفين كانا يسعيان لتثبيت النفوذ البريطاني في فارس ، ولكن حكومة الهند كانت تتبع أسلوباً تقليدياً عنيفاً ، كما جرى في محاولة لورد كيرزون Lord Curzon أحد العمالقة في المدرسة التقليدية في السياسة البريطانية — لفرض معاهدة على فارس في عام ١٩١٩ بهدف وضعها بقوة في مدار حول الإمبراطورية البريطانية . ومع أن المحاولة كانت غير موفقة ، إلا أن هدف كيرزون كان — في نفس الوقت — هدف جميع المسؤولين عن أمن وسلامة الإمبراطورية البريطانية ، مع اختلاف واحد هو تحقيق الهدف (٢٨) .

كانت الاستراتيجية البريطانية تسعى إلى تكوين سلسلة من الدول التي تخضع للنفوذ أو السيطرة البريطانية ، تمتد من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا ، مع تطوير الإتصال بين الشرق والغرب ، وفي نفس الوقت إعاقة الإتصال بين الشمال والجنوب ، أو بعبارة أخرى إجهاض المخططات الروسية . وبينما تمسكت حكومة الهند بحرفية هذه السياسة ، راحت وزارة الخارجية تسعى سعيها الخاص ، بعد رفض الفرس التصديق على مشروع معاهدة لورد كيرزون ، لتأمين المصالح البريطانية الأساسية في فارس ، متمثلة في امتياز شركة البترول الانجلو — فارسية ، وفي نفس الوقت تضع في اعتبارها النظرة العالمية الشاملة (٢٩) .

لقد طرأت على منطقة الخليج بعض المتغيرات التي استلزمت ضرورة تقليص دور حكومة الهند لحساب وزارات أخرى ، ومن هذه المتغيرات اكتشاف البترول واستخدام الطيران عبر هذه المنطقة ، وقد قلبت هذه التطورات معايير الإدارة البريطانية رأساً على عقب ، وبدأت حكومة لندن تلعب دوراً رئيسياً في حماية المصالح البريطانية . ويمكن القول أن لندن صارت تعمل لخدمة الهند والإمبراطورية ، بعد أن كانت الهند هي التي تعمل لخدمة لندن والإمبراطورية . ومن هنا فُتح الباب على مصراعيه أمام دخول وزارات المستعمرات والخارجية

والطيران والادميرالية والخزانة ، لتمارس نشاطات في منطقة تقع في دائرة حكومة الهند (٣٠) ، ولتغطي قصوراً سبق أن أوضحناه في أداء وزارة الخارجية .

ومهما يكن من أمر ، فإن دوافع التغيير في منطقة الخليج لم تكن مقصورة على فارس ، وإنما شملت كل المنطقة ، بما في ذلك العراق وفلسطين ، لدخولهما في إطار سلسلة الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني ، الممتدة من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا ، كما أنها شملتها إلى جانب شبه الجزيرة العربية لظهور البترول فيها ، ولكونها جميعاً ممرات جوية ملائمة لرحلة الطيران بين الغرب والشرق . ومن هنا تأتي وجاهة مسألة توحيد الإدارة البريطانية في هذه المناطق مجتمعة ، خاصة وأنها قد تشعبت بتشعب المصالح والاهتمامات .

ج - معوقات تنفيذ المشروع :

بعد أن فحصنا بعض نماذج التمزق الإداري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ، وهي الحالة التي وقف عليها جور ، ودفعته إلى اقتراح توحيد إدارة هذه المنطقة في قبضة يد واحدة ، سنعرض فيما يلي المشكلات التي تصور جور أنها قد تعوق نجاح مثل هذا المشروع . فمنها ما يتعلق بطبيعة الامبراطورية البريطانية بصفة عامة ، ومنها ما يتعلق بالطبيعة الجغرافية والسكانية والعرقية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط ذاتها .

فالامبراطورية البريطانية كانت في نظر جور عبارة عن مجموعة من الجزر محاطة بالماء أو بالرمال أو بكليهما . ويعني هذا أن الوحدة الإدارية كانت دائماً فكرة غير واردة . وهو يرى أن مصر مثلاً « كانت وستظل جزيرة » لأنها محاطة بالبحر من الجانبين الشرقي والشمالي ، ومحاطة بالرمال من الجانب الغربي ، وبالتالي فإنها تشكل وحدة مستقلة .

وشبهه الجزيرة العربية ، لا خلاف على أنها تشكل وحدة مستقلة ، ولكنها تحوى في داخلها وحدات أصغر من المستبعد — نظراً لطبيعتها القبلية — دمجها في كيان سياسي واحد .

أما العراق فله مشكلات ديموجرافية وأمنية ، خاصة في منطقة التقاء أراضي موطن العناصر الكردية ، ولأنه معبر للقوات الغازية من جهة الشرق عبر التاريخ . وقد ساعدت طبيعته الجغرافية على أن تكون أراضيه موطن جذب لسكان المناطق المجاورة . وسكان فارس دائماً التردد على العراق ، نظراً لوجود المقدسات الإسلامية الشيعية على ترابه . ولهذا كله فإنه من الضروري تعميق التواصل بينه وبين فارس بإدخالها في إدارة واحدة (٣١) وفي نفس الوقت من الواجب تحجيم الاتصال بينه وبين سكان المناطق الشمالية الشرقية الصعبة التضاريس ، لأن ذلك لا يتفق وأمن أراضيه ، على العكس من ذلك تماماً يجب توثيق صلات العراق بالجزيرة العربية وفلسطين وسوريا عن طريق إعادة استخدام الطرق والممرات القديمة في الصحراء السورية ، بأسلوب أكثر تطوراً وإيجابية . وفي مثل هذه الحالة فإن الإشارة التي ذكرناها من قبل ، حول إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين رأس الخليج ورأس البحر الأحمر وتشرقي البحر المتوسط تكون ذات مغزى . وهذه المنطقة مع كونها صحراء إلا أنها لا تعدم مطول الأمطار أو تفجر الآبار ، وبذلك فإن مفهوم «الجزر» والعزلة التي أثارها جور لا تنطبق على الصحراء السورية . ولذلك فهدر يدعو إلى العمل على تعميق الاتصال بينها وبين سكان المناطق المحيطة بها .

أما سوريا نفسها فهي على كل حال ليست مطلباً بريطانياً « وأن وجودنا بها مؤقت جداً » (ص ٧٤-٨٧) . ولكن تبقى دمشق في نظر جور هي « العاصمة الاقتصادية والثقافية والصناعية لكل الجزيرة العربية » (ص ٨٩) وهذا صحيح إلى حد كبير ، ذلك أن القبائل كانت تفقد إليها من قلب الجزيرة عبر وادي السرحان ، الذي كان بحق بوابة الجزيرة نحو الشمال ، كما كان وادي الباطن بوابتها نحو وادي دجلة والفرات في اتجاه الشمال الشرقي (٣٢) . وهكذا لا يمكن فصل إدارة الجزيرة العربية عن كل من سوريا بمفهومها الجغرافي والعراق .

وفلسطين ليست معزولة البتة ، فهي على اتصال بمصر عبر قناة السويس ، وعلى اتصال بجزيرة العرب عبر وادي السرحان وسكة حديد الحجاز فضلاً عن اتصالها بسوريا والعراق ، وهي تطل على البحر المتوسط ، الذي يعد واجهتها إلى العالم الخارجي . وينبذ جور إلى أن فلسطين (٣٣) لا يمكن أن تعيش بغير وادي الأردن . فهدر ضروري لجعل فلسطين قوة عسكرية واقتصادياً وسياسياً « (ص ٨٨) .

و يضيف جور، في موضع آخر، أن إدارة فلسطين تقتضى إحداث إجراءات جذرية ، قد لا تتناسب والطبيعة الشرقية التى تستلزم التمهّل والتدرج .

أما اليمن فيسكنها « مجتمعات تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى » ، وكان نفوذ الأتراك العثمانيين فيها محدوداً ، وأن أى محاولة لوضع هؤلاء السكان تحت حكم أمير عربى مسألة غير واردة .

وفى نظر جور، فإن أى محاولة للتقليل من سيادة الأمراء العرب على المناطق الواقعة تحت سلطانهم المباشر، أو تغيير تلك السيادة ، أو تطويرها لن يؤدى إلى أية نتائج إيجابية من وجهة النظر البريطانية . ذلك أن استقلال هؤلاء الأمراء وتفاعّلهم مع بيئتهم ورجالهم ، طوال القرون الأربعة التى كانوا أثناءها خاضعين للحكم الشكلى للدولة العثمانية ، قد عمق لديهم الحرص على ذلك الاستقلال كمنجد . والمناطق التى كان فيها الحكم العثمانى قوياً إلى حد ما ، فلم يكن لدى السكان « رغبة كاملة فى الاستقلال أو حتى مجرد التسليم لحاكم من بينهم » (ص ٨٩) كالعراق . والبلاد التى كانت تحت الحكم العثمانى ثم وقعت فى قبضة الاستعمار الغربى ، فلم يكن لديها مانع من العودة إلى حظيرة الحكم العثمانى ، كمصر . . وهكذا اشتملت المنطقة الغربية على كل هذه النماذج المتفاوتة الرغبة فى الاستقلال وفى طبيعته .

وقد خلص جور إلى النتيجة التالية : « إن رغبة العرب هى أن يتركوا وشأنهم ، يعيشون على طريقهم ... ولكن هناك إحساس بالخوف من احتمال إخضاعهم لحكم أوروبى ، وهذا الاحساس واضح ضد الفرنسيين فى سوريا ، ولو كان البريطانيون فى مكانهم لتكونت نفس المشاعر العربية ضدهم » (ص ٩٠) لقد تمتع جور بقدرة على استشراف المستقبل ، وهذا بالطبع ناتج عن فهم واضح للتطورات المعاصرة التى كانت تجرى فى المنطقة العربية .

وبعد أن نبه جور إلى المشكلات التى تنتظر الإدارة البريطانية فى المستقبل ، طرح تصوّره لامكانيات استثمار موارد البلاد العربية الداخلة فى إطار الإدارة المقترحة وتنميتها ، فعرض لنموذجين اثنين فقط هما العراق وفلسطين ، ذلك لأنها يتشابهان فى إمكانياتها ومواردهما الطبيعية ، وقدرتهما على استيعاب أعداد إضافية من السكان ، وموقعهما على طرفى الممر البرى .

و يرى جور أن أفكار حكومة الهند الهامة بتشجيع هجرة بعض العناصر الهندية إلى العراق « يمكن أن تؤدي إلى مشاكل تفوق ما هو قائم منها في فلسطين » . و يبرر جور موقفه هذا بأن الهنود والعرب لن يختلطا لوجود تنافر جوهري بينهما ، ولكن أفضل وسائل التنمية البشرية للعراق تكمن في النمو الطبيعي للسكان العرب بها ، فضلاً عن نقل أعداد محدودة من العنصرين الفارسي واليهودي إليه . ومع أن جور قد اقترح إقامة عدد من المستعمرات في العراق لاستيعاب بعض اليهود ، كما هو الحال في فلسطين ، إلا أنه كان يستبعد إتمام مثل هذه الخطوة . ذلك لأن يهود العراق كانوا من سكان المدن الذين يعملون في مجال التجارة . وأن اليهود الذين قد يلحقون بهم لن يندمجوا فيهم ، ولن يعملوا بحماس كما هو جارٍ في زراعة الأرض في فلسطين ، قبلتهم الدينية ، التي يسعون فيها لتطبيق فلسفتهم في « إقامة أمة يهودية تعمل بفلاحة الأرض ، تاركة خلفها حياة المدن » (ص ٩٢) .

ومع أن جور يضع في اعتباره أن تتحمل المناطق الواقعة تحت الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط تكلفة إدارتها ، و يثق في أن فلسطين يمكن أن تعطى ما يزيد عن نفقات الإدارة الفعلية ، إلا أنه يبدي شيئاً من القلق تجاه العراق « الذي سيعمل لعدة سنوات قادمة مجالاً لا متناهي الموارد الامبراطورية ، فضلاً عن تكاليف إقامة الحدود والمحافظة عليها » . وهو ينصح ألا تتدخل الحكومة البريطانية في مجال الاستثمار في العراق ، تاركة الأمر للاستثمارات الخاصة ، لتفادي دفع تكاليف باهظة عبثاً ، ويحذر جور ، بل و يعترض على أسلوب الاستثمار والإدارة الهندي (٣٤) ، و يعتقد في أنه سينتهي إلى الفشل (ص ٩٣) .

د - صدى المشروع :

والآن ما هو صدى مشروع جور في السياسة البريطانية ؟ الواقع أنه ليس لدينا دليل مادي مباشر يفيد بأن المشروع قد طرح على الحكومة البريطانية بطريقة رسمية ، أو أنه وضع بطريقة غير رسمية موضع دراسة وتأمل . ولكن الذي يستقرىء الأحداث التاريخية التي كانت تجري في منطقة الشرق الأوسط اعتباراً من عام ١٩٢٠ ، يرى بوضوح أن جور طرح مشروعه في الوقت المناسب ، وأنه جاء

به ليعالج مسائل تفجرت أو كادت ، وأن المشروع كان في هذه الحالة علامة علم الطريق أمام المسؤولين في ظلمة تعقيدات الموقف في المنطقة .

فإذا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط عام ١٩٢٠ لوجدنا هذه الصورة : فشلت محاولات بريطانيا وفرنسا في إيجاد حكومات مدنية تلقى تأييد الأهالي في المناطق المحررة عن الدول العثمانية — كما ورد في التصريح البريطاني — الفرنسي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ — أي في العراق وفلسطين وسوريا . ولم تكن القضية بالنسبة لسكان تلك البلاد قضية إدارة ، وإنما كانت قضية استقلال سعوا إليه قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم يكونوا مستعدين لتبديل الاحتلال العثماني باستعمار غربي .

و حين تفتق الفكر الأوربي عن اختراع نظام الانتداب The Mandate System — الذي أقحم على عصبة الأمم ، بهدف إيهام المجتمع الدولي أن الدولتين الكبيرتين (بريطانيا وفرنسا) تسعيان إلى أداء دور حضاري للنهوض بالمجتمعات المتخلفة ، كي تستطيع أن تعتمد على نفسها في المستقبل — أدرك العرب أنهم على وشك الوقوع فريسة لخدعة أخرى كبرى : و حين تقرر وضع سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي ، ووضع العراق وفلسطين تحت الإنتداب البريطاني في ابريل سنة ١٩٢٠ طبقاً لما تم ترتيبه في سان ريمو San Remo بإيطاليا (٣٥) ، رفض القوميون العرب هذه الترتيبات المفروضة عليهم ، وتفجرت الاضطرابات في كل من سوريا والعراق ضد الوجود الفرنسي والبريطاني . وتكلفت بريطانيا ثمناً باهظاً نتيجة للثورة في العراق ، يزيد عن إجمالي ما تكلفته في الثورة العربية .

اقتضت هذه التطورات المفاجئة سرعة التحرك من بريطانيا لإحداث تغيير حقيقي في إدارتها لهذه المناطق . وعلى الفور استدعى سيربرسي كوكس ، الذي كان قد نقل من العراق إلى فارس ، ليسغل مكانه القديم في العراق في وظيفة حاكم مدني Civil Commissioner اعتباراً من أكتوبر عام ١٩٢٠ وكانت أولى مهام كوكس هي وضع صيغة للإدارة المدنية الجديدة ورسم صور للملامح السياسية البريطانية ، ولم تكن إجراءات التغيير جوهريّة ، ولكنها كانت ضرورة وملحة ، لإسكات الأصوات المعارضة لنظام الانتداب . يقول كوكس

« إن الاتجاه السياسى الجديد الذى جئت لتطبيقه (فى العراق) يقضى بتحويل كامل وسريع فى واجهة الإدارة القائمة من البريطانيين إلى العرب » (٣٦) .

وفى فلسطين كان الوضع مختلفاً ، فقد لجأت الحكومة البريطانية فى يوليو ١٩٢٠ إلى استبدال الإدارة العسكرية بإدارة مدنية متعاطفة مع السياسة البريطانية . وكان سير هربرت صمويل Sir H. Samuel أول حاكم مدنى فى وظيفة مندوب سامى High Commissioner ولم تكن ميول صمويل بريطانية بقدر ما كانت صهيونية . فقد تبنى سياسة الإخلال بالتفوق العربى فى عدد السكان فى فلسطين عن طريق فتح باب الهجرة أمام اليهود ، حتى تتمكن العناصر اليهودية فى المستقبل من تكوين الدولة اليهودية فى فلسطين . ولقد كان ما جرى على يدى صمويل خروجاً صارخاً على جوهر نظام الإنتداب وفلسفته (٣٧) .

وفى فارس سقطت حكومة قاجار فى عام ١٩٢٠ ، وقامت فى طهران حكومة مركزية قوية وقومية بزعامة رضا شاه . ومنذئذ لم تعد فارس تلك المنطقة التى كانت الدول الكبرى تتصارع حولها ، ولكنها صارت دولة قومية تحت حكم حاكم قوى حريص على استقلال بلاده عن كل أنواع السيطرة الأجنبية (٣٨) .

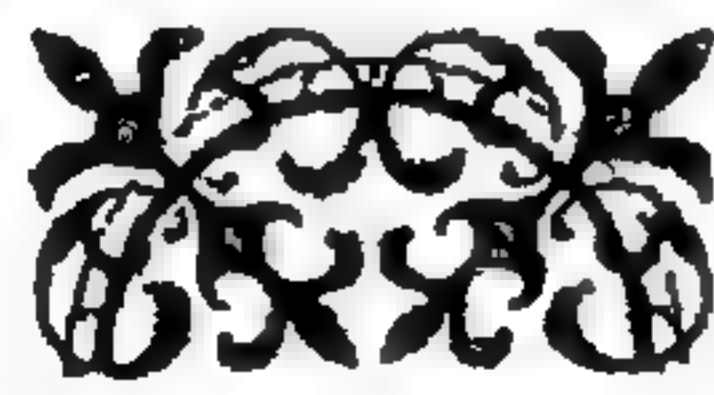
وفى مصر كانت الحركة الوطنية على أشدها لإنهاء الحماية البريطانية .

أما فى شبه الجزيرة العربية فقد كان الشريف حسين فى الحجاز ، وعبدالعزىز آل سعود فى نجد ، وآل الرشيد فى حائل ، والإدريسى فى عسير ، والإمام فى اليمن ، وكان على هؤلاء جميعاً « أن يصنعوا مستقبلهم بأنفسهم » . ولكنهم كانوا يراقبون الأحداث ليروا ما إذا كانت بريطانيا تستطيع فعلاً أن تتدخل لتوجيه الأحداث المؤثرة فى رسم صورة هذا المستقبل (٣٩) .

لقد كانت المنطقة كلها فى حالة من عدم الاستقرار ، وكان التغير مطلباً للجُميع ، ولم يكن فى وسع بريطانيا أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات بدون إشراف موحد يتجسد فى شكل نظام مؤثر وفعال . هكذا تبرز أهمية مشروع جور الذى وضع التصور العام للتعامل مع كل تلك المتغيرات .

خاتمة :

ومن هنا بدأت الخطوات العملية لدراسة مشكلة الادارة في الشرق الأوسط ، دراسة جادة ورسمية ، تحت إلهام المتغيرات في المنطقة ، وتم ذلك على مستويات ثلاثة : في مجلس الوزراء وفي وزارة الخارجية وفي البرلمان ، وانتهت المناقشات إلى ضرورة إنشاء قسم خاص للشرق الأوسط ، ولكن لخلاف دار حول الوزارة التي سينتسب إليها هذا القسم ، أهى وزارة المستعمرات المسؤولة عن نظام الانتداب ، أم أنها وزارة الخارجية المسؤولة عن كل من مصر وفارس . وانتصر الرأى الأول حين قبل تشرشل منصب وزير المستعمرات ، وتحمل مسؤولية إقامة هذا القسم بالرغم من كل التعقيدات والملايسات المحيطة بهذه الخطوة . وفي أول مارس ١٩٢١ أنشئ قسم الشرق الأوسط Middle East Department برئاسة سير جون شاكبوره Sir John Shachburgh ليشرف على منطقة تضم الجزيرة العربية وفارس إلى شرقها ومصر إلى غربها . ولكن تأسيس قسم الشرق الأوسط والتطورات التى لحقت ، هى مجال دراسات أخرى (٤٠) . وما يعنيننا الآن هو أن فكرة جور قد أصبحت حقيقة واقعة بعد عام واحد . وكان وضع هذا النظام « نهاية لسنوات طويلة من المناقشات والمنافسات والغموض ، كما كان بداية لسنوات طويلة من المناقشات والمنافسات والغموض .. » . لقد كان — كما وصفه الباحث الأمريكى بوش — بداية لنشاط على بابا والأربعين حرامى في الشرق الأوسط (٤١) .



حواشي الفصل الخامس

- (1) Gore, O., «The Organization of British Responsibilities in the Middle East», Journal of Central Asian Society, vol. VI, (1919) p. 97.

سترد الإشارة إلى المادة المأخوذة عن جور في المتن مباشرة وذلك بوضع رقم الصفحة بين قوسين .

- (٢) أنظر: خيرية قاسمية ، « من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى — المكتب العربي في القاهرة ، قراءة في الوثائق البريطانية » ، مجلة : دراسات تاريخية ، العددان ٢٧ ، ٢٨ (١٩٨٤) . ص ١٦١ — ١٨٣ .

- (٣) أسس المكتب العربي بالقاهرة مجموعة من السياسيين والعسكريين البريطانيين في مصر وهم : « سير هنري مكماهون ، المندوب السامي بالقاهرة ، وريجنالد وينجت ، الحاكم العام بالسودان ، ورونالد ستورز ، السكرتير الشرقي في دار المندوب السامي بالقاهرة ، وجلبيرت كلايتون ، رئيس قلم الاستخبارات المدنية والعسكرية في مقر القيادة العامة للقوات البريطانية بالقاهرة ، وغيرهم من الضباط العاملين بمصر والمشرق الأوسط ممن يعملون في جهاز الاستخبارات ، والمهتمين بالشؤون السياسية والعسكرية والرحلات والآثار في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن هؤلاء جورج هوجارث ، وت.أ. لورانس ، وجرتزود بل ، وأورمسي جور . انظر : خيرية قاسمية ، مرجع سابق .

- (٤) من بين المحاضرات والدراسات الجيدة التي قدمتها « جمعية آسيا الوسطى » نقدم هذه المختارات ذات الصلة بالموضوع في بعض جوانبه :

- Chirol, V., «The Downfall of the Ottoman Khilafat», vol. XI (1924).
- Philby, St. J.B., «Transjordan», vol. XI (1924).
- Mc Callum, D., «The Discovery and Development of the New Land Route to the East», vol. XII (1925).
- Philby, St. J.B., «The Triumph of the Wahhabis», Vol. XIII (1926).
- Wahba, H., «Wahhabism in Arabia, Past and Present», Vol. XVI (1929).
- Anon., «The Iraq-Nejd Frontier», vol. XVLL (1930).
- Watt, D.C., «The Foreign Policy of Ibn Saud», (1963).

Belgrave, Sir C., «The Persian Gulf, Past and Present», (1968).

Edmonds, C.J., «Gertude Bell in the Near and Middle East», (1969).

- (٥) انظر تعقيب جنرال سير إدmond بارو على محاضرة جور، ص ٩٩ .
- (٦) انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي الحديث، ١٩١٧-١٩٢٢، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ١٢ وما بعدها .
- (٧) انظر: جمال محمود حجر، «الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية»، الدارة، العدد الأول، السنة الحادية عشرة (يونية ١٩٨٥) ص ١٢٩-١٤٠ . وانظر أيضاً :

Mc Callum, «The Discovery and Development of the New Land Route to the East», Journal of the Central Asian Society, vol. XII (1925), pp. 44-67.

هذا ويضم أرشيف وزارة المستعمرات في دار السجلات البريطانية بلندن عدداً لا بأس به من الملفات حول نفس الموضوع، انظر على سبيل المثال الملفات أرقام ٢٧، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦ من التصنيف .
(C.O. 732) .

- (8) Holt, A.L. «The future of the Northern Arabian Desert», The Geographical Journal, vol. LXII (1923) pp. 259-71.
- (9) See : Memorandum by Sir George Rendel, 13 July 1966, on «Bushire and Bahrein», (Rendel Private Papers). St. Antony's College, Oxford University.
- (10) Winstone, H.V.F., **Captain Shakespear, A Portrait**, (London 1978) p. 216.
- (11) See : Troeller, G., «Ibn Saud and Sharif Husain, a Comparison in their Importance in the early years of the First World War», Historical Journal, vol. XIV (1971) pp. 627-33; Dawn, C.E., «The Amir of Meccaal-Husayn Ibn Ali and the Origin of the Arab Revolt», Proceedings of the American Philosophical Society, vol. CIV (1960) pp. 11-64.
مقتبس في :
- (12) Kedourie, E., In the Anglo-Arab Labyrinth, the Mc Mahon-Husayn Correspondence and its Interpretations 1914-1939, (Cambridge 1976) p. 136.
حول هذا الموضوع انظر :
- (13) Klieman, A.S., **Foundations of British Policy in the Arab World : The Cairo Conference of 1921**, (London 1970) pp. 77-103; Knightly, P. & Simpson, C., **The Secret Lives of Lawrence of Arabia** (London 1969) pp. 132-52; Lady Bell, **The Letters of Gertrude Bell**, vol. II (London 1927) p. 526; Mejcher, H., «British Middle East Policy, 1917-21, The Interdepartmental Level», Journal of Contemporary History, vol. VIII (1973) pp. 81-101.

- (14) Bell to Lawrence, 10 July 1920, Lawrence, A.W. (ed.) **Letters to Lawrence**. (London 1962) pp. 12-13.
- (15) Philby, St. J.B., **The Heart of Arabia**, vol. I (London 1922) p. 383.
- (16) Kedourie, E., op. cit., p. 120. مقتبس في :
- (17) Busch, B.C., **Britain, India and the Arabs, 1914-21**. (1971) p. 92. مقتبس في :
- (18) See : «Memorandum on British Commitments to Bin Saud», by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 January 1927, E594/119/91, F.O. 371/12244.
- (19) Warman, R.M., «The Erosion of Foreign Office Influence in the Making of Foreign Policy, 1916-1918», *The Historical Journal*, vol. XV, 1 (1972) pp. 133-59.
- (20) **Ibid.**
- (21) **Ibid.**
- (22) **Ibid.**
- (23) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966, **ibid.**
- (24) Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, «General Control of British Relations with Territories in the Middle East», dated 31 January, 1931. C.P. 27 (31). C.O. 732/47.
- (25) Mejer, «British Middle East Policy, 1917-1921, the Interdepartmental Level», *Journal of Contemporary History*, vol. VIII (1973) pp. 81-101.
- (26) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966. **ibid.**

انظر :

اعتمدت أساساً في إبراز الخلاف بين سياستي حكومة الهند ووزارة الخارجية في فارس على مذكرة سير جورج راندل، التي أعدها حول هذا الموضوع في عام ١٩٦٦ بعد اعتزاله الخدمة في وزارة الخارجية، وكنت قد حصلت على تصريح خاص من ورثته للاطلاع على هذه المذكرة المحفوظة ضمن أوراقه الخاصة بكلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد. ومع أن راندل كتب هذه المذكرة في وقت متأخر جداً إلا أنه كان وقت صنع أحداث هذه الدراسة التي بين أيدينا «سكرتير ثان» ثم «سكرتير أول» بوزارة الخارجية في لندن، وكان يلتمس عن قرب حجم الخلاف بين وزارته وحكومة الهند، وبالتالي فقد كان راندل معاصراً لجور ويري رؤيته لانتمائهما لجهة واحدة ومدرسة واحدة.

- (27) **Ibid.**
- (28) **Ibid.**
- (29) **Ibid.**

- (٣٠) عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، السلام البريطانى فى الخليج العربى . (الرياض : دار المريخ ١٩٨١) ص ٢٠٩-١١ .
- (٣١) انظر تعقيب عرض البرلمان كولونيل يات Colonel C.E. Yate ص ١٠٣
- (32) See : Philby, St. J.B., «Jauf and the North Arabian Desert», the Geographical Journal, vol. LXII (1923) pp. 241-259; Dobbs, H., «A Short History of Iraq-Nejd Relations», E2316/1/91, F.O. 371/12993.
- (٣٣) ذكر جور أن سكان القدس موزعين كما يلى : ٣٠ ألف يهودى ، ١٥ ألف مسيحي ، ١٥ ألف مسلم . وسكان بيت لحم والناصرة بالكامل مسيحيون ، أما طبرية وصفد فمن اليهود على الأغلب . ويخلص جور إلى النتيجة التالية : « أن فلسطين هى البلد الوحيد فى العالم الذى إذا منح استقلالاً ذاتياً سيتحول إلى قوضى ، لأن الصهاينة لهم فيها آمال وتطلعات . وبينما تجد غير اليهود يفتقرون إلى التماسك ، نرى اليهود متماسكين ومنظمين للغاية .. وهم يتعاونون مع الانجليز الذين يتحملون مسؤولية الادارة فى فلسطين .. أما الانجليز فإنهم يحاولون إحداث التوازن بين الأطراف المختلفة .. » ويضيف أن إدارة فلسطين تحتاج إلى إجراء تغييرات جذرية « ولكن مثل هذه الاجراءات المفاجئة ليست عجيبة للشرقين » (ص ٩٠) .
- (٣٤) وأسلوب الاستثمارات الهندية كان أسلوباً بيروقراطياً حكومياً . ويرى الجنرال سير ادموند بارو General Sir Edmond Barrow الذى استمع إلى جور : أن الاستثمارات الهندية كانت ناجحة ، لأن الحكومة وضعت خطة للمشروعات ثم نفذتها وتولت إدارتها بنفسها ، وأضاف أنه يميل إلى الاعتقاد فى أن تنمية البلاد الجديدة يجب أن تتم بطريقة بيروقراطية ، لأن البيروقراطية تأتى بعائد سريع ومجز وأن تنمية الهند ذاتها تمت بهذا الأسلوب . انظر تعقيب سير ادموند بارو على المحاضرة ص ١٠٠-١٠١ .
- (٣٥) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) ص ٦٥٥ .
- (36) Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell. (London 1927) vol. II, pp. 526-30.
- (٣٧) انظر : عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ٦٥٧ ؛ عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية . (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠) ص ٦٥ .
- (38) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966, *loc. cit.*
- (39) Busch, B.C. Britain, India and the Arabs, 1914-1921, (London 1971) pp. 263-4.
- (40) See : G. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates, and the Emergence of Saudi-Arabia 1926-1932, (Unpublished Ph. D. Thesis, University of Keele, England 1981) pp. 58-67; Mejcher, «British Middle East Policy, 1917-1921, The Interdepartmental Level», Journal of Contemporary History, vol. VIII (1973) pp. 81-101; Klieman, Foundations of British Policy in The Arab World: The Cairo Conference of 1921 (London 1970); Busch, Britain, India and The Arabs. 1914-1921. (London 1971).

عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم ، حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربى ، (الرياض : دار المريخ
١٩٨٠) .

(41) Busch, op. cit., p. 474.

(٤١) انظر:

كان بوش في دراسته القيمة المذكورة أعلاه أول من وصف بوعى دور تشرشل ومجموعة خبراء البريطانيين الذين
اجتمعوا في مارس ١٩٢١ في فندق سميراميس بالقاهرة فيما يعرف بين المؤرخين باسم مؤتمر القاهرة ، بأنه كان
كدور على بابا والأربعين حرامى .

الفصل السادس

من سلبيات التدخل الأوربي في تخطيط الحدود السياسية
في الشرق الأوسط
(الحدود السعودية - الأردنية)
١٩٢٠ - ١٩٢٥ (*)

(٥) مقال للمؤلف في مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الحادية عشرة (١٩٨٥)

● قصر الأزرق وحدود نجد الجديدة ●

نشرت جريدة «التايمز» البريطانية، في ٢١ يناير ١٩٢٦ م، أن ستة آلاف من قوات الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود احتلت قصر الأزرق وقرى الملح في وادي السرحان، وتعتبر هذه المناطق إضافة جديدة لما سبق «للوهابيين» ضمه من واحات وادي الجوف. وفي اليوم التالي نشرت جريدة «التايمز» تصريحاً رسمياً يكذب ما أشيع حول أهداف الملك عبدالعزيز من وراء ذلك. وأضافت جريدة «التايمز» تعليقاً تاريخياً عن تطور تبعية إقليم الجوف ووادي السرحان منذ بداية العشرينيات.

ولما كانت الصحافة معنية بالدرجة الأولى بالحوادث الآنية، فإن دور المؤرخ يأتي بعد ذلك — في ظل المادة الوثائقية المتاحة — ليكشف النقاب عن حقيقة مشكلات الحدود السياسية الحديثة، في ذلك القطاع الشمالي من شبه جزيرة العرب، أو القطاع الجنوبي من الصحراء الشامية. فقد اطلعنا على مئات الوثائق في الأرشيف البريطاني، وعلى العديد من التقارير، التي أعدها الرحالة الذين زاروا هذه المنطقة، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حتى قبيل الأحداث التي تناولتها الجريدة، ووقفنا على خلفيات الموضوع وحيثياته، هادفين إلى الوصول إلى الحقيقة.

ولكى يتيسر لنا فهم الخلفية التاريخية للأحداث، التي جرت على جانبي الحدود السعودية — الأردنية في منطقة وادي السرحان، يجب أن نعود إلى الوراء قليلاً، نتأكد من أن ما نشأ من خلاف حولها ليس مرده إلى سكان تلك المنطقة،

أو إلى الحكومات التي تنتمي إليها ، بقدر ما هو مردود أصلاً إلى طبيعة التدخل الأوروبي السافر في عملية رسم الحدود السياسية — لأول مرة — في تاريخ شمالت شبه الجزيرة العربية .

فقد اتجهت كل من فرنسا وبريطانيا ، فور تحملها مسؤولية الانتداب في منطقة الشرق الأوسط ، نحو خلق نمط جديد من الحدود ، لم يكن معروفاً في هذه المنطقة من قبل ، وهو النمط الذي يعتمد في الفصل بين كيان سياسي وآخر ، على «خط الحدود» وليس على «منطقة الحدود» ، بالرغم من أن النمط الأخير هو أقرب من غيره إلى طبيعة المجتمعات الصحراوية ، التي تعتمد في حياتها الاقتصادية على التنقل والترحال وراء الماء والعشب .

الواقع ، أن الحدود السياسية التي فرضتها بريطانيا ، تفوق في آثاره السلبية على سكان المناطق الصحراوية في شمالي شبه الجزيرة العربية تلك التي رسمها الفرنسيون في سوريا ، فقد كانت بريطانيا تضع نصب عينيها ضرورة تشكيل ممر برى متصل بين رأسي الخليج العربي من جهة والبحر الأحمر فالبحر المتوسط من الجهة الأخرى . كان ذلك الامتداد من اليابس ضرورة استراتيجية لبريطانيا ، ساعد على تأمينه نظام الانتداب ، الذي أسند إليها على كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وجميعها كانت أجزاء من الكيان العثماني الكبير ، ولم تكن لأي منها حدود مؤكدة .

وحينما وضعت بريطانيا فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، وأخاه عبد الله أميراً على شرق الأردن ، لم يكن لديها تصور دقيق لحدود كل من العراق وشرق الأردن ، ولكنها كانت تدرك جيداً أن ما تفعله تجاه أبناء الشريف حسين ، يعتبر وفاء لجانب من تعهداتها له ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وإذا كان هذا الترتيب سيوفر عملية تأمين الممر البرى من رأس الخليج العربي إلى رأس البحر الأحمر ، فإن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين سيجعل هذا الممر أكثر فعالية .

وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف ، لم تكلف بريطانيا نفسها عناء البحث عن أية أسس تاريخية لعملية رسم الحدود في هذه المنطقة ، ولكنها ندفعت — دون اعتبار للجوانب الجغرافية أو الاجتماعية أو الانثروبولوجية — ممسكة بالقلم

والمسطرة ، لترسم الحدود بين مناطق الانتداب من ناحية ، وبقية شبه الجزيرة العربية من الناحية الأخرى ، مما أدى إلى فصل فجائى بين القبائل القاطنة في سورية من ناحية ، والقبائل القاطنة في مناطق الانتداب البريطانى من ناحية ثانية ، ثم القبائل النجدية والحجازية من ناحية ثالثة ، وأحدث ذلك صدمة لسكان تلك المناطق ، فقد وجدت المجتمعات شبه المستقلة من البدو نفسها فجأة مطالبة بالتبعية لهذا الكيان السياسى أو ذاك ، وهو ما لم تألفه من قبل .

كان من الضرورى أن تواجه بريطانيا المشاكل الناجمة عن هذا النمط من التقسيم ، فسعت نحو تغيير مفهوم الحدود في أذهان البدو ، من مفهوم «منطقة الحدود» إلى مفهوم «خط الحدود» ، وكذلك تغيير مفهوم الانتماء ، من مفهوم الانتماء إلى القبيلة أو إلى القرية إلى مفهوم الانتماء للدولة ذات الطابع القومى . ولكن هذا كان أمراً مستحيلاً بالنسبة لمجتمعات عاشت آلاف السنين دون تقييد حريتها في الحركة عبر الصحراء الواسعة .

إن إغفال العوامل الاجتماعية والانثروبولوجية في رسم الحدود يؤكد ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن عملية رسم الحدود هذه لم تكن هدفاً في حد ذاتها ، كما أنها لم تكن سعياً وراء إقرار الأوضاع السياسية في المنطقة ، وإنما كانت أداة سياسية لخدمة المصالح الامبريالية . ويؤكد ذلك أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن الحدود المرسومة في الصحارى المفتوحة هي أفضل أنواع الحدود ، ولكن التجربة أثبتت عدم صحة هذا الاعتقاد ، لأن الصحراء المفتوحة ليست خالية من السكان البدو الدائى الحركة ، كما أن سكانها يحتاجون إلى استمرار قيام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين سكان الحضر المقيمين على أطراف الصحراء .

وقد أدى رسم الحدود بطريقة عشوائية إلى كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لعل أكثرها شهرة ما ألم بقبائل شمر والرولة . فحينما منع الفرنسيون قبائل الرولة من الرعى في مناطق تقع تحت إشرافهم ، واجهت هذه مأساة حقيقية في قطعانها وفي مصالح أبنائها ، حتى قيل إن الكلاب وحدها هي التى نمت بسرعة على مانفق من القطعان نتيجة الجوع والعطش .

بعد هذه المقدمة السريعة حول فلسفة وأسلوب الادارة البريطانية في رسم الحدود في شمالي شبه الجزيرة العربية ، نعود إلى منطقة الحدود الأردنية - السعودية ، وخصوصاً في وادي الجوف ووادي السرحان ، لنقف على طبيعة الحوار السياسي الذي دار حولها ، وكذلك على حقيقة الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة بشأنها ، وعلى الآثار السلبية التي انعكست على البدو فيها ، ثم على التسوية النهائية التي تم التوصل إليها .

يعتبر وادي السرحان ملتقى الطرق في الصحراء العربية الشمالية ، فتوجد به واحات كبيرة ، أشهرها الجوف وسكاكا ، حيث يتمركز معظم السكان ، كما أن الوادي يعتبر بحق بوابة شبه الجزيرة العربية نحو الشام . وفي شمالي الوادي توجد قريات الملح أو الكاف ، وفي أقصى شماله ، يقع قصر الأزرق .

ومن القبائل الكبرى التي كانت ترعى وتستقي بالمنطقة : قبائل الرولة وعنزة وبني صخر ، ويعتبر وادي السرحان إقليماً متماسكاً في قلب الصحراء ، لهذا سعت جميع الأطراف المعنية إلى ادخاله بكامله ضمن إطار حدودها السياسية .

وقبل أن نعرض للمشكلات التي دارت حوله ، سوف نحاول أن نتبع تطوره التاريخي والسياسي ، فقد أصبح هذا الاقليم ، لبعض الفترات ، في أيدي آل الرشيد ، الذين كانوا يحكمون في حائل ، حتى عام ١٩٠٩ م ، حينما استولى عليه منهم نوري الشعلان (زعيم قبيلة الرولة) مستغلاً ضعف آل الرشيد ، نتيجة انشغالهم بمواجهة آل سعود ، الذين كانوا يسعون منذ بداية القرن نحو استرجاع أملاكهم القديمة التي فقدوها لحساب آل الرشيد .

وفي عام ١٩١٨ م أبدى نوري الشعلان ولاءه للأمير فيصل بن الحسين ، الذي كان يحكم وقتئذ في سوريا ، ولكن الظروف التي واجهها فيصل في عام ١٩٢٠ م وانتهت بخروجه من دمشق ، انعكست على نوري الشعلان ، الذي لم يعد يلقي تأييداً ضد آل الرشيد ، الذين نجحوا - في نفس العام - في استرداد الاقليم ، ولكن سقوط إمارتهم بالكامل في أيدي عبدالعزيز آل سعود في العام التالي مباشرة ، هيا الفرصة لنوري الشعلان كي يُحكم سيطرته على الجوف . وباختصار فإن الإقليم

كان يتبادل له كل من آل الرشيد ونورى الشعلان ، خلال الربع الأول من هذا القرن .

فى هذه الظروف كان الانجليز والفرنسيون يعملون لتثبيت وجودهم فى هذه المنطقة باسم الانتداب . ولما كان نورى الشعلان وقبائل الرولة لا تستطيع أن تعيش دون الاعتماد على دمشق ، فقد أثر الشعلان أن يوطد علاقاته بالفرنسيين اعتباراً من عام ١٩٢١ م ، فنجده يلتقى بالحاكم العسكرى الفرنسى فى دمشق ، ويقبل منه عرضاً بالمساعدة المالية ، ولكن تلك العلاقات الطيبة لم تدم طويلاً ، بسبب نزاعات قبلية أدت إلى تدمير محطة جوية فرنسية فى « القريتين » الواقعة بين دمشق وبالميرا ، فأصبح مركز الشعلان حرجاً مع بداية عام ١٩٢٢ م ، ولم يكن ذلك بسبب توتر علاقاته مع الفرنسيين فحسب ، بل لأنه وجد نفسه محاطاً بزعم الإمارات (فهد الهزال) من جهة الشرق ، وبعبد العزيز آل سعود فى جبل شمر من جهة الجنوب (١) .

لم يجد نورى الشعلان مفرّاً من أن يتجه نحو الغرب ، طالباً المساعدة من الأمير عبيد الله ، الذى نجح فى فبراير ١٩٢١ م فى أن يؤسس لنفسه إمارة فى شرق الأردن بمساعدة الانجليز ، ولم يكن فى إمكان الأمير عبد الله — بالطبع — أن يقدم شيئاً للشعلان ، وبالتالي فلم يكن هناك مفر من أن يعرض الانجليز خدماتهم عليه ، تأميناً لسلامة الممر البرى . ومن ناحية أخرى ، فإن من مصلحة الانجليز أن يدوم عدم الوفاق بين الشعلان والفرنسيين ، وعليهم — إذن — ألا يتركوه يلجأ مرة أخرى إليهم ، ومن ناحية ثالثة فإن الانجليز كانوا حريصين على استمرار عدم الوفاق بين عبيد العزيز آل سعود ونورى الشعلان ، ضماناً لمنع تسرب النفوذ « السعودى » لوادى السرحان .

لأسباب السابقة مجتمعة ، رأى البريطانيون ضرورة إفاد بعثة إلى المنطقة لتقصى الحقائق ، وفى ربيع عام ١٩٢٢ زار سان جون فيليبى (المقيم البريطانى فى شرق الأردن وقتئذ) ومعه أحد أفراد أسرة الشعلان (غالب باشا الشعلان) وصحبها الميجور هولت (مهندس السكك الحديدية بالعراق) زار هؤلاء نورى "شعلان" وأقنعوه بأن يضم أراضي قبيلة الرولة ، بما فى ذلك الجوف وسكاكا ،

إلى إمارة شرق الأردن ، وفي مقابل ذلك يتولى شرق الأردن حماية الشعلان من أي عدون (٢) .

من الواضح أن بريطانيا هي التي كانت تحرك الأحداث في وادي السرحان ، نظراً لأهمية موقع الوادي لمشروعات الطرق البرية المقترحة في شمال شبه الجزيرة العربية ، و يظهر ذلك في مشاركة الميجور هولت في البعثة التي ذهبت لكسب نوري الشعلان إلى جانب شرق الأردن ، وخصوصاً أن هولت سبق له أن زار المنطقة وأعد دراسة ميدانية عن أهميتها لمشروعات السكك الحديدية والطرق البرية وخطوط أنابيب البترول (٣) .

لم يكن الفرنسيون سعداء لهذا النشاط البريطاني الرامي لضم وادي السرحان بكامله إلى شرق الأردن ، لأنهم كانوا يطمعون في ضمه إلى الأراضي الواقعة تحت انتدابهم في سوريا (٤) .

أما عبد العزيز آل سعود فكان يرى رأياً مغالفاً : فالجوف ووادي السرحان ، إضافة لكونها امتداداً طبيعياً لأرض شمال شبه الجزيرة ، فهما بوابة قلب شبه الجزيرة العربية إلى سوريا ، وأن أي مساس بهذه المنطقة من جانب الفرنسيين أو الانجليز ، سيضر بقبائل نجد ضرراً بالغاً ، لأن هذه القبائل تحتاج بشدة إلى التعامل مع المناطق الحضرية في سوريا ، وتعادل أهمية هذا الوادي بالنسبة لقبائل شمالي شبه الجزيرة العربية أهمية وادي الباطن الذي يربط بين العراق ونجد ، ولذلك فلا بد — في نظر عبد العزيز — من تأمين سلامة هاتين البوابتين ، ضماناً لتأمين سلامة قلب شبه الجزيرة العربية اقتصادياً وسياسياً . ومن هنا إصطدمت مصالح بريطانيا في شمال شبه الجزيرة العربية بمصالح عبد العزيز ، فبينما تريد الأولى أن تقطع شمال شبه الجزيرة العربية من الغرب إلى الشرق ، يريد الثاني أن يقطع نفس المنطقة من الجنوب إلى الشمال .

بنى عبد العزيز مطالبه في وادي السرحان على أسس تاريخية واقتصادية وجغرافية ، مؤكداً أنه الوريث الوحيد لما كان يحكمه آل الرسيدي في كل المقاطعات التي كانت تتبعهم ، بما في ذلك وادي السرحان . ومع أن بريطانيا كانت تدرك وجاهة مطلب عبد العزيز ، إلا أنها كانت ترى ضرورة صده بعيداً عن شرق الأردن .

وجرياً على هذه السياسة ، كان على فيلبى أن يدعم مركز عبد الله فى شرق الأردن ، وأن يعيد تنظيم قواته لتتمكن من صد أى هجوم يأتى من جنوب الوادى ، وكان يؤيده لورانس ، الذى كان يرى أن الوادى يجب أن يكون بكامله لعبد الله .

ولكن الإخوان باغتوا الانجليز واحتلوا سكاكاً والجوف ، وشنوا هجمات على خيبر وقياء والكاف مع قدوم ضيف ١٩٢٢ م ، فتحرك عبد الله فى الاتجاه المضاد ، واحتل أجزاء من شمالى الوادى ، ولكنه لم يوفق فى منع بعض القبائل من أن تغير ولاءها إلى آل سعود بدلاً من الهاشميين ، كما لم يمنع قبائل عتيبة من أن تعبر الوادى شمالاً حتى قصر الأزرق فى أقصى شمال الوادى ، ومن هناك تمكن الإخوان من الإغارة على عدد من القرى التابعة لبنى صخر ، والواقعة إلى الغرب من سكة حديد الحجاز ، حتى أصبحوا على مقربة من عمان ، ونجح عبدالعزيز فى تأمين موقفه بعقد تحالفات مع القبائل التى دانت له فى غربى الصحراء الشامية ، وأنهت هذه علاقاتها بنورى الشعلان فى خريف نفس العام (٥) .

لم يكن الأمير عبد الله متحمساً لضم الوادى كله لامارته بنفس القدر الذى كانت بريطانيا حريصة على أن تحقق له ذلك . ففى أكتوبر ١٩٢٢ م ، كان عبد الله فى لندن ، ودارت بينه وبين سير جلبرت كلايتون مناقشات حول هذا الموضوع ، خرج منها كلايتون بنتيجة مؤداها « أن الأمير عبد الله مستعد لأن يتخلى عن الجوف ، بشرط أن يُمنح تأكيدات بأن تبقى مقاطعات الكاف والأزرق وبركة ضمن حدود إمارته » (٦) .

هال البريطانيين السرعة الفائقة التى كان ينتشر بها نفوذ عبدالعزيز آل سعود فى شبه الجزيرة العربية ، وخصوصاً أنهم كانوا حريصين على تضمين وادى السرحان فى إمارة شرق الأردن ، وكان فيلبى — على وجه الخصوص — يرى أن شرق الأردن إمارة صغيرة ، ويجب أن يُلحق بها أكبر مساحة تستطيع حكومته إضافتها لها ، فإن لم تستطع ، فعليها أن تضمه إلى الحجاز أو إلى فلسطين (كان الحجاز وقتئذ لا يزال تحت حكم الهاشميين) (٧) .

لم تكن تقوية إمارة شرق الأردن — لتقف بذاتها كياناً سياسياً مستقلاً — أمراً سهلاً ، كما لم تكن فكرة ضمها إلى أى من الحجاز أو فلسطين مقبولة لدى جميع

الأطراف ، ولكن استمرار الجوف في أيدي القوات السعودية ، كان في نظر الـ «خطراً داهماً» . وفي لندن اقترح مندوب شرق الأردن إخلاء الجوف السعوديين على أن يوضع تحت إشراف نوري الشعلان ، ليصبح منطقة عازلة عبد العزيز آل سعود والأمير عبد الله ، ولكن كلايتون كان يرى أن وادي الجوف في أيدي الأردن يعد إضعافاً للإمارة لا تقوية لها ، نظراً لما يحتاجه الإقليم إمكانيات دفاعية ، لا تقدر شرق الأردن على تدبيرها^(٨) .

لم تكن المشكلة — في الواقع — هي مشكلة الإدارة البريطانية المسؤولة . نظام الانتداب فحسب ، بل كانت قضية عامة شغلت بال لندن لوقت طويل واحتاج علاجها إلى إعادة ترتيب سياستها في الشرق الأوسط ، وبعبارة أخرى في علاج ما يبدو أنه إقليمي محدود لا يمكن تسويته بعيداً عن تسوية شاملة لمشكلات الحدود الأخرى ، التي كانت قائمة في ذلك الوقت .

ففي نوفمبر ١٩٢٣ م وضعت الحكومة البريطانية الخطوط العريضة التالية أمامها ، لتكون أساساً لتسوية شاملة للحدود في شمالي شبه الجزيرة العربية وقلبها وغربيها :

١ — يجب أن يتمتع الأردن بنافذة بحرية على خليج العقبة .

٢ — يجب ألا تصل حدود نجد إلى سكة حديد الحجاز .

٣ — يجب أن يسترد الحجاز حرمة وتربة .

عندئذ يمكن أن يُستبعد وادي السرحان من إمارة شرق الأردن .

وفي ٨ نوفمبر رأت لندن أن التسوية النهائية يمكن أن تتم على الصورة التالية :

« يجب أن يتخلى عبد الله عن الكاف مقابل العقبة ، وأن يتخلى ابن عود عن الحرمه وتربة مقابل الكاف ، وأن يتخلى الحسين عن ادعاءاته في مناطق تقع شمال المدورة مقابل حرمة وتربة »^(٩) .

بدت هذه السياسة للبريطانيين وكأنها سوف ترضى جميع الأطراف ، ولكن هذا الانطباع كان مزيفاً ، فقد استمرت حالة التوتر خلال عام ١٩٢٣ م ، وأثبتت معاهدة الحرمه وبروتوكول العقير فشلها في علاج قضايا مماثلة ، فقد كانت مثل هذه التسويات نمطاً جديداً غير مألوف للبدو ، وبالتالي فهم غير معنيين بها ، لأن

المعاهدات تعنى الحكام والساسة دون غيرهم ، ولهذا فلا نعجب أن نرى الإخوان يواصلون هجماتهم شمالاً وغرباً ، سعيّاً وراء تثبيت مركزهم فى هذه المناطق عن طريق جمع الزكاة من القبائل .

فى هذه الظروف دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر الكويت ليعالج مشاكل الحدود بين نجد وكل من العراق وشرق الأردن والحجاز ، ولم يمض المؤتمر - الذى عقد فى آخر عام ١٩٢٣ م وبداية عام ١٩٢٤ م - بغير مشاكل ، منها على سبيل المثال : إصرار الهاشميين على إرجاع جبل شمر إلى آل الرشيد ، وهو مطلب مستحيل ، وفشل المؤتمر فى حل قضايا الحدود ، وبقيت مسألة وادى السرحان معلقة ، وحذر فيلبى من مأساة ستلحق بالسياسة البريطانية ، إهى تركت الأمور على ما هى عليه (١٠) .

وتحرك عبدالعزيز آل سعود بسرعة بعد مؤتمر الكويت ، وضم الحجاز ، وأنهى حكم الهاشميين هناك ، ووقفت بريطانيا مكتوفة الأيدى ، تراجع سياستها مراجعة شاملة ، ومع أنها أعلنت الحياد فيما يتعلق بالحرب فى الحجاز بين عبدالعزيز آل سعود والهاشميين ، إلا أنها وقفت على أهبة الاستعداد لصد أى هجوم من جانب الإخوان على وادى السرحان ، وكلفت سلاح الجو الملكى البريطانى بالتصدى لهذه المهمة .

زاد من تعقيد الأمور أمام بريطانيا اتخاذ الشريف حسين - بعد تخليه عن الحكم فى الحجاز - من العقبة منفى إختبارياً ، فقد كان الإخوان يرونه وراء بعض مشكلات الحدود المتعلقة بهم ، ويرون أن إقامته على أطراف حدودهم تعنى - فى تقديرهم - استمراره فى القيام بأعمال عدوانية ضدهم ، وساور القلق بريطانيا بسبب موقف الإخوان ، وازداد قلقها حينما أعلن عبدالعزيز آل سعود عن إرسال قواته فى اتجاه العقبة نظراً لبقاء الشريف حسين فيها (١١) .

قررت الحكومة البريطانية التحرك بسرعة فى اتجاهين مختلفين ، الأول نقل الشريف حسين من العقبة إلى قبرص لوقف التهديد السعودى ، والثانى البدء فى إجراء مفاوضات مع عبدالعزيز آل سعود حول قضايا الحدود النجدية - الأردنية (١٢) .

فقد ظهرت مخاوف في لندن مؤداها أن تسوية الحدود النجدية-الأردنية صارت مهمة وعاجلة ، وأنها يجب أن تتم قبل أن يستسلم باقي الحجاز لعبد العزيز ، فقد يفكر عبد العزيز في تسوية الحدود الشمالية عن طريق السيف ، ويضع بريطانيا في موضع حرج (١٣) .

كانت النتيجة الطبيعية لكل هذه التطورات تحولاً كاملاً في سياسة بريطانيا تجاه عبد العزيز ، « فلم يعد هو ذلك الحاكم الصغير الشأن ، الذي يقيم في قلب شبه الجزيرة العربية ، ولكنه صار ملك المستقبل لمعظم أرجائها » .

لهذا تقرر أن تبعث لندن بسير جلبرت كلايتون ليتفاوض مع عبد العزيز حول حدود نجد الشمالية ، قبل أن ينتهي من عملية فتح الحجاز .

بدأت المفاوضات الأنجلو-سعودية في بحره ، في ١١ أكتوبر ، واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع ، ووضعت بريطانيا مسألة الحدود النجدية-الأردنية على رأس جدول الأعمال كسباً للوقت الذي قد يخدم عبد العزيز ، ويمكنه من تحويل قواته المنتصرة في حرب الحجاز إلى وادي السرحان ، فيشطر الامتداد المتصل بين مناطق الانتداب ، وربما يتمكن من إقامة علاقات مباشرة مع سوريا (١٤) .

كانت وجهة النظر البريطانية مبنية على أساس شطر الوادي إلى قسمين ، القسم الشمالي بما فيه الكاف ويعطى لشرق الأردن ، أما القسم الجنوبي فيعطى لنجد . ولكن ذلك يعتبر تحولاً في موقف بريطانيا لغير صالح نجد ، فقد سبق لبريطانيا أن عرضت الكاف على عبد العزيز في نوفمبر ١٩٢٣ ضمن تسوية شاملة لمساكل الحدود . ويرجع ذلك التحول في موقف بريطانيا إلى زيارتين قام بهما جورج أنطونيوس لندن إلى وادي السرحان قبل أن يبدأ كلايتون مهمته . ونصح أنطونيوس لندن بأن تبقى على شمال الوادي لشرق الأردن . وعلل اقتراحه بمجموعة من الأسباب : فمن الناحية الاستراتيجية ، يمكن استخدام شمالي الوادي في الدفاع عن شرق الأردن ، وأيده في ذلك سلاح الجو البريطاني . ومن الناحية الاقتصادية فإن الوادي هو منطقة الرعي ومصدر المياه لقبيلتي الرولة وبنى صخر ، اللتين يجب أن تكونا من قبائل شرق الأردن في تقديره . أما من الناحية السياسية ، فيرى أنطونيوس أن الرولة وبنى صخر لم تتأثرا بعد بالدعوة (الوهابية)

ويجب أن تبقياً كذلك فيصرف النظر عن تبعية الوادى لآل الرشيد في مراحل سابقة ، بنى البريطانيون موقفهم الآن على أساس أن نوري الشعلان قد سبق السعوديين إلى الوادى (١٥) .

وتتلخص وجهة نظر عبد العزيز في حرصه على تحطيم ذلك الاتصال البرى ، الذى يربط بين العراق وشرق الأردن ، لأنه يمتكّن إثنين من أعدائه من إحكام السيطرة على حدوده الشمالية ، وحرمانه من الاتصال مباشرة بسوريا ، وهذا يهدم حقوق نجد التاريخية في هذه المنطقة ، وهى الحقوق التى دفعت بريطانيا لأن تعرض عليه في عام ١٩٢٣ م كل الإقليم شمالاً حتى الكاف ، لأن « الكاف والمناطق المحيطة بها جزء من الوادى ، وعامل أساسى في إقتصادياته ، ولا يجب أن نهمل هذه الحقائق لمجرد التفكير في مسألة المواصلات وبعض المصالح الأخرى » (١٦) .

وكانت بريطانيا تدرك أهمية الكاف بالنسبة لعبد العزيز ، وكانت تنوى الاعتراف له بها ، غير أنها آثرت أن تستخدمها ورقة قوية للتفاوض معه (١٧) . ولكن عبد العزيز - الذى لم يكن يعرف حقيقة موقف بريطانيا - دافع دفاعاً مستميتاً عن حقوقه في الإقليم ، وأبدى أسباباً وجيهة صاغها في عبارات متزنة ، حتى أن كلايتون لم يستطع أن يخفى إعجابه بذلك الرجل « الذى يعمل جاهداً بحماس لاسترداد عظمة أسرته وتوسيع بلاده ، مما سيضعه وجهاً لوجه مع العالم الخارجى ، وسيجعله في حاجة إلى دولة كبرى تقف بجانبه .. ولقد عبر جلالته عن رغبة قوية في التعاون والصداقة مع بريطانيا » (١٨) .

كان من المناسب لعبد العزيز أن يصادق بريطانيا دون غيرها ، فهى الدولة الكبرى الوحيدة الموجودة حوله في كل مكان : في الهند والخليج ، وعدن ، والبحر الأحمر ومصر والسودان ، وفلسطين وشرق الأردن والعراق . وفي نفس الوقت كان من الضروري لبريطانيا أن تؤمن وجودها على أطراف شبه الجزيرة العربية عن طريق تفادى عوامل الصدام معه .

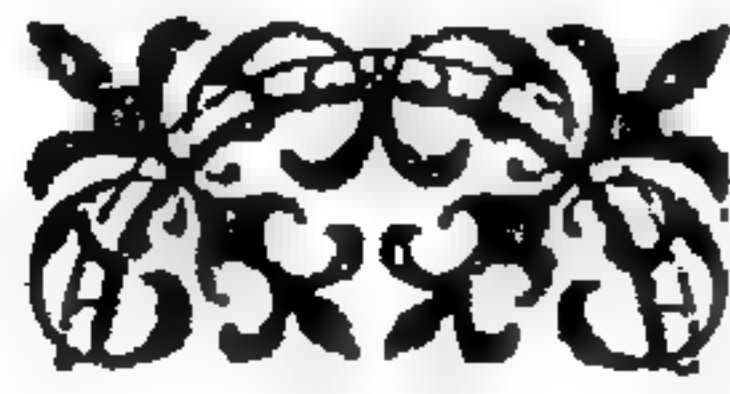
لكل ما سبق كان اعتراف بريطانيا لعبد العزيز بالسيطرة على وادى السرحان حتى الكاف ، مسألة وقت وليست مسألة مبدأ ، فقد اعترف كلايتون

فعلاً لعبد العزيز بأحقته في الحصول على الكاف ، وفوق ذلك وافق على مطلبه بضرورة تسهيل انتقال قوافل نجد التجارية من سوريا وإليها — عبر شرق الأردن — في حماية بريطانيا ، وقد نُص صراحة على كل ذلك في تسوية شاملة عرفت باسم اتفاق حدا ، الموقع في ٢ نوفمبر ١٩٢٥ م .

استطاع كل من عبد العزيز وبريطانيا أن يحققا أهدافهما الأصلية . فقد ضمننت بريطانيا الامتداد العراقي الأردني ، كما ضمن عبد العزيز وصول قوافله التجارية إلى الشام ، وفوق ذلك ملك كل وادي السرحان حتى الكاف ، فيما عدا مجموعة الوديان الصغيرة الواقعة إلى الغرب منه .

وهذا الترتيب ، فإن قبائل الرولة أصبحت تخضع لحكم عبد العزيز المباشر . ونصت المعاهدة أيضاً على منع تحصين أطراف الوادي من الجانبين ، وأن يمنع الإخوان من مهاجمة شرق الأردن ، مقابل أن يمتنع الانجليز عن تحصين قصر الأزرق في أقصى شمال الوادي . وبذلك أصبح عبور الوادي عند خط الحدود مسألة ممنوعة قانوناً لأول مرة في التاريخ . ولكنها في الواقع كانت عملية صعبة أو مستحيلة ، ذلك أن القوانين المكتوبة والمعاهدات لا تنطبق عادة على القبائل الرحل ، التي تعتمد على قوانين الطبيعة في تسيير حياتها .

ومن هنا واجه عبد العزيز نوعاً جديداً من المشاكل ، تتعلق — بالدرجة الأولى — بعملية إدخال مفاهيم جديدة على عقول القبائل ، تتناسب وطبيعة الدولة ذات الحدود القومية ، لذلك فلا يمكن تفسير غارة الإخوان على قصر الأزرق في يناير ١٩٢٦ م — أي بعد حوالي ثلاثة شهور من اتفاق حدا — إلا من خلال هذا الإطار الذي اصطدمت فيه أفكار ووسائل الحضارة الحديثة بالأفكار والوسائل التقليدية .



حواشي الفصل السادس

- (1) Toynbee, Survey 1925, p. 337-9.
- (2) For more about al-Jauf see : Philby, «Jauf and the North Arabian Desert», Geographical Journal, 1 XII (1923) pp. 241-59; Philby, «Transjorden», Journal of the Central Asian Society, XI (1924) pp. 296-312; Holt, «The Future of the Northern Arabian Desert», Geographical Journal, IXII (1923), pp. 259-71.
- (3) Holt, Major A.L., «The Future of the North Arabian Desert; Geographical Journal, 62 (1923), pp. 259-71.
- (4) Monroe, E., Philby of Arabia, London 1973, pp. 120-1.
- (5) Philby, Saudi Arabia, p. 283; Helms, C., The Cohesion of Saudi Arabia, London 1981, p. 213.
- (6) Clayton to M.E.D., 22 Oct. 1922. Clayton Papers, Durham Univ.
- (7) See : Philby, «Transjordan» Points for discussions with Amir Abd-Allah and Philby (Clayton Papers), 471/3.
- (8) Clayton to M.E. D. (C.O.) 28 Nov. 1922, (Clayton Papers) 471/3.
- (9) C.O. to the Resident (Bushire) 8 Nov. 1923 (Clayton Papers) 471/2.
- (10) Philby, «The Triumph of the Wahhabis», for more about the Kuwait Conference see complete file in Air 5/332.
- (11) Ibn Saud to the British Agent (Jeddah) 14 May, 1925, (Clayton Papers) 471/5.
- (12) CAB 23/50, 27 (25) 27 May 1925; Young to Clayton, 31 July 1925 (Clayton Papers) 471/6. This invitation was repeated to Clayton several times.

- (13) Toynbee, Survey 1925, p. 343.
- (14) Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instruction issued to him in regard to his mission, P.R.O., F.O. 371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, Clayton Papers, 471/7, School of Oriental Studies, Durham University), (Thereafter: «Clayton Report»); C.O. to Clayton, 10 Sept. 1925, Appendix «Clayton Report».
- (15) C.H.F. Cox to Antonius, 9 Sept, 1925, Annex 3 «Clayton Report»; Memo by Antonious on the eastern frontier Transjordan, Annex, 3 «Clayton Report».
- (16) Record of Proceedings, 3rd meeting, «Clayton Report».
- (17) Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, «Clayton Report».
- (18) Record of Proceedings, 3rd meeting, «Clayton Report».

الفصل السابع

نهاية الامتيازات الأجنبية
في الحجاز
١٩٢٦ - ١٩٢٧ (*)

(*) مقال للمؤلف في مجلة الدارة، العدد الأول، السنة العاشرة (١٩٨٤).

إننى مسافر إلى مهبط الوحي لنبسط أحكام الشريعة .. فبعد الآن لا يكون سلطان في مكة إلا للشرع ، وجميع الرؤوس يجب أن تطأطأ للشريعة (١) .

كان هذا التصريح مبرراً كافياً — بصرف النظر عن الأسباب العديدة والدوافع الأخرى — لكى يدفع عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود بقوات نجد عبر حدودها مع الحجاز لبسط أحكام الشريعة في الأراضى المقدسة .

كان تطهير الأراضى المقدسة — واحداً من الأهداف السامية التى قصد إليها عبدالعزيز ، الذى رأى أن أول خطوة على هذا الطريق هى إنهاء حكم الهاشميين هناك . وامتصاص غضب بعض أنصارهم فى العالم الإسلامى ، بالدعوة إلى مؤتمر عام (٢) يعقد فى مكة ، بعد انقضاء موسم الحج فى صيف عام ١٩٦٢ م ، لتحديد مستقبل الأراضى المقدسة ، وصيانة أمنها ، والنظر فى الوسائل المتعلقة بسلامة الحجاج ورفاهيتهم . ومع أن هذا الجمع الأول من نوعه ، انفض دون تحديد صريح لمن يحكم فى الحجاز ، إلا أنه لم يعترض صراحة على حكم الملك عبدالعزيز ، الذى كان قد أختير من قبل الحجازيين ملكاً فى يناير ١٩٢٦ م .

وقد تمكن الملك عبدالعزيز من مواصلة السير نحو هدفه المعلن ، وهو تطهير البلاد المقدسة ، بتكليف من المؤتمر الإسلامى ، فكان عليه أن يقيم الحكم طبقاً للشريعة ، وأن يعمل على تأمين سلامة الحجاج ، وأن يعد للحرمين الشريفين أوقافها المتناثرة فى العالم الإسلامى ، وأن يعمل على إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز (٣) ، إلى غير ذلك من القضايا الهامة .

وأهم ما يعنيننا في هذا المقام هو إبراز مسألة تطبيق الشريعة تطبيقاً يصون قدسية الحرمين الشريفين . وهنا تصطدم محاولة الملك عبد العزيز بالامتيازات ، التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية ، منذ القرن السادس عشر ، ولم تفلح جهود العثمانيين ، أو ورثتهم من الهاشميين في إلغائها ، وورث عبد العزيز عن هؤلاء تركة مثقلة بالامتيازات ، لم يكن هناك من سبيل للقضاء عليها غير تجاهلها وعدم الاعتراف بها عند تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

أما هذه الامتيازات ، فهي مجموعة من المعاهدات ، عقدها السلاطين العثمانيون مع معظم الدول الأوروبية^(٤) ، وأهم شروطها : ضمان تطبيق هذه الدول لقوانينها على مواطنيها الموجودين في أراضي الدولة العثمانية ، فإذا حدث صدام بين شخصين ، أحدهما أوروبى والآخر عثمانى ، فإن محاكمة الأوروبى تتم أمام المحكمة القنصلية لبلاده ، وفي كل الأحوال فإن من الضروري أن يحضر القنصل ، أو مندوب عنه أية محاكمة قد تجرى لأحد رعايا بلاده في المحاكم العثمانية ، وعليه أن يستخدم مختلف الوسائل التي تضمن إبطال تنفيذ الحكم .

كفل هذا الأسلوب للمواطن الأوروبى العادى ميزات كان يتمتع بها الدبلوماسيون وحدهم ؛ ذلك أن الأجنبى — أى أجنبى — لا يخضع للقوانين والنظم السائدة في البلد الذى يوجه فيه ، وهذا الأسلوب أيضاً تفقد الدولة المانحة للامتياز كثيراً من سيادتها على أرضها ، ويتوارى تطبيق قوانينها أمام سطوة قوانين الامتيازات .

ومع أن الحجاز له وضع خاص في العالم الإسلامى ، إلا أنه لم يستثن في معاهدات الامتيازات التي منحها العثمانيون للأوروبيين ، وطبقت فيه قوانين الامتيازات بدرجات متفاوتة ، ولا شك أن ذلك كان يجرح كبرياء المسلمين الغيورين على تطبيق الشريعة في الأراضي المقدسة .

وإذا كانت قضية الامتيازات الأجنبية عميقة الجذور ، فهي تعود إلى القرن التاسع في منطقة شرق البحر المتوسط^(٥) ، فكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقتلع هذه الامتيازات الضاربة جذورها في أعماق التاريخ من الحجاز ؟ !

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استأثرت بالنفوذ السياسي في شبه الجزيرة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تمتاز على غيرها من الدول الكبرى من حيث أنها كانت تحكم — بشكل مباشر أو غير مباشر — أكبر عدد من المسلمين . هاتان الحقيقتان وضعتا بريطانيا في موقف تبدو فيه سياستها مضطربة ومتناقضة ؛ فبينما هي تعمل على إثبات وجودها ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في شبه الجزيرة العربية ، كانت تثير بذلك سخط الرأي العام الإسلامي ضدها ، و يبدو لنا ذلك بوضوح عند الحديث عن مواقف مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية ، فبينما نرى وزارة الهند تقف — بالطبع — في جانب قضية تسكين الرأي العام الإسلامي وتهديثه ، نرى على الجانب الآخر وزارتي الخارجية والمستعمرات تسعيان نحو تثبيت الوجود البريطاني دونما اعتبار لآراء جموع المسلمين في أنحاء الامبراطورية .

وقد أدرك الملك عبد العزيز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في توجيه تاريخ منطقة الشرق الأوسط ، وسعى نحو إعادة صياغة علاقاته بها ، وهي العلاقات التي كانت مبنية أساساً على معاهدة دارين ١٩١٥ م ، صياغة تتناسب ومركزه المرموق ، باعتباره سلطاناً على نجد وملحقاتها وملكاً على الحجاز ، وفي هذه المناسبة وجدت قضية إنهاء الامتيازات الأجنبية في الحجاز طريقها — بين العديد من القضايا — إلى مائدة المفاوضات البريطانية السعودية .

كان الملك عبد العزيز قد أفضى لسير جلبرت كلايتون (المندوب البريطاني فوق العادة) الذي تفاوض معه في بحره ، في خريف عام ١٩٢٥ م ، بشأن حدود نجد الشمالية ، برغبته في مراجعة العلاقات البريطانية — السعودية (٦) . ولم يتردد كلايتون في أن ينقل رغبة الملك عبد العزيز إلى لندن . فأبدت الحكومة البريطانية ترحيباً بهذا الاتجاه ، في رسالة بعثت بها إلى جدة ، في ابريل ١٩٢٦ م (٧) .

كان ترحيب لندن مبنياً على مناقشات داخلية ، بدأت مع منتصف مارس ، وشارك فيها ممثلون عن وزارات المستعمرات والخارجية والهند . وهي الوزارات التي كانت معنية بالتطورات السابقة في شبه الجزيرة العربية والمنتظرة فيها ؛ فوزارة المستعمرات كانت تشرف على مناطق مجاورة تماماً لممتلكات الملك عبد العزيز في الأراضي الواقعة تحت الانتداب من جهة ، وفي منطقة الخليج العربي من الجهة

الأخرى . ووزارة الخارجية كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن شئون الحجاز ، أما وزارة الهند فكانت تتمتع بنفوذ واضح في كل المناطق الساحلية من شبه الجزيرة العربية حتى عام ١٩٢١ م ، فضلاً عن اهتمامها بقضايا مسلمى الهند ، ومن ثم - قضايا الأراضي المقدسة ، لما في ذلك من تأثير قوى على سياسة بريطانيا العامة^(٨) .

ركز المجتمعون في لندن على أهمية تقنين العلاقات السعودية - البريطانية بصياغتها في شكل معاهدة ، تضم مجموعة من القضايا من بينها :

١ - توطيد أركان السلام في قلب شبه الجزيرة العربية ، حماية لسلامة الوجود البريطانى على أطرافها .

٢ - ضرورة انتزاع اعتراف الملك عبدالعزيز بمركز بريطانيا المتميز في المناطق الواقعة تحت الانتداب في العراق وفلسطين .

٣ - التأكيد على التزام الملك عبدالعزيز بسياسة عدم التدخل في شئون امارات الخليج العربى .

٤ - ضرورة أن يقدم الملك عبدالعزيز ضمانات لتأمين سلامة الحجاج البريطانيين .

٥ - أن يتعاون الملك مع الحكومة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق ، وأن يمنح بريطانيا حق ممارسة تحرير العبيد في الأراضي المقدسة .

٦ - ضرورة النص على اعتراف الملك بالامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية ، باعتباره وريثاً لأراضى كانت تابعة لها من قبل^(٩) .

هذه النقطة الأخيرة هى بؤرة الحوار في هذا المقام ، وكما هو واضح ؛ فإن الانجليز أنفسهم هم الذين أثاروا تلك القضية بإلحاح شديد ، معتمدين في ذلك على قاعدة قديمة ، ليس للملك عبدالعزيز فيها من قبل . لكنهم يحاولون - بنفس المستوى من الإلحاح - إقحام مسألتين جديدتين لتأمين مزيد من الامتيازات : الأولى في مجال النص صراحة على تأمين سلامة الحجاج البريطانيين عند وجودهم

بالحجاز، والثانية في مجال السماح لبريطانيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمع الحجازي، عن طريق ممارستها لعملية تحرير العبيد في الحجاز.

إن ممارسة بريطانيا لأي من البنود الثلاثة السابقة، فيها انتقاص واضح للسيادة السعودية، وإضافة جديدة لرصيد الامتيازات القديمة، التي لم يعترف بها الملك عبد العزيز أصلاً. فكيف كان البريطانيون ينظرون إلى تلك القضايا؟ وكيف استطاع الملك عبدالعزيز أن يقف في وجه تيار الامتيازات الجديدة من ناحية، وفي وجه عملية إعادة توثيق الامتيازات القديمة من ناحية أخرى؟

كان نائب الملك في الهند Viceroy أكثر الأطراف البريطانية حرصاً على تحذير حكومة لندن من المخاطر المحتملة، نتيجة للتدخل البريطاني في شؤون الأراضي المقدسة، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، فكان يرى أن أية معاهدة تعقد بين بريطانيا والملك عبدالعزيز لا يجب أن تتضمن أي شروط تتعلق بالحجاز؛ واستطاع من خلال وزارة الهند أن يوصل رغبته هذه إلى مراكز صنع القرار في بريطانيا.

وموقف نائب الملك في الهند مبني على تقديرات يستطيع هو - أكثر من غيره من بين المسؤولين البريطانيين - أن يلمسها، فهو من ناحية قريب إلى حيث يتمركز عدد ضخم من المسلمين الهنود، وهؤلاء لهم رأي لا يمكن إهماله، فيما يتعلق بأية تسويات تتم بشأن البلاد المقدسة، وإذا لم يكن من الضروري استشارتهم بشأنها بشكل مباشر، فإنه لمن الضروري تقدير حسابات رد الفعل التي قد تنجم عن التدخل البريطاني في شؤون الحجاز، وخصوصاً إذا علمنا أن جماعات معينة من بين مسلمي الهند، كانت لها أطماع خاصة بها للحكم في الحجاز (١٠).

إقترح نائب الملك في الهند - بناء على ما سبق - أن تكون المعاهدة البريطانية - السعودية المقترحة معاهدة شخصية، تعقد بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية، وهذا الأسلوب يمكن التغلب على مسألة إقحام الحجاز بالاسم في مثل هذه المعاهدة؛ وبذلك يمكن إسكات أصوات المعارضة الهندية لمسألة تطوير العلاقات البريطانية - السعودية من ناحية، ولحكم الملك عبدالعزيز في الحجاز من ناحية أخرى، وبني نائب الملك مقترحاته على أساس

أنه يعلم عن طبيعة العلاقات بين « الوهابيين » والهند أكثر مما تعلم لندن ، وأن أسلوبه هذا يضمن تأمين المصالح البريطانية ، لا في الحجاز والهند وحدهما ، ولكن في مختلف أرجاء الامبراطورية ، حيث يوجد المسلمون ، ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذا الحذر سيسمك برطانيا من إعادة النظر في المعاهدة إذا دعت الضرورة لذلك (١١) .

إعترض نائب الملك أيضاً — ولنفس الأسباب السابقة — على إثارة لندن لمسألة حماية الحكومة البريطانية لرعاياها المسلمين أثناء تأديتهم فريضة الحج في الحجاز ، وهي مسألة كانت لندن حريصة على إقحامها على المعاهدة ، باعتبارها واحدة من الامتيازات القديمة التي تمتعت بها في العهد العثماني ، أو بعبارة أخرى تأكيد ما إدعته لندن « حقوقاً تاريخية » (١٢) في البلاد المقدسة .

أحدثت ملحوظات نائب الملك في الهند ردود فعل متفاوتة في لندن ، وعقد اجتماع وزاري لاعادة النظر في هذه القضية ، وبدا الانقسام واضحاً بين وزارتي الهند والخارجية ، فبينما تبنت الأولى وجهة نظر نائب الملك ، تزعمت الثانية معارضتها ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك ، حين اتهمت وزارة الهند بتبني سياسات متناقضة ، والعمل على الاقلال من شأن الامتيازات التي يجب أن تحافظ — على الأقل — على حق القنصل البريطاني في حضور جلسات المحاكم الحجازية والنجدية ، عندما يكون المدعى عليه مواطناً بريطانياً ، وأن يعمل القنصل على إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هذا المواطن (١٣) . وأكدت وزارة الخارجية حرصها على ما وصفته بأنه « حقوق شرعية » « وتقاليد موروثة » حتى وإن لم تمارسها ، كما فعلت من قبل — في بعض المناسبات — في كل من تركيا والحجاز (١٤) .

رأت وزارة الهند — في محاولة من جانبها للوصول إلى اتفاق داخل الحكومة البريطانية — أن تعمل الوزارات المعنية طبقاً لخطة واضحة وصيغة مناسبة ، لمناقشة القضية مع الملك عبد العزيز ، واقترحت أن يكون الدخول معه في مناقشة هذه المسألة دون ذكر الامتيازات تماماً ، كما اقترحت أن يتم من منظور مختلف ، وليكن شرط « الدولة الأولى بالرعاية » صيغة مناسبة لتحقيق المصالح البريطانية (١٥) .

وتحفظت وزارة الهند على مسألة التزام الملك عبدالعزيز بضمان تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر مملكته المترامية الأطراف ، لأن نصوص المعاهدات وحدها لن تستطيع السلامة للحجاج ، لكن الذى يضمن ذلك هو علاقات الصداقة ، كما أن مثل هذا المطلب يعتبر تدخلاً مباشراً في شؤون الحجاز الداخلية .

جرت المناقشات السابقة بين الوزارات المعنية في لندن دون علم الملك عبدالعزيز ، وبالتالي فإن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة موقفه تجاه مثل هذه القضايا ، وبدوا وكأنهم جميعاً يعملون في الظلام ؛ ولهذا كان من الضروري إرسال مندوب إلى الملك عبدالعزيز ليستطلع رأيه حول هذه القضايا .

وقد وقع الاختيار على جوردن Jordan (الوكيل البريطاني في جدة) الذى تصادف وجوده في لندن ، للقيام بهذه المهمة ، وربما كان اختياره لهذه المهمة مناسباً ؛ لأنه يقيم في جدة ويعلم أكثر من غيره مدى استعداد الملك عبدالعزيز للتفاوض حول النقاط التى نوقشت في لندن . ولابد أن رأى جوردن سوف يكون له اعتبار خاص .

أبدى جوردن تحفظاً قوياً على إثارة مسألة الامتيازات فور اطلاعه على مقترحات لندن ؛ فقد كان على يقين بأن الملك عبدالعزيز لم يعترف بالامتيازات المذكورة ولن يعترف بها تحت أى ظرف . وأن محاولة فرضها عليه سوف تؤدي إلى انتكاسة في العلاقات السعودية البريطانية ، وإلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية . ونصح جوردن حكومته بعدم تحريك قضية ساكنة ، إلا أنه اقترح الإبقاء على « الوضع الراهن » .

يعنى تعبير « الوضع الراهن » أن تمارس بريطانيا وبقية الدول الأوروبية حقوقها ، التى حصلت عليها بمقتضى معاهدات الامتيازات القديمة ، باعتبارها « حقوقاً مكتسبة » ، تتمتع بالشرعية بحكم التقادم ، ولا تعنى المحافظة على هذه الحقوق ضرورة إعادة صياغتها في بنود معاهدة جديدة ، ولكنها تعنى استمرار ممارستها ، دونما تحديد صريح لمضمونها أو تسميتها .

كان جوردن قد كتب من جدة في مايو يقول : « إن مسألة الامتيازات في ظل الحكم الجديد في الحجاز (حكم الملك عبد العزيز) قد أهملت من جانبى ومن جانب زملائي كى لانضايق المسؤولين » (١٦) ولكنه كشف النقاب الآن في لندن عن أنه كان في ظل « الوضع الراهن » يتصرف بحرية كما لو كانت هناك نصوص قوية تؤكد ذلك . وضرب جوردن مثالا لذلك حينما تدخل لدى الملك عبد العزيز ، للدفاع عن مواطن هندی يدعى أحمد السليمان ، سبق أن أدانه الملك عبد العزيز ، بسبب كتابته مقالات يهاجم فيها « الوهابيين » . وحاول جوردن — عندئذ — تذكير الملك عبد العزيز بالامتيازات ، التى تتمتع بها بريطانيا لحماية مواطنيها الموجودين في الحجاز (١٧) .

ولكن الملك رفض ادعاءات جوردن بشأن الامتيازات من حيث المبدأ ، وواصل التحقيق مع هذا الوطن ، وأكد لجوردين أن القبض عليه مسألة تخص حكومة الحجاز وتخصه هو شخصياً ؛ محافظة على هبة بلاده وسلامتها وأمنها . وبعد التحقيق أفرج الملك عن أحمد السليمان (المواطن الهندي) لا تلبية لمطلب جوردين ، الذى يحتّم بالامتيازات ؛ ولكن لطبيعة العلاقات الخاصة التى كانت تربط الملك ببريطانيا في هذه المرحلة (١٨) .

ومع أن وزارة الخارجية كانت أكثر الجهات المسؤولة تشدداً في مواقفها تجاه الامتيازات إلا أنها وافقت على التصرف الحسن الذى سلكه جوردين في مسألة أحمد السليمان ، وخصوصاً أن دولتين أوريبتين أخريين (إيطاليا وفرنسا) سبق أن مارستا نوعاً من الضغط على الملك عبد العزيز ، في محاولة لتأكيد امتيازاتها في الحجاز دون جدوى ، فتكتل ممثلوها في جدة ، ودعوا جوردين للانضمام إليهم ، ليستخذوا موقفاً جماعياً ومؤثراً . ولم تصرح لندن يومئذ لجوردين بالاشتراك في هذا العمل الجماعى ضد الملك عبد العزيز ، بل آثرت ترك هذا الموضوع إلى أن يعاد النظر في العلاقات السعودية — البريطانية بعامة (١٩) .

إن العلاقات القوية والصداقة ، بين الملك عبد العزيز وبريطانيا ، لن تتيح الفرصة أمام أية دولة أوروبية أخرى ، لتمتع بمثل ما تحظى به بريطانيا من مركز ممتاز لدى الملك ، وبالتالي فليس من مصلحة بريطانيا الإصرار على إقحام مسائل معينة في المعاهدة المقترحة ، لإعادة تقويم العلاقات البريطانية — السعودية . وفى

تقدير جوردن ، أن فكرة إقحام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليحل محل الامتيازات ، سوف يعود بآثار سيئة على العلاقات البريطانية السعودية ؛ لأنه سيشكك في مدى صدق هذه العلاقات وانسجامها ، هذه الحقائق أدت إلى تغيير واضح في موقف وزارة الخارجية تجاه الامتيازات ، فطلبت عرض القضية على مستشاريها القانونيين ، لدراستها وتقوم حسابات المستقبل بشأنها (٢٠) .

الواقع أن وزارة الخارجية كادت أن تلغى فكرة النص على الامتيازات في المعاهدة ، ولكنها كانت تخشى النتائج المترتبة على عملية الإلغاء الكلية لها ، و يرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بامتيازات أوسع نطاقاً من تلك التي كانت تمارسها في الحجاز وفي كل من مصر وإيران . وتستطيع هاتان الدولتان أن تطالبا بإلغاء الامتيازات إن نجحت حكومة الحجاز في ذلك ، وفي مثل هذه الحالة فإن الأمر قد ينتهي بأن تضطر بريطانيا إلى إلغاء كل امتيازاتها في منطقة الشرق الأوسط ، وهكذا بدأت وزارة الخارجية تتحول تحولاً واضحاً نحو الاتجاه الذي سبق أن تبنته وزارة الهند وأيده جوردن (الوكيل البريطاني في جدة) ولم تعترض عليه وزارة المستعمرات . وبناء على ذلك تقرر في أكتوبر ١٩٢٦م ألا تثار مسألة الامتيازات مع الملك عبدالعزيز ، ولكن الخارجية عادت وتحفظت على أن عدم إثارة قضية الامتيازات لا يعنى بالضرورة سقوط حقوق بريطانيا نهائياً بشأنها ، ولا يمنع الحكومة البريطانية من إعادة إحيائها بالاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى عند الضرورة (٢١) .

يعكس تردد وزارة الخارجية طبيعة الامتيازات الأجنبية المعقدة وتداخلها الشديد في الأمور الداخلية للأراضي المقدسة من ناحية ، واحتمالات رد الفعل الاسلامي بعمامة من ناحية أخرى ، وتأثيرها في مستقبل المصالح البريطانية في المنطقة كلها من ناحية ثالثة . وإذا كانت معارضة الامتيازات في تلك الفترة تتمثل في موقف الملك عبدالعزيز العلن مسبقاً منها ، فإن مزيداً من المعارضة سيظهر إذا حاولت بريطانيا التدخل لديه ، أو إقناعه بالعدول عن تشدده تجاه هذه القضية ، وفي كل الحالات فإن بريطانيا ستكون الخاسرة . وتقليلاً للخسائر التي قد تنجم عن إلغاء الامتيازات كلية ، رأت الحكومة البريطانية أن تضمن روح

الامتيازات في بعض مواد المعاهد المقترحة فيما يتعلق بالمركز المتميز للحجاج البريطانيين (٢٢) .

إن ضمان سلامة الحجاج لا يتم في الأراضي المقدسة عن طريق المعاهدات الثنائية بين حكومة الحجاز وحكومات هؤلاء الحجاج ، ولكن من البديهي أن زيارة الأماكن المقدسة حق من الحقوق المتعارف عليها لكافة المسلمين ، بصرف النظر عن المواقف السياسية التي قد تنشأ بين حكومات المسلمين وحكومة الحجاز ، ومن ناحية أخرى فإن الملك عبدالعزيز أعلن في أكثر من مناسبة — قبل اختياره ملكاً على الحجاز وبعده — أنه يهدف إلى تطهير الحجاز وتأمين سلامة الحجاج .

التقى جوردن — لأول مرة — بالملك عبدالعزيز في وادي العقيق ، في خريف عام ١٩٢٦م ليناقش معه القضايا الرئيسية في إعادة صياغة العلاقات البريطانية — السعودية ، ومن بينها المقترحات الخاصة بالتأكيد على روح الامتيازات دون ذكرها صراحة ، فرفضها الملك على الفور ، باعتبارها صياغة جديدة لامتيازات قديمة .

وأكد الملك لجوردن أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ، ولا يمكن الفصل بينهما ، وأصر على ما أعلنه في مناسبات سابقة ، من أنه لا قانون في البلاد المقدسة إلا الشريعة ، وفي مايو كان قد كتب إلى جوردن نفسه تقول :

« أؤكد لك أن العدالة ستشمل كل فرد ، وأنت تعلم أن هذه الأرض مقدسة ، ولها وضع خاص يجب احترامه ، وليس من الممكن أن يمنح فيها أي شيء يتعارض والشريعة » (٢٢) .

كان جوردن يهدف — في الواقع — إلى محاربة ملك عبدالعزيز ، وحينما اصطدم برفضه التام للأفكار البريطانية ، أثار جوردن نقاشاً فرعياً حول مفهوم الشريعة عند المسلمين ، وأبرز مسألة المذاهب الأربعة وانعكاس ذلك على مفهوم الشريعة من حيث التطبيق ، ومع أن الخلاف حول تفسير الشريعة خلاف ظاهري ، لا يتصل بجوهر العقيدة ؛ إلا أن مجرد إثارة ذلك أحوال هذا الموضوع الديني البحت إلى موضوع سياسي يشغل بال الساسة البريطانيين المعنيين

بالمنطقة . فاعتراف البريطانيين بسيادة الشريعة في الحجاز، يعنى اعترافهم بسيادة المذهب الحنبلى وفق تفسير أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هناك ضد المذاهب الأخرى ، وخصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة من المسلمين في مصر والعراق والهند لا تتبع هذا المذهب (٢٤) .

والحقيقة أن جوردن اختلق هذه القضية لتقوية مركزه التفاوضى ، ولكن الملك لم يسلم بوجهة نظر مفاوضة ، وأكد على شمول العدالة بين جميع المسلمين في الحجاز ووعد « بمعاملة المسلمين البريطانيين معاملة مماثلة لتلك التى يلقاها باقى المسلمين » وهذا الأسلوب المرن انتصرت إرادة الملك عبد العزيز فى رفض الامتيازات وتطبيق الشريعة (٢٥) .

لم يكن المفاوض البريطانى يعلم الكثير عن الشريعة ، فمع أنه سلم بوجهة نظر الملك فى قضية المساواة بين الحجيج ؛ ونجده يثير قضية فرعية تتعلق بالتصرف فى متروكات الحجاج البريطانيين المتوفين أثناء تأدية الفريضة . فطالب بتسليم تلك المتروكات للوكالة البريطانية فى جدة ، ولكن الملك أكد على ضرورة تطبيق الشريعة فى مثل هذه الحالة ، وإعادة المتروكات لأصحاب الحق الشرعى فيها (٢٦) .

فشل جوردن فى أن يكسب شيئاً فى أى من القضيتين السابقتين ، وأدرك أنه سيعود إلى لندن دون أن يحقق أى تقدم فى المهمة التى كلف بها ، فعرض على الملك فكرة تفضيل المواطنين البريطانيين فى المعاملة حال وجودهم فى الحجاز مقابل أن يعامل المواطنون الحجازيون أو النجديون نفس المعاملة عند وجودهم على أرض بريطانية ، ولكن الملك أكد على مبدأ المساواة فى المعاملة بين جميع المسلمين أثناء وجودهم فى الحجاز، ورفض فكرة جوردن ؛ لأنها تحمل روح الامتيازات ، فالمواطن البريطانى — فى مثل هذه الحالة — لن يخضع للقوانين المحلية فى الحجاز أو نجد . واقترح الملك أن « يخضع رعايا أحد الطرفين للقوانين والمحاكم المحلية أثناء وجودهم فى بلاد الطرف الآخر » وظل متمسكاً بهذا الموقف (٢٧) .

اصطدمت الأفكار البريطانية — الظاهر منها والمغلف — بحرص الملك عبدالعزيز على تطهير الأماكن المقدسة وتطبيق الشريعة وعدم الاعتراف

بالامتيازات . وفي مواجهة هذا الموقف ، لم يجد جوردن مفرأ من تعليق المفاوضات والعودة إلى لندن ، ليستشير حكومته حول كيفية الخروج من هذا المأزق ؛ ذلك أن أية مرونة كان على جوردن أن يقدمها تتعارض وجوهر التعليمات التي تلقاها من حكومته .

لم يخف جوردن إعجابه بالبراعة والدبلوماسية التي تميز بها الملك عبد العزيز ، « ذلك الحاكم غير المشكوك في قوته أو قدرته ، الذي يتعاطم مركزه بوضوح في العالم الاسلامي والذي شيد امبراطورية في امان من البحر الأحمر إلى الخليج » (٢٨) .

في لندن نوقشت مسألة الامتيازات من جديد ، في ضوء تقارير جوردن ، وتم الاتفاق ، في ١٣ يناير ١٩٢٧ م ، على إسقاط الامتيازات كلية من المعاهدة ، ولكن في ٢٤ فبراير أثبتت المسألة ثانية ، وفي هذه المناسبة تدخل جورج أنطونيوس (مساعد جوردن) وذكّر المجتمعين أن الملك عبد العزيز أعلن للمسلمين وحكوماتهم ، أنه لن يلتزم بأية تعهدات أو اتفاقات سبق عقدها بشأن الأراضي المقدسة ، وأنه لن يتسامح مع أى نمط من أنماط التدخل الأجنبي في الأراضي المقدسة ، وبناء على ذلك فإن الملك عبد العزيز لم يطلب من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات ، ولكنه ببساطة لم يعترف بها . والمشكلة الآن خاصة بالحكومة البريطانية التي تريد أن تفرض عليه أموراً ليس له دخل في نشأتها . وهكذا تم الاتفاق على إسقاط جميع الاشارات الواردة في مسودة المعاهدة إلى الامتيازات ، دون النص صراحة على سقوطها .

وتركت جميع المسائل الخاصة بالامتيازات دون حل ، على أن يتدخل القنصل البريطاني بطريقتة ودية لدى الملك عبد العزيز حسبما تقتضى الظروف في المستقبل (٢٩) .

وفي ٧ فبراير ، تقرر إستئناف المفاوضات مع الملك عبد العزيز ، على أساس أن لندن حريصة على إنجاحها هذه المرة لضرورة إقامة علاقات قوية معه (٣٠) . واتقاء للوقوع في محاولة فاشلة أخرى تقرر تعيين سير جلبرت كلايتون لتولى مهمة التفاوض مع الملك ، لما بينها من ود سابق ، على أن يرافقه جوردن .

كان اختيار كلايتون قراراً موفقاً ، فحينما التقى بالملك في منزله بجدة ، أكد له بدبلوماسيته المعهودة مدى حرصه على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين في القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وخصوصاً قضية سياسة إيطاليا في جنوبى شبه الجزيرة العربية (٣١) ، وكأنه قصد تحويل اهتمام الملك إلى قضايا أخرى ذات اهتمام خاص . ومع إظهار شىء من التفاهم حول هذه المسألة ، إلا أن الطرفين لم يستطيعا — رغم روح الود التى سادت اجتماعاتها — الوصول إلى حسم لمسألة الامتيازات ، فبقيت معلقة حتى آخر لحظة في المفاوضات ؛ ذلك أن الملك عبد العزيز اعتبر هذه المسألة قضية « حياة أو موت » بالنسبة له شخصياً ، وعلى هذا الأساس رفض التوقيع على المعاهدة التى استغرق الإعداد لها أكثر من عام (من مارس ١٩٢٦ م حتى مايو ١٩٢٧ م) . وفى محاولة لكسر الجمود فى موثقى الطرفين ، أمكن التوصل إلى صيغة مناسبة ، بمقتضاها « يخضع الأفراد المتمتعون بالجنسية البريطانية فى الحجاز لأحكام القانون الدولى » (٣٢) .

وهكذا ، لم يكن الوصول إلى هذا الحل الوسط تلبية للهدف الأسمى لأى من الطرفين ؛ ولكن من المؤكد أن الملك قد نجح فى إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الأراضى المقدسة ، تاركاً المجال للقانون الدولى لحسم ما قد ينشأ من قضايا ؛ ذلك أن القانون الدولى يحترم القوانين الخاصة بالدول . هذا ، بينما فشلت بريطانيا فى إعادة صياغة الامتيازات ، التى تمتعت بها طوال أربعة قرون فى شكل معاهدة . والقانون الدولى — على كل حال — لا يتعارض والقوانين المحلية الخاصة بالدول ، لكنه يؤكد ، ويحرص على سلامتها واستقلالها ، وبذلك كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا مسألة صياغة ، حتى لا تبدو مهزومة أمام مفاوض صلب كالملك عبد العزيز .

والواقع أننا لم نعثر على وثيقة واحدة من بين وثائق الأرشيف البريطانى ، تفيد بأن بريطانيا استخدمت القانون الدولى لحسم قضية كانت الامتيازات تستخدم فى حسمها من قبل ، ولكن من المؤكد أن الملك عبد العزيز سار فى جهوده نحو تطبيق الشريعة على قدم وساق ، كما يتضح من تقرير القنصل البريطانى فى جدة إلى حكومته ، بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة الانجلو-سعودية ، فى ٢٠ مايو

١٩٢٧ ، الذى يفيد أنه « لا يوجد فى البلاد (المقدسة) الآن سوى المحاكم التى تطبق الشريعة » (٣٣) .

وفى منتصف عام ١٩٢٨ بعث نفس القنصل بتقرير آخر يقول فيه :

« إن استيراد المواد الكحولية والمسكرات أصبح ممنوعاً عن المسلمين منعاً باتاً ، منذ تولى الملك عبدالعزيز الحكم فى الحجاز ، والجديد أنه أصبح محرماً على الأوروبيين هذه الأسام » .

ويسرر القنصل سبب ذلك بقوله : « إن السماح للأجانب بممارسة أمر لا يصرح به للحجازيين يشتم منه رائحة الامتيازات » (٣٤) .

وفى عام ١٩٢٩ ، حاولت إيطاليا إقامة محكمة خاصة للفصل فى قضايا غير المسلمين دون جدوى (٣٥) وهكذا « طأطأت الرؤوس لمبادئ الشريعة الإسلامية » .



حواشي الفصل السابع

- (١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٧٠؛ انظر أيضاً: أم القرى. أعداد: ١٨، ٣٠، ٤٥، ٤٧؛ وكذلك المنار الاسلامي مجلد ٢٩، ص ١٦٧، ٢٧٣-٢٧٤.
- (٢) للمؤلف دراسة غير منشورة حول المؤتمر الاسلامي الأول في مكة عام ١٩٢٦. انظر أيضاً:
- Toumbee, A., Survey of International Affairs, 1925 pp. 308-309
- (٣) للمؤلف دراسة غير منشورة حول إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز لخدمة الحجاج وموقف بريطانيا من ذلك. انظر: F.O. 371/12244
- (٤) هذه الدول هي: النمسا والمجر، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، بريطانيا، اليونان، عصبة دول الهانزا، هولندا، نابولي، البرتغال، روسيا، بروسيا، سردينيا، أسبانيا، السويد، توسكانيا، الولايات المتحدة، جبل طارق، مالطة، جزر الأيونيون، انظر:
- Marlowe, J., Spoiling the Egyptians, London, 1974, p. 75
- (٥) حول نشأة الامتيازات في أواخر العصور الوسطى. انظر: نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، القاهرة ١٩٧٣، الفصول الأول والثاني والخامس؛ انظر أيضاً: مصطفى حسن الكناني، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامي ١١٧١-١٢٩١، الاسكندرية ١٩٨١، ص ٣٣٥-٣٨١.
- (6) Clayton, G. to C.O., 24 Nov. 1925, E 332/180/91, F.O. 371/11437.
- (7) F.O. to Jordan (British agent at Jeddah) 6 April 1926, E2026/180,91; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926, E 2918/180/91, F.O. 371,11437.
- (8) Mejcher, H, «-British Middle East Policy, 1917-21, The Interdepartmental Level», Journal of Contemporary History, VIII (1973) pp. 81-101.
- (9) Minutes of 12 March Interdepartmental Conference, E 2026,180, F.O. 371/11437.
- (١٠) كان المنود حريصين على أن يحكموا في الحجاز، بعد خروج الأشراف منه، وفي حالة عدم تمكنهم من ذلك، فقد كان البديل في تقديرهم، هو إقامة حكم جمهوري في الأراضي المقدسة، على أن يختار جميع المسلمين حاكمها.
- (11) Viceroy to I.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438.
- (12) Montgomery, A.E, «The making of the Treaty of Sevres of 10 August, 1920», Historical Journal XV (1972) PP. 775-87.

- (13) F.O. Comments on Preliminary draft treaty With Ibn Saud (undated) E 4265/180/91, F.O. 371/11438.
- (14) F.O. to Jordan, 26 Oct. 1926, E 5918/180/91; F.O. to Jordan, 3 Nov. 1926, E 5918/180/91; Memo. By Mallet (F.O.) 13 Oct. 1926, E 5794/180/91, F.O. 371/11438.
- (15) Viceroy to L.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438.
- (16) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438.
- (17) Jordan to F.O. 12 May 1926, E 3472/3472/91; Ahmed Suliman to Jordan, 15 May 1926, E 3491/3472/91, F.O. 371/11450.
- (18) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450.
- (19) F.O. to Jordan, 24 June 1926, E 3638;
F.O. to Jordan, 14 July 1926, E 3138;
C.O. to F.O. 31 July 1926, E 4536;
Memo. by Spring Rice (F.O.) 9 July 1926, E 4165 Italian Embassy (London) to F.O. 7 June 1926, E 3575; Jordan to Chamberlain, 28 May 1926, E 3638/3472/91, F.O. 371/11450.
- (20) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438.
- (21) Memo. by Mallet, 13 Oct. 1926,
- (22) See : Article 3,4,5 British draft treaty Jordan's guidance during his negotiations with Ibn Saud.
- (23) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450.
- (24) Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 Jan. 1927; Minutes of 13 Jan. 1927 Interdept. Conference, E 474/119/91, F.O. 371/12244.
- (25) Ibn Saud's third and final draft treaty, 4 Dec. 1926, Art. 3. F.O. 371/12244.

(٢٦) يجب التنويه هنا إلى أن نظام التصرف في متروكات الحجاج المتوفين كان متروكاً حتى ذلك الوقت دون نظام دقيق . ويرجع الفضل إلى الملك عبدالعزيز في وضع نظام ثابت لمعالجة مثل هذه الحالات لأول مرة ، بمقتضى أمر ملكي صدر في ١٨ ربيع الثاني عام ١٣٤٦ هـ (نوفمبر ١٩٢٧ م) ويمكن تلخيص هذا الأمر في النقاط الثلاث التالية :

أ- يتحمل كل مطوف مسئولية سلامة الحجاج المسجلين في قائمته أمام الحكومة ، وعلى الحجاج أنفسهم تسليم المطوف قوائم بما في حوزتهم من مقتنيات . وعند وفاة أي من الحجاج يخطر المطوف الجهات المسئولة ، ويعقد اجتماعاً يحضره الورث الشرعي للمتوفى أو من ينوب عنه ، كما يحضره اثنان من بين الشهود ، لفحص تركة المتوفى طبقاً لما سجل في القائمة التي سبق تقديمها للمطوف .

ب- يخطر المطوف مأموري بيت المال لاتخاذ اللازم ، وفي أثناء التنقل يخطر قائد القافلة مأموري بيت المال ، وإذا لم يكن الحجاج في معية أحد المطوفين فإن الشرطة تتخذ الإجراءات اللازمة .

ج- تفحص المحكمة أية ادعاءات للتوريث ، وفي حالة فشل المدعى في إثبات فشل المدعى في إثبات حقوقه في الوراثة فإن تركة المتوفى تودع بيت المال لمدة ستة أشهر ، فإذا لم يظهر مدع آخر يطالب بحقوقه فيها ، تباع التركة بالمزاد العلني وتودع قيمتها الإدارة المالية .

انظر الأمر الملكي في تقرير القنصل البريطاني في جدة إلى حكومته :

Jeddah Report (by Jakms, H.G.)

Nov. -1927, E5586/644/91, F.O. 371/12250.

(٢٧) انظر النص الانجليزي لسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥)
 وانظر النص السعودي لسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥)
 وانظر أيضاً :
 F.O. 371/11438.
 F.O. 371/12244.
 F.O. to Jordan, 3 Nov. 1926.

- (28) «Aruler of undoubted ability and power, Whose prestige in the Muslem world is visibly growing, and Whose empire seems to be securely established.. From the Red sea to the Persian Gulf» Sec: Jordan and Antonius to Chamberlam, 26 June 1927.
 (29) Minutes of 4 Feb. Interdept. meeting F.O. 371/12244.
 (30) Minutes of 7 Feb. Interdept. Meeting, F.O. 371/12244.

(٣١) حول قضية التدخل الإيطالي في اليمن وبعثة كلايتون بهذا الخصوص إلى روما أنظر:

D.B.F.P., 1919-39 Ser. 1A, ii, 1968, pp. 856-9

- (32) Clauton to Chamberlain (ii) 6 June 1927, E 2583/119/91, F.O. 371/12245.
 (33) Jeddah Report (by stonchewerbird, F.H.W.) Jan. 1928, E 994/484/91, F.O. 371/13010.
 (34) Jeddah Report July 1928, E 4286/484/91, F.O. 371/13010.
 (35) Chamberlain (Rome) to F.O. 27 Dec. 1928. Bird (Jeddah) to F.O. 10 Feb. 1929, Jakins Jeddah to F.O. 14 Feb. 1929 F.O. to C.O. 7 March 1929. C.O. 732, vol. 38, File 69022.

General Library of the Ministry of the Interior
General Library (G.L.)
Ministry of the Interior
General Library of the Ministry of the Interior



Vloiee